وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع **تخصص ديموغرافي**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان:

دوافع و أسباب هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

(دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجزائري)

إعداد الطالب:

يداح رابح

تحت إشراف الأستاذة:

د. مخداني نسيمة

السنة الدّراسية: 2014 – 2015

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي و بحثي المتواضع هذا

إلى الوالدين الكريمين الذين سهرا علي من اجل تحقيق سعادتي منذ صغري

إلى زوجتي العزيزة و رفيقة حياتي "فريدة" التي دعمتني من اجل إتمام بحثي.

إلى بهجة حياتي و زينتها ابني العزيز "إلياس"

إلى إخوتي و اخواني ويزة، مليكة، سعيد، اعمر و إبراهيم الذين تربيت و ترعرعت معهم

إلى اصدقائي الحميمين رابح و حسين الذين تربيت معهم منذ الصغر و الحّا علي من اجل إتمام عملي

كلمة الشكر

اتقدّم بجزيل الشكر و العرفان و التقدير لأستاذتي المشرفة الدكتورة مخداني نسيمة على قبولها الإشراف على هذه الدراسة و على حسن توجيهاتها و نصائحها القيمة التي انارت امامي دروب البحث و على دعمها المتواصل لاستكمال و انجاح عملي هذا

و اشكر الاستاذ القدير الدكتور بوتفنشات مصطفى الذي بدا الإشراف على عملي هذا و افادني بتوجيهاته و نصائحه القيمة من اجل اجراء البحث على اسس علمية سليمة و الذي اتمنى له الشفاء العاجل.

و اشكر كذلك مصلحة المكتبة لكلّ من المركز الوطني للدّراسات في الإقتصاد التطبيقي والسكان « CENEAP » و المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي « CNES » مكتب هيئة الامم المتحدة بالجزائر « ONU » الذين وفروا الكتب و الوثائق التي احتاجها في بناء هذه الدّراسة

و الشكر و العرفان لكلّ من ساعدني سواء من قريب او بعيد طوال فترة دراستي.

الفهرس

مقدّمة.....أ

الباب الأول: الاقتراب النظري و المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنجي للدّراسة.....12

1- أسباب اختيار الموضوع.....13

2- الهدف من الموضوع.....13

3- صعوبات الدّراسة.....13

4- الإشكالية.....14

5- الفرضيات.....16

6- تحديد المفاهيم.....17

7- الدراسات السابقة.....22

8- المنهج المتبع في البحث.....29

9- التقنيات المستعملة في البحث.....29

10- العينة المستعملة.....30

10-1مجال الدراسة.....31

10-2 وصف العينة.....32

الفصل الثاني: محدّدات الهجرة الخارجية

تمهيد.....37

1-مفهوم الهجرة الدّولية.....37

2- تصنيفات الهجرة.....38

3- النظريات السوسيولوجية حول الهجرة الدّولية.....41

4- عوامل الهجرة الخارجية.....50

5- آثار و نتائج الهجرة الخارجية.....64

الخلاصة.....67

الفصل الثالث: الهجرة الخارجية في العالم

تمهيد.....69
1- تاريخ الهجرة الخارجية في العالم.....69
2- اتجاه الهجرات الدّولية.....75
3- الهجرة و المحيط الريفي.....81
4- هجرة اليد العاملة الكفئة.....82
5- تنقل النّخبة الكفئة.....83
6- الهجرة غير الشرعية.....84
خلاصة.....85

الفصل الرابع: الهجرة الخارجية في الجزائر

تمهيد.....87
7- تطور ظاهرة الهجرة الخارجية في الجزائر.....87
8- اتجاه الهجرة الخارجية الجزائرية.....96
9- أسباب الهجرة الخارجية في الجزائر.....100
10- الأوهام المزروعة.....118
11- رغبة الشباب الجزائري في الهجرة الخارجية.....119
الخلاصة.....124

الباب الثاني: التحريات الميدانية

الفصل الأول: تأثير العامل الاقتصادي في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

- تمهيد.....128
1- تحليل الجداول الخاصة بالعامل الإقتصادية.....129
2- الخلاصة 146

الفصل الثاني: تأثير المحيط الاجتماعي في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

- تمهيد.....149

1- تحليل الجداول الخاصة بالمحيط الاجتماعي.....150

2- الخلاصة.....165

الفصل الثالث: تأثير الوضع السياسي للبلاد في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

- تمهيد.....168

1- تحليل الجداول الخاصة بالوضع السياسي.....168

2- الخلاصة.....185

- النتائج العامة.....189
- خاتمة..... ث
- قائمة المراجع 192
- الملاحق.....204

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	توزيع المبحوثين حسب الجنس	32
الجدول رقم 02	توزيع المبحوثين حسب فئات العمر	33
الجدول رقم 03	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	34
الجدول رقم 04	توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية	35
الجدول رقم 05	لأسباب الر ّئيسية للهجرة إلى فرنسا	51
الجدول رقم 06	توزيع الجالية الجزائر في الخارجية حسب البلدان المستقبلة	98
الجدول رقم 07	تطو ّر سوق الشغل من 1990 إلى غاية 2001	106
الجدول رقم 08	جدول يدل على توزيع المهاجرين حسب الولايات الأصلية	108
الجدول رقم 09	جدول يوضح المواليد و أصل أبائهم في الجزائر	109
الجدول رقم 10	تطور فئة الشباب [15 29] سنة بين 1966 و 2002	110
الجدول رقم 11	نسبة العزوبية حسب الجنس و فئات العمر	112
الجدول رقم 12	معدل الشباب الذين يرغبون في الهجرة	120
الجدول رقم 13	يمثل ممارسة المهاجرين للعمل	129
الجدول رقم 14	العلاقة بين المستوى التعليمي للمهاجرين بممارستهم للعمل	130
الجدول رقم 15	العلاقة بين جنس المهاجرين بممارستهم للعمل	131
الجدول رقم 16	تأثير ممارسة المهاجرين للعمل على سنّهم عند محاولتهم الهجرة	132
الجدول رقم 17	إطار العمل الذي يشتغل فيه المهاجرين	133
الجدول رقم 18	القطاع الاقتصادي الذي يشتغل فيه المهاجرين	134
الجدول رقم 19	علاقة نمط العمل الذي يشغله المهاجرين بالقطاع الاقتصادي	136

الجدول رقم 20	علاقة نمط عمل المهاجرين بدّخلهم الفردي	137
الجدول رقم 21	علاقة قطاع عمل المهاجرين بسنّهم أثناء محاولتهم الهجرة	139
الجدول رقم 22	علاقة دخل الأولياء بجنس المهاجرين	140
الجدول رقم 23	علاقة دخل الأولياء بسن المهاجرين	141
الجدول رقم 24	علاقة دخل الأولياء بإمكانية توفير المهاجرين مصاريف الهجرة	142
الجدول رقم 25	علاقة طبيعة السكن بإمكانية توفير المهاجرين مصاريف الهجرة	144
الجدول رقم 26	تأثير الجنس على إمكانية توفير المهاجرين مصاريف الهجرة	145
الجدول رقم 27	علاقة المهاجرين بتواجد أقاربهم بالمهجر	150
الجدول رقم 28	نوعية القرابة	151
الجدول رقم 29	علاقة جنس المهاجرين بتواجد أقاربهم بالمهجر	152
الجدول رقم 30	علاقة وجود القرابة بسنّ محاولة الهجرة	153
الجدول رقم 31	علاقة صفة القرابة بسنّ محاولة الهجرة	154
الجدول رقم 32	سنة ّ ذهاب أول قريب إلى المهجر	155
الجدول رقم 33	البلد المقصود من طرف المهاجرين	156
الجدول رقم 34	عدد الأقارب المتواجدين بالمهجر في محيط المهاجرين	157
الجدول رقم 35	علاقة عدد الأقارب المتواجدين بالخارج و البلد المقصود	158
الجدول رقم 36	علاقة وجود الأقارب بالبلد المقصود	159
الجدول رقم 37	علاقة جنس المهاجرين بصفة القرابة المقصودة	160
الجدول رقم 38	يمثل علاقة جنس المهاجرين بالبلد المقصود	162
الجدول رقم 39	علاقة جنس المهاجرين بسنّهم أثناء محاولة الهجرة	163
الجدول رقم 40	علاقة البلد المقصود بالدافع الذي كان وراء اختيار المهاجرين للوجهة المقصودة	164

الجدول رقم 41	انخراط المهاجرين في الأحزاب السياسية	169
الجدول رقم 42	تعاطف المهاجرين مع حزب سياسي	170
الجدول رقم 43	علاقة جنس المهاجرين بانخراطهم في حزب سياسي	171
الجدول رقم 44	علاقة جنس المهاجرين بتعاطفهم مع حزب سياسي	172
الجدول رقم 45	علاقة سنّ محاولة المهاجرين الهجرة و إنخراطهم في حزب سياسي	173
الجدول رقم 46	علاقة المستوى التعليمي المهاجرين بانخراطهم في حزب سياسي	174
الجدول رقم 47	علاقة المستوى التعليمي للمهاجرين بتعاطفهم مع حزب سياسي	176
الجدول رقم 48	رأي المهاجرين في الحياة السياسية في الجزائر	177
الجدول رقم 49	وجود أمل لدى المهاجرين في تحسن أوضاع البلاد	178
الجدول رقم 50	علاقة رضى المهاجرين عن كيفية تسيير شؤون البلاد بالدافع الذي حفّزهم على الهجرة	179
الجدول رقم 51	أسباب عدم رضى المهاجرين عن كيفية تسيير شؤون البلاد	182
الجدول رقم 52	تأثير جنس المهاجرين في سبب عدمرّضائهم في كيفية تسيير شؤون البلاد	184
الجدول رقم 53	يمثل تأثير جنس المهاجرين في رأيهم حول الحياة في الجزائر	185
الجدول رقم 54	علاقة جنس المهاجرين برأيهم حول الحياة في البلاد الذي يرغبون الهجرة إليه	186

مقدّمة:

تعتبر الهجرة الدّولية من الظواهر التي شغلت و لا تزال تشغل الساحة العلمية والإعلامية، على الصعيد الوطني و الدّولي. تناقش يوميا، تقريبا، مواضيع مختلفة في عدّة ندوات علمية و إعلامية من طرف متخصصين في مختلف المجالات العلمية.

نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع و مشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي انتهت إليه على السواء و على الرغم من قدم الظاهرة، فإنّ هذه التحركات البشرية تتم على نطاق أوسع بكثير جداً مما كان يحدث في الماضي، و أصبحت تتعدّى الحدود الوطنية و الإقليمية، و تشمل فئات متفاوتة و متباينة من الناس من كل الأعمار والأجناس و المستويات الثقافية و العلمية و مختلف القطاعات الاقتصادية و التخصصات المهنية.

تعد الهجر ة الخارجية في الجزائر ظاهرة قديمة، ترجع إلى فترة الوجود الاستعماري. كانت في البداية إجبارية، إذ مارست السلطات الفرنسية ضغطا كبيرا على الجزائريين لإرغامهم على الهجرة، خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية أين قامت بالإقحام المكثف في الجيش و الصناعات الحربية. كما لعبت الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المزرية التي كان يعيش فيها الجزائريين خلال هذه الفترة في تاريخه دورا هاما في ذهابه لبحث عن مصدر رزق خارج الحدود الوطنية. كانت الهجرة في هذه الفترة محدودة لمدّة زمنية و فردية و تنحصر فقط على الذكور. كان فيها المهاجر يعيش لمدّة طويلة بعيدا عن عائلته و أولاده و أقاربه، ما يخلق فيه الشوق و الحنين للرّجوع و بقاء عائلة المهاجر في أرض الوطن بعيدا عنه يدلّ عن تشبّثه بالأصول و وجود في ذهنه فكرة الرّجوع عند انتهاء المهمّة التي هاجر من أجلها.

لكن في وقتنا الحالي نشاهد تغيّر في سلوك الهجرة، و أصبح الجزائري في مختلف فئاته العمرية (شبابا و شيوخا) و مختلف رتبه الاجتماعية (أميا أو مثقفا، عاملا بسيطا أو إطارا ساميا) يسلك كلّ السبل الممكنة لمغادرة أرض الوطن.

و نلاحظ اليوم أنّ الهجرة في الجزائر لا تقتصر فقط على الذكور كما كانت في الماضي بل شملت أيضا الإناث حيث على سبيل المثال "تتميز جاليتنا في فرنسا بتوازن

الجنسين: بلغت نسبة الرجال 59 % مقابل 41 % في عام 1990 بينما كان الميزان مرجحا بشكل كبير لصالح الرّجال خلال الخمسينات حيث يشكلون نسبة 94 % من المجموع."[1]

أما فيما يخص المستوى التعليمي نشاهد تزايد مذهل في هجرة أصحاب الشهادات العليا و الكفاءات العالية. فتشير الإحصاءات المبنية على الدّراسات الميدانية و التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الدّولية الخاصة بالهجرة، أنّ نسبة النخب المهاجرة و خاصة الشباب ازدادت تدريجيا.

حاولنا في هذه الدّراسة معالجة موضوع الهجرة الدّولية لدى فئة الشباب. و قمنا من خلالها بحصر ما وراء الظاهرة و البحث عن الأسباب الفعلية التي تدفع بالشباب إلى المغامرة في سبل مجهولة إلى حدّ المخاطرة بحياتهم أحيانا.

و ما يهمّنا في دراستنا هذه المتواضعة، هو المحيط الأصلي للمهاجر الذي دفع به إلى باب الخروج و الهجرة إلى بلدان أجنبية.

لتحقيق أهداف الدّراسة اتبعنا خطة عمل منظمة حيث تم تقسيم المذكرة إلى بابين: الباب الأول لذي يتعلّق بالإقتراب المنهجي و النظري للدّراسة و اشتمل على الفصول الآتية:

الفصل الأوّل: خصصناه للجانب المنهجي حيث عرضنا فيه الإشكالية و الفرضيات والتقنيات و المنهج المستعمل لتقديم هذا العمل في إطار علمي بحث خارج عن نطاق الأحكام العامة و الأهداف غير الموضوعية. كما قمنا بعرض موجز لبعض الدّراسات السابقة لمن سبقونا في هذا المجال و سلّطوا الضوء على الظاهرة و فهمها.

---

[1]) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول "وضعية الجالية الجزائرية في الخارج، الدّورة التاسعة، 28-29 أكتوبر، 1997، ص 21.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لتحديد ظاهرة الهجرة الدّولية و شرحها من خلال عرض بعض النظريات التي تحدّد قوانينها، كما تطرّقنا إلى شرح مختلف العوامل التي تتدخل في دفع الأفراد و الجماعات إلى القيام بفعل الهجرة.

الفصل الثالث: حاولفلي هذا الفصل من التطرّق إلى تطوّر ظاهرة الهجرة في العالم عبر التاريخ و تحديد الإتجاهات التي تأخذها التيارات الهجرية و كذلك مختلف الأسباب التي تؤدّي إلى الهجرة في العالم.

الفصل الرابع:عالجنا فيه واقع الهجرة الخارجية في الجزائر وتطوّرها عبر التاريخ و كذا ظروف المهاجرين قبل قيامهم بفعل الهجرة. و كذا معالجة رغبة الشباب الجزائري في الهجرة إلى الخارج.

أما الباب الثاني خصصناه للعمل الميداني و هو مقسم حسب الفصول التالية:

الفصل الأوّل: خصصناه لتحليل الجداول المتعلّقة بالظروف الاقتصادية للشباب المهاجرين. حيث قمنا بعرض المؤشرات الخاصة بطبيعة عملهم، أجرهم و أوضاع عائلاتهم الاقتصادية.

الفصل الثاني: قمنا بعرض وتحليل الجداول المتعلّقة بتأثير المحيط الاجتماعي للشباب المهاجرين و هذا من خلال المؤشرات الخاصة بوجود مهاجرين في محيطهم العائلي ومدى تأثيره على نشأة الرّغبة في الهجرة.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل لتحليل الجداول المتعلّقة بالعامل السياسي والتسيير الذي يؤثر على هجرة الشباب الجزائري و هذا من خلال معرفة مدى علاقتهم بالميدان السياسي.

و في الأخير أنهي عملي المتواضع بالنتائج العامة و الخاتمة.

الاقتراب المنهجي و النظري للدراسة

الفصل الأوّل

الإطار المنهجي للدّراسة

أسباب اختيار الموضوع:

انتشار ظاهرة الهجرة الخارجية في العالم عامة و الجزائر خاصة بشكل مذهل إلى حدّ المخاطرة بالحياة. إذ أصبح الموضوع حسى ،سنة الجميع. "كل الطرق تؤدي إلى روما" كما يقول المثل الشعبي . كل الوسائل مباحة للخروج من البلاد و الاتجاه إلى البلدان الغربية و حتى إلى البلدان المجاورة (تونس، المغرب، ليبيا) التي كانت الجزائر تفاوتهم، منذ زمن قريب، في مختلف المجالات.

من تأشيرات الإقامة كما هو الحال بالنّسبة إلى الذين يتجهون إلى أمريكا الشمالية إلى قوارب الموت التي يتعرض المتسللين إليها إلى أبشع الأخطار، المهم هو مغادرة البلاد والالتحاق ببلاد أجنبية.

و لكون العديد من الأصدقاء و الأقارب اختاروا الرحيل من البلاد للفرار من الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة.

1- الهدف من الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى الاقتراب بصفة موضوعية و علمية من الموضوع الذي أصبح حساسا في وقتنا الحالي . و التعرف على الأسباب الحقيقية التي كانت وراء اندفاع الشباب إلى المطارات و المراسي لإيجاد منفذ للفرار من البلاد. رغم أن هذا الموضوع يتبين منذ الوهلة الأولى في متناول الجميع، كل شخص بإمكانه سرد الظاهرة و أسباب حدوثها، و لكن بصفة سطحية. إلا أننا كباحثين اجتماعيين نحاول معالجتها بطريقة سوسيولوجية لكشف جزئها المخفي.

2- صعوبات الدّراسة:

لكلّ بحث سوسيولوجي صعوبات تعرقل الباحث في مرحلة من مراحل قيامه بالدّراسة. و فيما يخص حالتنا ، واجهنا صعوبات في الجانب البيبليوغرافي أين لقينا مشكل في إيجاد بعض المراجع الأساسية في موضوع الدّراسة. وقد اضطررنا للاستنجاد بكتب ومجلاّت ومقالات أكاديمية إلكترونية من الانترنت لتعويض هذا النقص.

أما الإحصائيات ، فهي شبه غائبة، و إن وجدت فهي قديمة أحيانا أو غير دقيقة ومتضاربة، ما يجعلنا نجد مشكل في معرفة الحجم الحقيقي سواء على الصعيد العالمي أوالمحلّي (الجزائري).

أماّ في الجانب الميداني، فإنّنا واجهنا صعوبات في إيجاد أفراد العيّنة، خاصة و أنّ مجتمع بحثنا يخص الشباب الذين قاموا بالإجراءات القانونية و تحصّلوا على التأشيرة، ليس من السهل ملاقاتهم نظرا لعدم تواجدهم في مكان واحد.

3- الإشكالية:

عرف المجتمع الجزائري، في عصرنا الحالي، مرحلة انتقالية من نظام تقليدي الى نظام معاصر. حدث خلالها تغيرات في سلوكاته الاستهلاكية تحت تأثير النّظام العالمي الجديد و التطوّر السريع في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ***(Les TIC)***. فيقول الأستاذ مصطفى بوتفنوشات: "لا يمكن للمجتمع، في الجزائر، أن ينفصل عن المخطط العام للانتقال الاجتماعي للدول النّامية، بفعل الاستعمار أوّلا، و بفعل التحول السريع من النمط الاقتصادي الحرفي و الزراعي إلى النمط الصناعي ، بعد استقلال هذه البلدان، من جهة أخرى"[1]

خلال هذه المرحلة الانتقالية، ظهرت في المجتمع تغيرات شكلية في سلوك الأفراد والجماعات.تبيّن، بعد ذلك، أنّ الفئات المهاجرة تمكّنت من التأقلم مع هذا الوضع بكل سهولة و دون عناء.

تطوّرت ظاهرة الهجرة الخارجية في الجزائر بشكل مذهل خلال السنوات الأخيرة، ابتداءً من التسعينات و بداية عام 2000، إلى حدّ أن أصبحت تمس كلّ طبقات المجتمع دون استثناء. و يكفي مشاهدة الطوابير الطويلة المتشكلة يوميا على أبواب قنصليات بعض الدّول الأجنبية –قنصلية فرنسا مثلا– يتبيّن لنا مدى تطوّرها و انتشارها في المجتمع إلى أن نستطيع اعتبارها كآفة اجتماعية، إذ الأشخاص المشكّلين لهذه الطوابير تنحدر من مختلف شرائح المجتمع. كلّهم يطالبون بالتأشيرة من أجل مغادرة البلاد و إمكانية دخول

[1]) BOUTEFNOUCHET (Mostafa), La société algérienne en transition, OPU, Alger, 2004, p.07

بلد أجنبي الذي يتوفّر على ظروف حياة أفضل و أحسن بحيث "تلقت السفارة الفرنسية في عام 2005 حوالي 250000 طلب."[1]

لم تمس ظاهرة الهجرة الشباب و السكان العاديين فقط، بل وصل الحد إلى الطبقة الحاكمة التي نجد معظمهم يفضلون الاستقرار في بلدان أجنبية بعد انتهاء مهامهم في السلطة و يوجد كذلك منهم من كان يستقر في الخارج أثناء أداء عمله الحكومي. فيوجد العديد من "المسيرين الجزائريين السابقين الذين اختاروا العيش في بلدان أجنبية، معظمهم استقرّوا مع عائلاتهم أثناء أدائهم لمهام المسؤولية الرسمية.» ُ اختار بعض المجاهدين القدامى أثناء حرب التحرير نقل أملاكهم و أموالهم إلى بلدان أجنبية للعيش فيها. زيادة على ذلككثر ة الجامعيون و الإطارات السامية في البلاد الذين يسجلون أولادهم في جامعات و مدارس عليا لبلدان أجنبية لغرض مزاولة الدّراسة و الاستقرار هناك.

أصبحت كلّ الطرق مقبولة للظفر بالوثائق الرسمية للعيش في البلدان المتقدّمة. من بينها، تقبّل الأفراد بكل سهولة طلب التطبيع بجنسيات أجنبية، و عددهم في ارتفاع مستمر. خلال تدخله أمام الصحافة الوطنية أعلن القنصل العام الفرنسي في الجزائر «فرنسيس هود» ***(Francis HEUD)*** أنّ " 100 000 جزائري طلبوا الجنسية الفرنسية في عام 2005."[2]

و حتى المتخرّجين بالشهادات العليا من الجامعة الجزائرية و المدارس العليا المتخصصة اختاروا الهجرة إلى البلدان الأوربية أو أمريكا الشمالية عن البقاء في أرض الوطن. وارتفعت وتيرة النّزيف في هذه الفئة باستمرار، إذ أحصي عددهم حوالي"1,1 مليون طالب مغترب عبر العالم، من بينهم المنحدرين من الجزائر."[3]

---

[1]) BENCHABANE (A), « Obtention des visas auprès des services consulaires de France : Le rêve et les barbelés », Le quotidien EL WATAN, du 19/04/2005, p3.

[2]) HAMMOUDI (Souhila): « 100000 algériens ont demandé l'asile politique », Le Quotidien Liberté, 12 juin 2005, 12 juin 2005, p.2.

[3]) GILDAS (Simon), Géodynamique des migrations internationales dans le monde, PUI, Paris, 1995, p.16

إذا كانت الطبقة المثقفة تتمتع بكل الإمكانيات و التسهيلات للقيام بهجرة مريحة، فإنّ الشباب غير المؤهلين أغلقت أمامهم كلّ الأبواب القانونية. على هذا اختاروا طرق غير شرعية للهجرة خارج الوطن، التي ظاهرة الهجرة الحرّاقة)تطوّرت وسط الشباب ابتداء من عام 2000، و كثر هؤلاء الذين يلقون بأنفسهم في البحر في زوارق صغيرة ويتحدّون كلّ المخاطر و الأخطار أملا في بلوغ الساحل الآخر و بداية حياة أخرى جديدة.

عرفت الهجرة الخارجية في الجزائر عبر عدّة عقود تمركز في مناطق معينة، حيث 47,8% يعود أصلهم من الولايات الأربعة: سطيف، بجاية، تلمسان و تيزي وزو التي عرفت بمهد الهجرة في الجزائر[1]، و هذا يرجع إلى عهد وجود الاستعمار الفرنسي الذي شهد نشأة و تطوّر الظاهرة خاصة إلى فرنسا.

لولا وجود العوائق بكلّ أنواعها التي وقفت وجها لوجه أمام تيارات الهجرة و عملت على كبح الحركات الهجرية، لشهدنا واقعنا بشكل واضح و نجد الجزائر تفرغ من سكانها ذات يوم من شدّة نمو رغبة الهجرة وسط المجتمع خاصة فئة الشباب من هذا كلّه نتطرّق إلى الأسئلة التالية:

<u>التساؤل الرئيسي:</u> ما هي الأسباب و الدّوافع التي كانت وراء نمو الرغبة في الهجرة في وسط الشباب؟

<u>التساؤلات الفرعية:</u>

-هل الظروف الاقتصادية للشباب تؤثر في هجرتهم نحو الخارج؟

-هل وجود مهاجرين في المحيط الاجتماعي للشباب يؤدي بهم إلى اتخاذ الهجرة الخارجية كوسيلة لتحقيق طموحاتهم المختلفة ؟

-و هل الوضع السياسي القائم في البلاد تأثير في هجرة الشباب نحو الخارج؟

<u>4- الفرضيات:</u>

الفرضية الأولى: إنّ للظروف الاقتصادية للشباب تؤثر فيهم للهجرة نحو الخارج.

[1]) INEAP, <u>L'émigration algérienne en France</u>, Alger, 1982, p. 20

الفرضية الثانية: إنّ وجود مهاجرين في المحيط الاجتماعي للشباب يؤدّي بهم إلى اتخاذ الهجرة الخارجية كوسيلة لتحقيق طموحاتهم المختلفة.

الفرضية الثالثة: يؤدّي الوضع السياسي و كيفية تسيير شؤون البلاد إلى هجرة الشباب نحو لخارج.

5-تحديد المفاهيم.

6-1- مفهوم الهجرة الخارجية:

تتعدد التعريفات الواردة حول الهجرة، بتعدد محدداتها المكانية، الزمنية و الغائية ،وكذا جهة الاختصاص الدارسة لها، مثل العلوم الاجتماعية أو الديموغرافية أو الاقتصادية أوالسياسية أو القانونية .

بهذا تشير كلمة الهجرة، في العلوم الاجتماعية، إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني أنّه يترتب عنها –أي الحركات السكانية – "تغيير في محل السكن و الإقامة."[1]

و هذا التعريف كما هو ظاهر، ينطبق أكثر على حال الهجرة الخارجية، في حين نجد تعريفا أدق وأعم للهجرة على أنّها " أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تغيير في مكان الإقامة[2]."

و ليس كل انتقال نعتبره هجرة، بل يشترط أن" يتجاوز الانتقال حدود منطقة إدارية، ولا ينطبق مفهوم الهجرة في الغالب على من ليس له محل إقامة ثابت و لا يدخل فيه البدو ولا أشباه البدو في أكثر الأقطار. و يميّز أحيانا بين الهجرة و الانتقال الوقتي أو الرحلة الوقتية باعتماد معيارين هما طول الغيبة عن المكان الأصلي، ومدة الإقامة أو مدة

[1]) KOUAOUCI (Ali), Elément d'analyse démographique, OPU, Alger, 1994, p.104.

[2]) BELTRAMONE (André), La mobilité géographique d'une population (Définitions, mesures et applications à la population française), Ed. Gautier-Villar, paris, 1966, p24

الحضور بالمكان المقصود. و هناك أشكال من النُقَل تسترعي الانتباه بانتظامها الدوري وبشأنها الاقتصادي والاجتماعي مع أنها لا تتضمن غيابا طويلاً لا تغييرا في محل الإقامة كتردد العمال أو ترجحهم اليومي أو الأسبوعي بين مساكنهم ومعاملهم، وكذلك ترجح طائفة من الطلبة بين بيوتهم و معاهدهم و الرحلات الموسمية ذات الدورالسنو ي أو الرحلات السياحية غير أنها لا تدخل تحت تصنيف الهجرة، إذ لا يمكن إطلاق تسمية الهجرة على مجرد عبور واجتياز لمنطقة إدارية بدون غرض الإقامة كما في الأمثلة الأخيرة المذكورة.

و تختلف الهجرة الخارجية عن الهجرة الداخلية من ناحية النّوعية. إذا كانت الهجرة الداخلية تقصد التنقل داخل حدود بلد معيّن، فإنّ الهجرة الخارجية تذهب إلى أبعد من ذلك، تدخل خاصية عبور الحدود الدّولية فهي"حركة يقوم بها شخص أو جماعة، تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع آخر."[1]و تعرف أيضا بانتقال السكان من دولة إلى أخرى بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة. و هي أشدّ خضوعا لتنظيم الدّول بمقتضى القوانين التي تصدرها للتحكم في حجمها سواء إلى الداخل أو إلى الخارج. مقارنة بالهجرة الداخلية، فهي تتوفر على بيانات أكثر و هذا راجع إلى سهر الدّول على عملية تسجيل حركات السكان بصفة استمرارية و دائمة.

و نتطرّق في بحثنا هذا الى دراسة "**المهاجر النّازح**" « émigré » في مدخل الألفية الثالثة بعد العشرية السّوداء و محيطه قبل عملية الهجرة، لأنّه عامل يلعب دور طرف أوّل في معادلة الهجرة.أي هو المحرّك الأساسي للإنسان لكي يقوم بتنقل ما و بالتالي البحث عن العوامل المنفرةو عليه حاولنا التقرّب إلى فئة الشباب الذين قاموا بكلّ الإجراءات القانونية بما فيها تأشيرة قنصلية البلد المستقبل، و لم يبقى له إلى المغادرة. على هذا قمنا باعتبارهم مهاجرين. لأنّهم يتمتّعون بكلّ المواصفات التي تدخل في حيز دراستنا و هي الظروف التي دفعته إلى اللّجوء إلى هذه الفعلة.

[1]) غيث (محمّد عاطف)، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص. 289.

6-2 مفهوم الشباب:

في الحقيقة لا يوجد تعريف واحد للشباب، لهذا نقول خلافا لمن سبقونا أن هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد شامل لهذا المفهوم. يعود هذا لأسباب كثيرة أهمها : اختلاف الأهداف و تباين الأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل النفسي و الاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف. لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

- الإتجاه البيولوجي : و يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية، أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العقلي و النفسي، و الذي يبدأ من سنّ 15-25 سنة. و هناك من يحددها من13 -30 سنة.
- الإتجاه البسيكولوجي : يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، و الثقافة المجتمعية من جهة أخرى، بدءا من سن البلوغ و انتهاء الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعية، و هذا التعريف يحاول الدّمج بين الشروط العمرية، و الثقافة المكتسبة من المجتمع.
- الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي): ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية، ليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توفرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا.

ويرى أحمد فؤاد الشربيني أن فترة الشباب هي ": تلك الفترة من النمو و التطور الإنساني التي تتسم بسمة خاصة تبرزها و تعطيها صورتها المميزة.

و قد تطرق بعض العلماء إلى تصنيف الشباب على أساس المهنة أو العمل و يمكننا توظيفه كالتالي:

- **فئة الطلبة** : تشمل هذه الفئة طلبة الثانوية، و المعاهد المتوسطة و العليا و طلبة الجامعات، و هذه الفئة واسعة بحكم موقعها و امتلاكها الثقافة و التعليم.
- **فئة العمال** : و هذه الفئة تعتبر من الفئات الواسعة في المجتمع، و يمكنها أن تلعب دورا في حال تنظيم فعلها و تأطيره من خلال النقابات و المؤسسات المهنية.

– **فئة الموظفين:** وهي فئة غير متجانسة من حيث الاهتمامات و مستوى المعيشة ومستوى التعليم.

– **فئة العاطلين عن العمل:** غالبيتهم من خريجي الجامعات و العمال، و هذه الفئة تصنف بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي و الاستقرار النفسي و خياراتها، واهتماماتها بسبب وضعها الاقتصادي غير المستقر.

كما عرفت فئة الشباب بأنّها فترة العمر التي تتميز بالقابلية للنمو الذهني و النفسي والاجتماعي و البدني و العاطفي . فهي "الشريحة الإجتماعية التي تمثل المرحلة الثانوية و ما بعدها. الشريحة التي يمكن من خلال دراستها معرفة مدى الوعي الإقتصادي و الإجتماعي و التربوي و الصحي و السياسي، في المجتمعات المختلفة. فالشباب هم حلقة وصل بين جيلين، بين الحداثة و الأصالة. كما تمثل مرحلة الشباب بداية الاستقرار العائلي و التعليمي و المهني، و بالتالي استقراره الحياتي حيث تتحدد اتجهاته و مساراته لأنّها مرحلة تبلور الهوية و تمايز الذات"[1]

نستنتج من كل هذا بأن هناك اختلاف بين مفهوم الشباب من المنظور الاجتماعي عن المفهوم البيولوجي من حيث الاقتصار على جوانب النضج الجسمي، كما يختلف عن المفهوم البسيكولوجي من حيث الاقتصار على جوانب النضج النفسي.

و من هذا المنطلق يرى علماء الاجتماع أن الشباب هي "مرحلة عمرية تبدأ حينما يحاول المجتمع إعداد الشخص و تأهيله لكي يحتل مكانة اجتماعية، و يؤدي دورا أو أدوارا في بنائه، و تنتهي حينما يتمكن الشخص من أن يتبوأ مكانته و يؤدي دوره في السياق الاجتماعي."[2]

و عليه نلاحظ أن التعريف الاجتماعي يأخذ في اعتباره الوجود الاجتماعي للشباب في المجتمع باعتبارهم جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي العام.

---

[1]) خواجا (ماجد عبد العزيز)، الآثار الإجتماعية لانتشار الأنترنت عند الشباب، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، دت، ص6.

[2]) نفس المرجع ص.7.

الشباب هي فترة الحياة التي تفصل التبعية الطفولية من الاستقلالية و البلوغ. في المجتمعات التقليدية الشباب يوفق المراهقة و هذا راجع لدخول الفرد الحياة العملية والزواجية مبكرا. أمّا في المجتمع المعاصر، أخذت هذه الفترة تطول خاصة بعد الخمسينات في الولايات المتحدة و أوربا لتعميم التعليم و تفشي ظاهرة البطالة في الأوساط الشبانية .

في بحثنا هذا نأخذ فترة الشباب بين (18 و 35 سنة)، لكون هذه الفئة في معظمها محرومة من كل الجوانب و تملك، كذلك، أمل إحداث التغيير أثناء خروجها من محيط الضغط.

6-3- مفهوم المحيط الاجتماعي:

المحيط هو مجموعة من العوامل الخارجية و الطبيعية و الاجتماعية أين ينبسط فعل الفرد أو الجماعة. فهو يشير إلى محيط الفاعل الفردي أو الجماعي الذي لا يملك دقة إلا بعد الإشارة إلى المميزات المختارة و المدروسة. من الناحية الإجتماعية يعتبر المحيط الإجتماعي ذلك "الجانب من البيئة الكلية يتألف من أشخاص و جماعات متفاعلة، وينطوي على التوقعات الإجتماعية، و نماذج التنظيم الإجتماعي، و جميع المظاهر الأخرى للمجتمع. يشتمل، أيضا على التوقعات اُجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية. الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الإجتماعية الخاصة."[1]

و نقصد بالمحيط الاجتماعي في بحثنا هذا، ذلك الوسط الذي يملك الفئات المهاجرة و تؤثر على الباقين بصفة مباشرة أو غير مباشرة. و يمكن تمييز بين مناطق ذات نسبة كبيرة من المهاجرين و الأخرى التي تملك نسبة منخفضة.

6-4- مفهوم العامل الاقتصادي:

الاقتصاد هو مجموعة من النّشاطات المتعلّقة بانتاج و نقل و استهلاك الثروات والأملاك. فهو يعتبر "صورة سائدة لنشاط اقتصادي الذي يميّز مجتمعا معيّنا. من الأمثلة

[1]) غيث (محمّد عاطف)، مرجع سبق ذكره، ص.160.

على نماذج الاقتصاد المختلفة اقتصاد الجمع و القنص، و اقتصاد الرعي المتنقل، والاقتصاد الزراعي المستقر، و الاقتصاد الصناعي الحديث."[1]

من خلاله يتم قياس درجة تقدّم الدّول، بحيث، تظهر الدّول التي تملك اقتصادا قويا ضمن المجموعة المتقدّمة و تتسم بالقوة الدبلوماسية على الصعيد العالمي، أما الدّول التي تملك اقتصاد ضعيف فهي تصنّف ضمن الدّول المتخلّفة. و هو سيرورة نشاط تسعى إلى تحقيق حاجيات الأفراد و الجماعات المعيشية.

و يتحدّد الاقتصاد في بحثنا هذا، بالنّشاط الفردي النأجور و كّلك دخل عائلته الأبوية. وكذا الظرف الاقتصادي العام للبلاد.

6- الدراسات السابقة:

نريد من خلال سردنا لبعض الأعمال السابقة للباحثين الاجتماعيين أو الآخرين، إعطاء صورة واضحة للظاهرة محل الدراسة و رصد إلى أين توصلت المعارف في هذا المجال . من بين هذه الدراسات نجد:

الدّراسة الأولى:

زاهية زايدي، مقاربة سوسيولوجية حول دافعية حاملي الشهادات الجامعية نحو الهجرة الخارجية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2012.

يريد الباحث من خلال هذه الدّراسة البحث عن دافعية هجرة " حاملي الشهادات الجامعية إلى الخارج. هل هذه الهجرة تعتبر مؤشر على طموح حاملي الشهادات الجامعية في تحصيل شهادات عليا وتطوير كفاءاتهم العلمية؟ وهل لذلك ارتباط بتصورهم بأن تحصيلهم للنجاح الاجتماعي سيتم عن طريق الهجرة الخارجية؟ وهل يمكن اعتبار وجود اتجاه اجتماعي إيجابي نحو الهجرة في الوسط الاجتماعي لهؤلاء الكفاءات، حافزا لهم

[1]) Dictionnaire de la langue française, Ed. Connaissance, Paris, 1995, p.419.

على الهجرة الدولية لدرجة مغادرتهم البلد الذي ولدوا ونشئوا فيه، وكان له فضل تعليمهم وا يصالهم إلى المستوى التعليمي العالي الذي ارتقوا إليه؟" [1]

لمعالجة هذا الموضوع اعتمد الباحث على عينة تتكون من 100 فرد من خريجي جامعة الجزائر، المتحصلين على شهادة الليسانس فما فوق، و الذين خططوا للهجرة ووصلوا إلى مرحلة تحضير ملفاتهم سواء للترشح للهجرة أو أنّهم استوفوا شروط الهجرة ولم يبق لهم إلاّ تجهيز وثائقهم و معادلة شهاداتهم الجامعية.

استنتجت هذه الدّراسة أنّ " 81 % من المبحوثين من خريجي جامعة الجزائر يرغبون في الهجرة بدافع استكمال دراستهم"[2] خاصة أن الكثير منهم لم يفلحوا في الدخول إلى الماجستير أو أنهم لا يتوقعون ذلك لكثرة الطلب مقارنة بالعرض، أضف إلى ذلك توجسهم من المحاباة والمحسوبية... هناك فئة من الطلبة مهاجرون في إطار بعثة، بدافع تطوير معلوماتهم ومهاراتهم والاطلاع على جديد تخصصاتهم خاصة طلبة الفروع الطبية.

هناك من خريجي الجامعة من لا يعانون البطالة، ومع ذلك عازمون على الهجرة، لأنهم غير راضين عن ظروف عملهم أو دخلهم ولا يشعرون بتقدير الذات، ويطمحون أن يجدوا في الهجرة مخرجا مرضيا لهم، حيث يتصورون أن الحياة في المهجر فيها مزايا عديدة منها الأجور المرتفعة مقارنة بما هي عليه في الجزائر، على الخصوص أجور الوظيف العمومي، ضف إلى ذلك إمكانية اختبار كفاءاتهم و تطويرها وتحقيق الذات والتمتع بالحريات والعدالة الاجتماعية و المستوى المعيشي المريح في المهجر، و يتحررون بالمقابل من بعض الممارسات التي تعيق تقدمهم في بلدهم وتحرمهم من الحياة الرغيدة. وأنّها قطيعة مع واقع يرفضونه وانطلاقة نحو مستقبل ينشدونه.

---

[1])زاهية زايدي، مقاربة سوسيولوجية حول دافعية حاملي الشهادات الجامعية نحو الهجرة الخارجية ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2012، ص 3.

[2]) نفس المرجع، ص. 174.

الملاحظ أن اللغة لم تعد عائقا، حيث يوجد من الطلبة من يرغبون في الهجرة إلى بلاد لا يعرفون التكلم بلغتها بتاتا، ولكن يجدون في أنفسهم الدافعية لتعلم تلك اللغة مادام ذلك سيحقق المصلحة التي هاجروا من أجلها.

سمحت هذه الدراسة أيضا، باستخلاص نتيجة مؤداها أن الانفتاح الإعلامي الرهيب سواء عن طريق وسائل الإعلام أو الانترنت، ساهم إلى حد كبير في تحفيز جامعيينا على الهجرة سواء من خلال تجميل صورة البلدان المتقدمة وما توفره من تقدم علمي وتكنولوجي ورخاء اقتصادي واستقرار اجتماعي وسياسي أو من خلال الإشهار الذي تبثه جامعاتهم في و سائل الاعلام أو مواقعها على الانترنت والتي تعرض مزاياها لمن يريد الانتساب إليها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة خاصة المتفوقين منهم.

إن طموحات فئة حاملي الشهادات و الكفاءات العلمية الجزائرية كبيرة في تغيير مستقبلهم للأفضل، وهم اختاروا الهجرة الدولية من أجل تجسيد طموحاتهم و تحقيق النجاح الاجتماعي على اختلاف أشكاله علميا كان أو ماديا أو معنويا أو مهنيا.

كما استخلصت هذه الدّراسة أنّ النجاح الاجتماعي في مخيال و تصور المبحوثين صعب المنال في الجزائر و الهجرة الخارجية هو السبيل الأوفر حظا للوصول إلى صور النجاح التي يتطلعون إليها ، و التي يرونها في الإنجازات العلمية للكفاءات الجزائرية المهاجرة، أومن خلال المكتسبات المادية التي يعود بها المغتربون.

الدّراسة الثانية:

ناصح عبد الرحمن، الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي و التفكير في الهجرة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011.

يريد الباحث خلال هذه الدّراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل يمكن اعتبار البطالة كسبب رئيسي في بلورة مسألة الهجرة؟
2. هل شعور الشباب بالتهميش ينمي لديهم مسألة الطموح في الهجرة؟

3. هل الرغبة في تحسين المستوى المعيشي هو الدافع الأكبر و المهم وراء تفكير الشباب في الهجرة؟

لمعالجة هذا الموضوع، قام الباحث باستعمال تقنية استمارة مقابلة التي تم توزيعها على "120 شاب و شابة بطال.و يتراوح سنّ هؤلاء الشباب بين 18 و 35 سنة حيث أغلبهم ينتمي إلى فئة سنّ 25-30 سنة حيث أغلبهم جامعيين و تبلغ نسبتهم 25 %."[1]

بعد ذلك توصل الباحث إلى النتائج التالية:

4. إنّ نقص فرص العمل و أمام الطلب المتزايد أدّى إلى اختلال في معادلة العرض و الطلب الخاصة بالتوظيف و اللّجوء إلى استعمال الوسائل غير الشرعية للحصول على منصب عمل.

5. أغلبية الشباب يتصوّرون أنّ الهجرة عبارة عن مفتاح وحيد لخروجهم من مأزق البطالة رغم اختلافهم في المستوى التعليمي.

6. قناعة أغلبية المبحوثين بصعوبة أو استحالة إحداث تغيير شامل لحالتهم المهنية وإصلاح أوضاعهم داخل الوطن. و ما زاد في تأزم الوضع هو عجز السلطات على التكفل بمشاكلهم.

7. أغلبية الشباب ليس لديهم منصب عمل دائم و مستقر إذ أغلبيتهم يمارس وظائف مؤقتة و غير شرعية كالبريكولاج و البيع على الأرصفة للحصول على مصاريفهم اليومية التي تعتبر ضعيفة لسدّ حاجياتهم المتعدّدة.

8. رؤية الشباب إلى العديد من زملائهم المتواجدين بالمهجر أنقذوا عائلاتهم من الفقر و الضيق الشديد و رفعوا بهم إلى مستوى الرّفاهية و حث الكثير بأنّ إمكانية الحصول على منصب عمل هناك سهلة بكثير بالمقارنة على ما عليه داخل الوطن. لهذا يؤكّد أغلبهم "80 %على أنّ الهجرة ضرورية و حتمية لرفع من مستواهم المعيشي."[2]

9. أغلبية الشباب يحسون بالتهميش في المجتمع و أنّه لم تمنح لهم فرصة للعب دور في عملية تطويره، لهذا تعتبر الهجرة لديهم كوسيلة للخروج من التهميش الذي فرض

---

[1]) ناصح (عبد الرحمن)، الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي و التفكير في الهجرة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011، ص.112.

[2]) نفس المرجع، ص.153.

عليهم. و أنّ 101 شاب من بين 120الذين يكوّنون عينة البحث، يصرّحون بأنّهم يشعرون بالتهميش في الجزائر".[1]و أنّ أغلبيتهم يعيش اضطراب نفسي ناجم من الخوف من المستقبل القائم.

10.أغلبية المبحوثين يصرّحون بأنّ للعائلة و الأقارب دور في تحفيزهم على الهجرة رغم أنّهم ليس لديهم أقارب و أصدقاء في الخارج.

بشكل عام أنّ الطموح في المستوى المعيشي أحسن لا يتأثر كثيرا بالعمر و الجنس أو حتى المستوى التعليمي بقدر ما هو رغبة لفرض الذات و تحقيق مستوى معيشي محترم و مساعدة العائلة.

الدّراسة الثالثة:

مبروك مريم، تعلّق الطلبة ما بعد التدرّج بالهجرة الخارجية، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011.

حاولت الباحثة في هذه الدّراسة التعرّف على الأسباب و الدوّافع المؤدّية بصفة فعلية إلى تعلّق الإطارات الجزائرية بالخارج و ما هي الأسباب الحقيقية التي كانت وراء ذلك ؟ و هل لعامل اللّغة دخل في إقبال بعض الكفاءات إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج؟ أم هروبا من الشعور بالإغتراب داخل الوطن الأصلي و بحثا عن تحقيق الطموح الذاتي والإستقرار النفسي و المكانة الإجتماعية؟

للإجابة على هذه التساؤلات الجوهرية اعتمدت الباحثة على تقنية استمارة استبيان وزّعت على عيّنة ذات "100شاب طالب في طور ما بعد التدرّج في جامعة سعد دحلب بالبليدة أغلبهم وصلوا إلى السنة ثالثة ماجستر، تتراوح أعمارهم، في الأغلبية، بين 25 و29 سنة و 59 % منهم ذكور."[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص.156.

[2] مبروك مريم،تعلّق الطلبة ما بعد التدرّج بالهجرة الخارجية، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011، ص.91.

و تبيّن من خلال هذه الدّراسة أنّ اللّغة الفرنسية هي التي تدفع أغلبية المبحوثين إلى التفكير في الهجرة و لها دور رئيسي في اختيار الوجهة المرغوبة فيها المتمثلة بالأكثر أوربا و بالأخص فرنسا لعوامل تاريخية. و النّظام التعليمي الذي يعتمد بالأساس على اللّغة الفرنسية يعتبر كمحفّز لتفكير الطلبة الجامعيين في الهجرة نحو الخارج.

إنّ أغلبية المبحوثين يحسّون بالتهميش داخل وطنهم حيث سجلت نسبتهم 73 %.[1] ذلك ما يدفعهم إلى التفكير في الهجرة.و أنّ عدم الإرتياح الناجم من عدم الإستقرار النفسي لأغلبيتهم يتولّد لديهم الشعور بالإغتراب عن المجتمع و عن الذات و عليه يصبح دافعا و محرّكا للتفكير في الهجرة.

عليه يظهر أنّ أغلبية المبحوثين يهدفون من وراء الهجرة إلى تحسين مستوى معيشتهم و العامل المادي لا يكون إلاّ دافعا أساسيا في عملية التفكير في الهجرة و هذا يرجع إلى انتشار ظاهرة البطالة في وسطهم.

الدّراسة الرابعة:

فريدة دهار، علاقة الأنترنت بهجرة الشباب الجزائري نحو الخارج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال, قسم علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر)، 2010.

حاول الباحث في دراسته هذه التركيز على الدّور الذي تلعبه الشبكة المعلوماتية في تسهيل سبل الهجرة نحو الخارج.

الباحث على استعمال العينة القصدية التي تشمل على 170 لحلّ هذا اللّغز اعتمد شاب جزائري متعلّم ذوي المستوي الجامعي و الذين يرغبون في الهجرة نحو الخارج.

تبين بعدئذ أنّ الأنترنت تلعب دورا كبيرا في تسهيل طرق الهجرة إلى الخارج سواء عن طريق الدّراسة، العمل أو التربص، ذلك بمراسلة المؤسسات المعنية عبر ها.

[1]) نفس المرجع السابق، ص.165.

أكّدت الدّراسة أنّه لم يعد بالإمكان مراقبة الشباب الجامعي و توجيهه كالسابق خاصة في الظروف الراهنة التي تتميز بالإنفتاح على العالم عبر الشبكة العالمية، فلم يعد بوسع معرفة المراحل التي قطعها في مجال الهجرة. و النّسبة التي وصلت إليها الجزائر فيما يخص هجرة شبابها الجامعي، لكون أغلب الإجراءات تكون إلكترونيا.

و تبين أنّ 61,76 % من هؤلاء الشباب ذكور و 67,64 % منهم تتراوح أعمارهم بين 20 و 25 سنة. 45,70 %بمستوى ليسانس كما أنّ 68,82 % لا زالو طلبة. و68,82 % يستخدمون الأنترنت بشكل دائم لأكثر من أربع ساعات في اليوم منذ أكثر من سنوات.[1]

معظمهم يستخدمون الأنترنت في البحث عن المواقع الإلكترونية الخاصة بجالجامعات الغربية التي يقدّر نسبتها 54,02 %. أغلبهم (46,61 %) يستعمل الإنترنت للتواصل بين بالأهل و الأصدقاء في الخارج.

تبيّن من خلال معطيات هذه الدّراسة أنّ أقلية الشباب الجامعي يقيمون علاقات عاطفية عبر الشبكة المعلوماتية مع دول الغرب حيث 52,83 % يربطون علاقاتهم مع أجنبيات ومعظمهم يفكر تطويرها إلى الزواج.[2]

التخصص الجامعي المدروس له دور كبير في هجرة الشباب الجامعي إلى الخارج. ونظرا أنّ أغلبيتهم يستعملون الانترنت منذ أكثر من أربع سنوات و بشكل دائم في تقوية اعتمادهم على الانترنتفي الحصول على معلومات و كلّ ما يرتبط بذلك من مو اقع إلكترونية و ملفات تخدم ميولهم.

هذه هي الدّراسات التي توصلنا إلى اقترافها بين أيدينا، و هناك عدة دراسات تعالج هذا الموضوع. و لكن وقعنا على هذه لاتّخاذها الإقتراب السوسيولوجي. إلاّ أنّها تعالج من جانب واحد. إمّا الاهتمام فقط بهجرة الكفاءات كما هو الحال بالنّسبة للدّراسات الأولى،

---

1) فريدة دهار، علاقة الأنترنت بهجرة الشباب الجزائري نحو الخارج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال, قسم علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر)، 2010، ص238.

2) نفس المرجع السابق، ص. 238.

الثالثة و الرابعة أو الاهتمام بفئة الذين عندهم فكرة الهجرة فقط. لهذا نقوم بدراستنا في ضوء العوامل الإجتماعية و الإقتصادية الحالية للمجتمع الجزائر ما بعد التسعينات لفئة الشباب بصفة عامة الذين مرّوا إلى الفعل. أي قاموا بكلّ الإجراءات القانونية و لم يبقى أمامهم إلاّ المغادرة.

7- المنهج المتبع في البحث:

يتطلب كل بحث علمي اتباع منهج معين ، يختار وفقا لطبيعة الموضوع. في بحثنا هذا اعتمدنا توظيف المنهج الكمي الذي يناسب طبيعة موضوعه. و "المنهج الكمي هو مجموعة أساليب لقياس الظاهرة."[1] وهو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث للحصول على معلومات دقيقة من خلال جمع الحقائق و المعطيات و تفسيرها لاستخلاص النتائج.

هذا المنهج يسمح لنا بقياس ظاهرة الهجرة التي هي موضوع دراستنا ، باستعمال النسب و المعدلات و الارقام للتعرف على وضعيتها الحالية. اذ معظم الابحاث في العلوم الاجتماعية تستعمل القياس لمعرفة مدى انتشار الظاهرة ووزنها في وسط اجتماعي معين و حتى في فضاء زمني معين. لهذا يستعين المنهج الكمي بمجموعة من الوسائل لتوضيح الظاهرة كالجداول و الأشكال.

9- التقنيات المستعملة في البحث:

لكل بحث علمي تقنية أو تقنيات لمقاربة الواقع. و التقنيات التي يستعملها الباحث هي وسائل تسهل عليه مهمته في جمع المعطيات الخاصة ببحثه و في أقرب الآجال. و على التقنية أن تكون مكيفة مع طبيعة الموضوع المتبع. و هي تبيّن مدى تحكم الباحث في نفسه أكثر من على طريقة جمعه للبيانات.

---

[1]) ANGERS (Maurice), Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Editions Casbah, Alger, 1997, p.366

نعتمد في موضوعنا هذا على استعمال تقنية الاستمارة لجمع المعطيات الخاصة بالبحث. و الاستمارة عبارة عن "وسيلة اتصال جوهرية بين الباحث و المبحوث تضم حزمة من الأسئلة خاصة بالموضوع التي ينتظر من المبحوث إدلاء بمعلومات حولها."[1]

للاستمارة وظيفة أساسية و هي إعطاء للصبر سيعة أكبر و تحقيق بطريقة إحصائية إلى أي مدى يمكن تعميم المعلومات و الفرضيات المشكلة سابقا.

و لإلمام بجوانب الموضوع بكلّ وضوح قمنا بتقسيم الإستمارة إلى خمس محاور وهي:

المحور الأول: يخص المعلومات الشخصية كالسن، الجنس، المستوى التعليمي...

المحور الثاني: أردنا من خلاله جمع المعلومات المتعلّقة بالمحيط الإجتماعي للشباب المهاجرين و معرفة إن كان في محيطهم مهاجرين أثروا عليهم لكي يقوموا بدورهم بالفعل.

المحور الثالث: من خلال الأسئلة عالجنا التي تعالج الظروف الإقتصادية للشباب المهاجر من ناحية الشغل و طبيعته، و الدّخل الشخصي و العائلي.

المحور الرابع: و هي الأسئلة الخاصة بالعامل السياسي و معرفة إن كان الشباب المهاجرين على علاقة مع الممارسة السياسية.

المحور الخامس: تضمنالأسئلة المتعلّقة بعملية الهجرة لدى الشباب المهاجرين كسنّ قيامهم بالمحاولة الأولى، البلد المقصود و الوجهة المقصودة...

10- العينة المستعملة:

لدراسة ظاهرة معيّنة في المجتمع يتوجب على الباحث النّزول إلى الميدان للتحقق من صحة فرضياته. و لكن ليس من السهل لمس كلّ مفردات مجتمع البحث لاستخلاص معلومات صحيحة، و هذا يرجع إلى وجود قيود الزّمن و التكاليف المخصصة لانجاز عملية الإحصاء. لهذا يلجأ الباحث إلى انتهاج أسلوب المعاينة. "فالعينة هي جزء من

[1]) GRAVITZ (Madeleine), Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 1974, p 710.

المجتمع المراد دراسته."[1]و تتسم تقريبا بنفس الخصائص مع مجتمع البحث. و بعدها يتم تعميم نتائج دراسة العينة على جميع المفردات المتبقية.

إن مرحلة اختيار العينة هي مرحلة حاسمة من مراحل إجراء الدراسة و تختلف طريقة المعاينة حسب ميدان الدراسة إنّ تصميم العينة يعتمد على موضوع البحث و ثقة المعلومات التي يريد الباحث تحقيقها في دراسته."[2]

إعتمدنا في بحثنا هذا على عيّنة "الكرة الثلجية" (Boule de neige) التي تتماشى وطبيعة الموضوع. "تقول عن عيّنة أنّها على شكل كرة ثلجية عندما نطلب من المبحوثين الأولين أن يقودوننا إلى آخرين الذين يعنيهم الموضوع، هذا راجع إلى عدم تمكّن الباحث من معرفة أفراد مجتمع البحث."[3] و هي طبيعة وحدات مجتمع بحثنا التي تتمثل في الشباب الذين قاموا بمحاولة الهجرة عن طريق ملف التأشيرة.و لا يمكن أن التعرّف عليهم الإتصال بهم إلاّ عن طريق أناس آخرون يتعرّفون عليهم.

10-1- مجال الدراسة:

10-1-1 المجال البشري:

يتمثل في فئة الشباب المنحصرة بين 18 و 35 سنة الذين قاموا بكلّ الإجراءات القانونية الخاصة بالهجرة و لكنّها لم تهاجر بعد.بما أنّهم قاموا بكلّ الإجراءات المتطلّبة في عملية الهجرة و لم يبقى سوى حزم الأمتعة و شدّ الرحال، لهذا نشير إليهم في بحثنا بالمهاجرين، لأنّنا نركّز في بحثنا هذا على الظروف المتسبّبة في الهجرة الخارجية، فهي متوفّرة في هذه الفئة. و اخترنا هذه الفئة لتسهيل عملية الإتصال بمفردات البحث.

---

[1]) راتول (محمّد)، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 14.

[2]) إحسان (محمد حسن)، الأسس العلمية لمنهاج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1982، ص63.

[3]) COMBESSIE (Jean Claude), La méthode en Sociologie, Casbah, Alger, 1998, p 53.

11-1-2 المجال الجغرافي:

لم نحدّد في بحثنا هذا المجال الجغرافي، و إنّما نقصد شاب جزائري مهما كانت منطقته الجغرافية. فإذا كانت معظم المفردات تنتمي إلى منطقة القبائل، فهذا نتيجة المعاينة العشوائية الدّاخلة في إطار العيّنة على شكل كرة ثلجية.

11-1-3 المجال الزمني:

انطلقنا في دراستنا الميدانية مع بداية السنة الجامعية 2007/2006، تم خلالها التعرف على عينة البحث ثم صياغة استمارة أولية تم توزيعها على بعض المتخرجين المرشحين للهجرة كخطوة أولية قبل الصياغة النهائية للاستمارة و توزيعها على عينة البحث؛ وانتهت العملية مع نهاية السنة الجامعية المذكورة سابقا.

11-2 وصف العينة:

تتكوّن عينة بحثنا هذا من 150 وحد من الشباب الذين تنحصر أعمارهم بين 18 و 35 سنة. لكون الطريقة المستعملة هي الكرة الثلجية، ليس لدينا خيار في نوعية الوحدات إلآ السنّ الذي كان مستلزما.

جدول رقم 01 يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة %
الذكور	89	59,33
الاناث	61	40,67
المجموع	150	100

يتبين من خلال الجدول أنّ أغلبية أفراد العينة هم ذكور بنسبة 59,33 %، و في المقابل الإناث يمثلن نسبة 40,67 %. يرجع تفوق الذكور إلى طبيعة الموضوع المتمثل في الهجرة الخارجية. فالتفكير في الهجرة و مغادرة الوطن هي ميزة ينساق إليها الذكور أكثر من الإناث.إلاّ أنّ التغير الذي مس المجتمع الجزائري كسائر المجتمعات العالمية في عصر العولمة غير من مكانة المرأة و أصبحت تمارس وظائف عدّة جعلها تنافس

الرجال، الأمر الذي أدّى إلى اتساع تفكيرها في أمور شتى من بينها التفكير في الهجرة إلى الخارج. فالمرأة أصبحت لا تخاف السفر لوحدها و تسعى جاهدة في البحث عن العمل الذي يكسبها مكانتها الإجتماعية. إلاّ أنّه لا يمكن تعميم ذلم فما زالت الكثير من المناطق بالمجتمع الجزائري محافظة أين تبقى المرأة تحت سيطرة الرّجل خاضعة للعادات و التقاليد السائدة.

الجدول رقم 02 يمثل توزيع المبحوثين حسب فئات العمر:

فئات العمر	التكرار	النسبة %
[18-25] سنة	20	% 13,33
]25-30] سنة	59	% 39,33
]30-35] سنة	71	% 47,33
المجموع	150	% 100

يتبين لنا من خلال الجدول أنّ أغلبية المبحوثين من فئة السنّ]30-35] سنة بنسبة 47,33 %، بعدها تلي فئة السن]25-30] سنة التي تمثل نسبة 39,33 %. بينما فئة السنّ [18-25] سنة نسبتها منخفضة و تمثل 13,33 %.

يمكن أن نستنتج أنّ أغلبية المبحوثين يقومون بفعل الهجرة بعد 25 سنة فما فوق. وهي الفترة التي توافق دخول الشباب إلى عالم الشغل و ظهور حاجيات جديدة في حياتهم كتكوين أسرة و الإستقرار. فإذا فشلوا في تحقيق هذه الحاجيات المادية و الإجتماعية في الوطن يجعلهم يبحثون عليها في بلدان أخرى.

أما الفئة[18-25]سنة فهي تمثل أقلّ نسبة و هذا يدلّ على إما الشباب لم ينهوا دراساتهم الجامعية أو أنّهم لم يتمكّنوا بعد من تحضير شروط هجرتهم ماديا.

الجدول رقم 03 يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	1	0,7
ابتدائي	5	3,4
متوسط	16	10,7
ثانوي	34	22,8
عالي	94	63,4
المجموع	150	100

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ العيّنة تتكوّن من 63,4 % من المستوى العالي. ثم تلي فئة الشباب الذين بلغوا مستوى ثانوي الذين تقدّر نسبتهم 22,8%. بينما قدّرت نسبة الشباب ذوي المستوى متوسط 10,7 %. أما فيما يخص الشباب الذين هم في المستوى الإبتدائي و أمي فهي منخفضة و تمثل 3,4 % و 0,7 % على الترتيب.

فإذا كانت رغبة الشباب الجامعي مرتفعة فهذا يدلّ على التحفيزات المغرّة التي تنتهجها بعض الدّول المتقدّمة التي تفضل استقطاب الشباب ذوي الشهادات الجامعية الذين يملكون مؤهلات عالية و بإمكانهم المشاركة في تطوير اقتصادها في مختلف مجالات الحياة.

أما الفئات دون الجامعية فهي تشهد نوع من العزلة في هذا المجال و تعاني صعوبات كبيرة في تحضير الهجرة، فكثيرا ما تقابل القنصليات ملفاتهم بالرّفض خاصة الذين ليس لديهم منصب شغل. لهذا نجد هذه الفئة تنتهج أبشع طرق الهجرة و التي تتمثل في الغير الشرعية بمختلف أشكالها.

الجدول رقم 04 يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية:

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج	27	% 18
غير متزوج	123	% 82
المجموع	150	% 100

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية المبحوثين غير متزوجين و يمثلون نسبة 82 %، بينما المتزوجون لا يمثلون إلا 18 % من المجموع الإجمالي.يدلّ هذا على أنّ :

أولا: أغلبية الشباب ما زالوا لم يتمكنوا من إيجاد شغل يبعث إلى الإرتياح يضمن لهم الإمكانيات كالسكن و الظروف التي تبعث إلى الإستقرار.

ثانيا: العازب يمثل وضعية اجتماعية تتميز بالحرية و الطلاقة بعيد عن الروابط العائلية التي تضيق من مجال حركاته. لهذا يجد نفسه قابل للمغامرة دون وجود قيود تعرقل مساره في الهجرة و رغبته في تغيير وضعيته الاجتماعية و الإقتصادية. عكس الشاب المتزوج الذي يجد نفسه ملزم على توفير الحاجيات الضرورية لعائلته و بالتالي يستحيل له الإبتعاد عنها، و إذا إبتعد فإنّه يتوجب عليه ترك عائلته في مأمن.

ثالثا:عدم قبول الزوجات المعاصرة بهجرة أزواجهنّ بعيدا عن العائلة. إن فعلوها عليهم اصطحاب العائلة معهم، للتمكن من العيش سويا. ليس كالمهاجرين السابقين الذين يضحون بعائلتهم لمدّة زمنية طويلة، لكي يتمكّنوا من توفير حاجيات الحياة.

الفصل الثاني

محدّدات الهجرة الخارجية

- **تمهيد:**

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية طبيعية ، لجأ إليها الإنسان كلما دعت إليها الحاجة وفرضتها الظروف. لكن تعدّد العوامل المسببة لها و تعدّد أشكالها جعلها من الظواهر السوسيولوجية الأكثر تعقيدا.

كثرت حولها الدراسات التي مست مختلف جوانبها إلاّ أنّ النتائج تبقى سطحية. نحاول في هذا الفصل عرض بعضها من الناحية السوسيولوجية على تعريفاتها و تصنيفاتها وبعض النظريات التي تدخل في دراستها. كما نحاول التعرض إلى أهم العوامل المؤثرة في تطوّرها في مختلف أنحاء العالم في عصرنا الحالي.

1- مفهوم الهجرة الدّولية:

يدلّ مصطلح الهجرة في العلوم الإجتماعية إلى ذلك التغيير في مكان الإقامة التي يتم فيها انتقال الأفراد أو الجماعات من الموطن الأصلي إلى موطن جديد يختاره تحت تأثير عوامل عديدة. و هذا كما ورد في معجم العلوم الإجتماعية: "يستعمل مصطلح الهجرة في العلم الإجتماعية للدّلالة على تحرّكات جغرافية للأفراد أو الجماعات." [1]

أما قاموس علم الإجتماع يعرّف الهجرة على أنّها "حركة دائمة نسبيا يقوم بها شخص أو جماعة تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع إقامة جديد"[2]

و لكن ليس كلّ انتقال من مكان إلى آخر نعتبره هجرة، بل يدخل في مفهوم الهجرة عامل الوقت و طبيعة الإقامة.لهذا يحدّد علي محمّد الهجرة بأنّها "تغيير مكان الإقامة بعد عبور حدود منطقة معيّنة أو الإستقرار في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أوأمّة"[3]

إذا كانت الهجرة بصفة عامة تدلّ على ذلك التغيير في مكان الإقامة التي يتم فيها انتقال الأفراد أو الجماعات من الموطن الأصلي إلى موطن جديد يختاره متأثرا بعوامل

---

[1] مذكور (إبراهيم)، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص.269.

[2]) غيث (محمّد عاطف)، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[3]) أبو عيانة (محمّد)، دراسات في علم الإجتماع، دار النّهضة العربية، بدون سنة، ص184.

عديدة، فإنّ الهجرة الدّولية تتحدّد حسب اجتياز حدود دول ذات سيادة. فيوجد عدّة تعريفات تحدّد الهجرة الدّولية منها:

يعرّف معجم العلوم الإجتماعية الهجرة الدّولية بتلك " التحركات السكانية التي تحدث عبر الحدود الإقليمية" [1]

أما قاموس علم الإجتماع يعرّفها ب"زحف الأفراد أو الجماعات تاركين ورائهم موطنهم الأصلي نحو موطن آخر تجعل منه مكانا جديدا للإقامة. و تعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية لإنّها تقوم على الهجرة من دولة إلى دولة أخرى."[2]

أما صلاح الدّين عمر باشا يذهب إلى أبعد من هذا و يعتبر الهجرة الدّولية "بترك الفرد لموطنه الأصلي و هو ملزما أن لا يرجع إليه خلال مدّة نشاطه الذي يستغرق و قتا، ما يؤدّي إلى التغيير في مكان إقامته نهائيا."[3]

أما هيئة الأمم المتحدة صنّفت الهجرة الدّولية على النحو التالي:

-المهاجرون الدّائمون الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد عن سنة.

-المهاجرين المؤقتين الذين يمارسون عملا لمدّة سنة أو أقل بعد وصولهم.

-المقيمون الذين يرجعون بعد غياب أكثر من سنة.[4]

2- تصنيفات الهجرة:

تقوم ظاهرة الهجرة من طرف أفراد أو جماعات في وسط اجتماعي معين استجابة لبعض الأبعاد التي يمكن تصنيفها إلى خمس أبعاد و هي كالآتي:

---

[1]) مذكور (ابراهيم)، المرجع سبق ذكره، ص.269.

[2]) غيث(محمّد عاطف)،المرجع سبق ذكره ، ص237.

[3]) شفيق (محمد)، السكان و التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص191.

[4]) ربيع (محمّد)، هجرة الكفاءات العلمية، الكويت، 1973، ص11.

2-1 التصنيف حسب البعد النفسي:

و هي الحالة التي يتخذ فيها المهاجر قرار الهجرة الذي يكون سواء استجابة لرغبته الشخصية و باختياره بالتالي تكون اختيارية و تدعى أيضا بالهجرة الإيجابية. كما قد يكون الإنسان ملزما عليه القيام بالهجرة تحت تأثير الضغوطات الداخلية كسوء معيشته أو الإحباط و الفشل في تحقيق مشروع في موطنه الأصلي، أو استجابة للمؤثرات الخارجية كالحروب و الإضطهاد أو الكوارث الطبيعية.[1]_و تدعى في هذا النحو الهجرة القسرية وتسمى أيضا بـ"الهجرة السلبية". و تكون أيضا اضطرارية بسبب وجود ظروف اقتصادية و اجتماعية أو سياسية أو غيرها تجعل الشخص مضطرا إلى الهجرة كما هو الحال بالنسبة لهجرة الجزائريين نحو الخارج.[2]

2-2 التصنيف حسب البعد الزمني:

و هو يتمثل في الفترة التي تتم فيه الهجرة كالموسم الذي يقوم به الفرد بفعل الهجرة وبالتالي تسمى بـ"الهجرة الموسمية" أو حسب المدّة الزمنية المستغرقة في المهجر إذا كانت المدّة طويلة تدعى "هجرة طويلة الأمد" (الدائمة) أو المدّة قصيرة و تدعى حينها "هجرة قصيرة الأمد" (وقتية).[3]

يشير كذلك حسب علي عبد الرزاق جلبي إلى "الهجرة الدائمة" و هي انتقال الأفراد أوالجماعات من مكان اقامتهم الأصلي بصفة نهائية، أو "الهجرة المؤقتة" التي تعني انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي بصفة مؤقتة.[4]

2-3التصنيف حسب البعد العددي:

هذا يتمثل في حجم الأفراد الذين يقومون بفعل الهجرة إذا ما كان يهاجرون فرديا أوجماعيا.[1]

---

1) شفيق (محمّد)، المرجع سبق ذكره، ص 191.

2) عبد الفتاح (محمد وهيبة)، جغرافية الإنسان، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت، ص102.

3) نفس المرجع، ص 191.

4) جلبي (علي عبد الرزاق)، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص222.

في الهجرة الفردية يقرر الفرد بالإنتقال من موطنه إلى مكان آخر تحت تأثيرات مختلفة. أما في الهجرة الجماعية يكون قرار الهجرة جماعيا قد تكون اختياريا أو إلزاميا وقد تكون للأمد البعيد أو القصير.[2]

فاختلاف الحجم يعبّر على حدّة الظاهرة وانتشارها و يعبّر كذلك على حدّة العوامل المؤثرة في القائمين بفعل الهجرة.

2-4 التصنيف حسب البعد السياسي:

يعني البعد السياسي، هل الهجرة تتم داخل حدود بلد معين أوخارجها. فإذا كانت داخل الحدود السياسية للبلد، تدعى بالهجرة الداخلية و إذا كانت تعبر الحدود و تنتقل إلى بلدان أخرى تدعى بالهجرة الخارجية.[3] و تحدث في اتجاهين:

- من الوطن إلى الخارج و تسمى بالنزوح.
- من الخارج إلى الوطن و تدعى بالوفود

و في الهجرة الخارجية يعرف جملة الخارجين و الداخلين بـ"حجم الهجرة". أما الفرق بينهما فيسمى بـ"صافي الهجرة". و يسمى زيادة المهاجرين الداخلين إلى البلد عن الخارجين منه بـ"فائض الهجرة". أما إذا تقلص عنه فيدعى "غيض الهجرة"[4]

2-5 التصنيف حسب الطريقة التي تتم بها:

حسب الطريقة التي تتم بها يمكن تصنيفها إلى ستة أنواع:

- الغارات أو الغزوات التاريخية التي قامت بها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية كالغارات التي قام بها البرابرة على الإمبراطورية الرومانية في العصور القديمة.

---

1) شفيق (محمّد)، مرجع سبق ذكره، ص.191.

2) عبد السلام (أحمد)، العلاقة بين العودة من المهجر و التوافق المهني، (رسالة الماجستير في علم النفس، جامعة عين الشمس، كلية الأداب)، 1989، ص56.

3) شفيق (محمّد)، مرجع سبق ذكره، ص 192.

4) الشرنوبي (محمد عبد الرحمن)، جغرافية الإنسان، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1972، ص131-132.

– الهجرة المتسللة التي صاحبت في الغالب الغزوات العسكرية كما هو الحال بالنسبة للإستيطانات العسكرية و المعمرين كما هو شأن مع البلدان الإفريقية المستعمرة في العصور الوسطى بعد الثورة الصناعية من طرف الإمبراطوريات الإمبريالية الأوربية كفرنسا و بريطانيا العظمى.

– الهجرات الجماعية المنزعجة التي تتم بالفرار إلى الملاجيء من طرف المواطنين تحت تأثير اضطهادات و مطاردات الغزاة كما حدث مع فرار بعض قبائل زواوة والشاوية الأوراس في الجزائر بالفرار إلى المناطق الجبلية الوعرة هروبا من السياسية القمعية الممارسة من طرف مختلف الغزاة المتتابعين على تعاقب العصور.

– التهجير الإجباري للقوى العاملة التي حدثت خلال الفترات الإستعمارية حيث قامت القوى الإستعمارية بجلب اليد العاملة بالقوة من مستعمراتها لغرض تحريك نشاطاتها الصناعية. كما حدث مع هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال الحربين الأولى و الثانية. أو تهجير العبيد من إفريقيا إلى أمريكا من طرف القوة الإمبريالية البريطانية خلال القرون 17 و 18.[1]

– تهجير السكان لدوافع قومية كما حدث بين تركيا و اليونان في عام 1932 و هذا يعتبر نوعا من الإجبار على العودة.

– الهجرة الإختيارية طلبا في للرزق و أملا في النجاح في الوطن الجديد.[2]

3– النظريات السوسيولوجية حول الهجرة الدّولية:

يظهر من خلال دراسة ظاهرة الهجرة الدّولية أنّه لا توجد نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، و هذا نظرا للطبيعة المركبة والمعقدة لظاهرة الهجرة الدولية و تعدد المتغيرات المتعلقة بها و كثرة العوامل المرتبطة بها. ما جعل الإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من الظاهرة من منظورات مختلفة.

1) يسرى (عبد الرزاق)، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطبعة العربية، بيروت، 1969، ص42.

2) جورج(بيار)، جغرافية السكان، (تر: فواق العادة سموحي)، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970، ص100.

"فخصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها لن يسمح بقيام نظريات ثابتة وشاملة على غرار نظريات العلوم الطبيعية.و أنّ النّظريات السوسيولوجية السائدة في هذا المجال رغم الجهود المبذولةلم تقدّم نتائج مرضية و أنّ الحصيلة المتوصل إليها لازالت هزيلة ولم توصلنا إلى نتائج تقريبية. و نقوم في هذا الطور بعرض أهم النظريات التي حاولت فهم و تفسير ظاهرة الهجرة بطرقة سوسيولوجية.

3-1نظرية "رافنشتاين" (Ravensthein)

تعتبر نظرية رافينشتاين التي صاغت تحت عنوان "**قوانين الهجرة**" (1885-1889) من أشهر النظريات التي حاولت تقنين ظاهرة الهجرة من الجانب السوسيولوجي. فهي عبارة عن قضايا عامة حول طبيعة اتجاهات الهجرة و منابعها و اختلافاتها بين الجماعات السكانية. حيث تتدفق الهجرة من الريف إلى الحضر على شكل "**ينابيع**" (Streams) في تدفقات متمايزة من موطن أصلي إلى مواقع أخرى بعينها. و عندما تحدث الهجرة على شكل ينابيع فإنّه تحدث من الجهة المعاكسة "**روافد مضادة**" (Conter Streams).[1]

"و استخلص منها الاستنتاجات والتعميمات التالية:

-أغلب الهجرات كانت ذو نمط المسافات القصيرة.

-تبدأ الهجرة على مراحل ، الشخص الواحد يملأ الفراغ الذي تركه شخص آخر الذي تيركه بعد رحيله.

-إن تيار الهجرة الرئيسي ينتج عنه تعويض بما يسمى بالتيار المعاكس.

-المهاجرون إلى مسافات طويلة يذهبون إلى المدن.

-ساكنو المدن هم أقل ميلا للهجرة من هؤلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية.

-الإناث هن أكثر تعلقا بالهجرة عن الذكور.

[1]) عبد العاطي (السيد)، علم اجتماع السكان، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 326.

و انتقدت هذه النظرية بأنهاّ ركّزت الدراسة في الغالب على انجلترا . حسب الظروف الملاحظة تعتبر النظرية صحيحة، و لكن هذه الظروف كانت استثنائية أكثر منها نمطية[1] و لا يمكن اتخاذها كنظرية مفسرة لأنماط الهجرة الحالية، لذا يكتفي بالإشارة إليها كأولى المحاولات السوسيولوجية للتنظير في الهجرة التي تجاوزها الزمن.

3-2النظرية الإيكولوجية:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير ظاهرة الهجرة على المستوى المجتمعي، و يتمثل الإفتراض الأساسي أنّ هناك توازنا يجب أن يتحقق بين حجم السكان و التنظيم الإجتماعي والبيئة. و يستخدم النموذج الإيكولوجي لتغيير الهجرة المرشدة على المستوى المجتمعي. و يهدف إلى تحديد الظروف الإجتماعية التي تؤدّي إلى عملية الهجرة كما يساعد على التنبؤ بالمناطق الطاردة و الجاذبة للسكان المهاجرين.[2]

3-3 النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية):

وضعت من قبل لويس (Lewis) و هاريس (Harris) و تودارو (Todaro) و هي تنص على أن الهجرات الخارجية كما الهجرات الداخلية تسببت فيها اختلافات جغرافية بين العرض و الطلب على العمل[3] . أما المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية فهي:

- الاختيار العقلاني.
- تعظيم الأرباح.
- حركية عوامل الإنتاج.
- الفوارق بين الأجور .

---

[1]) الزين (صالح علي) و زهري (زينب)، قضايا في علم الإجتماع و الأنتروبولوجيا: أطر نظرية و أسس منهجية وتطبيقية، ط 1، دار الكتب الوطنية وتطبيقية، بنغازي، 1996، ص 50-51.

[2]) عبد العاطي (السيد)، مرجع سبق ذكره، ص 328-329.

[3]) AMBROSETTI (Elena) et TATTOLO (Giovanna), «Les actes de colloque sur Le rôle des facteurs culturels dans les théories des migrations », AIDELF, 2008, p4.

و حسب هذه النظرية فنحن أمام إعادة توزيع فضائي لعوامل الإنتاج. و الهجرة هي نتيجة للتوزيع الجغرافي غير متساوي لليد العاملة و رأس المال. ففي بعض المناطق اليد العاملة قليلة مقارنة برأس المال و مستوى الأجور مرتفع. في مناطق أخرى يحدث العكس، مما يجعل أن العمال يتركون المناطق حيث الأجور منخفضة نحو المناطق حيث الأجور مرتفعة. و بالنتيجة فإن الهجرة تؤدي إلى إزالة الاختلافات في الأجور و زوال الاختلاف في الأجور يوقف الهجرة."[1]

"يمكننا القول طبعا أنه في العموم تحدث الهجرات من الدول الفقيرة إلى الغنية، لكن تعميما كهذا لن يفسر لماذا تحدث الهجرات في فترة ما و ليس في أخرى، و من بلد معطى دون غيره وبمستوى دخل معادل تجاه بلد و ليس آخر.

إدخال على المستوى الجزئي" تكاليف الهجرة "يمكن أن يحسن القدرة التنبؤية للنموذج، لكن يستحيل تقريبا قياس "التكاليف النفسية" التي على المهاجرين تحملها عند مغادرتهم بلدهم. في النظرية الكلاسيكية الجديدة الكلية ليس للعوامل الثقافية مكان في الواقع إحدى الانتقادات الأساسية التي وجهت لهذه النظرية هي عدم أخذها بعين الاعتبار عوامل أخرى عدا الاختلافات في الأجر بين بلدان استقبال و مغادرة تدفقات الهجرة. العوامل السياسية، الاجتماعية و الثقافية تم تجاهلها إذن :و هذه من أكبر محدودية هذه النظرية.[2]

في المستوى الجزئي، ترى النظرية الكلاسيكية الجديدة،" أن الهجرة هي نتيجة قرارات فردية تؤخذ من قبل فاعلين عقلانيين يسعون إلى تحسين ظروفهم بالتوجه نحو عمل يضمن أجرا مرتفعا و يمكنهم من تعويض تكاليف الهجرة، فهو فعل فردي إرادي قائم على المقارنة بين الوضعية الحالية للفرد و ما ينتظره انطلاقا من مقارنة التكاليف و الأرباح فالهجرة تعني تحمل بعض التكاليف من أجل مزايا أكبر.[3]

---

1) بن زيوش (غالية)، الهجرة و التعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر)، 2005، ص. 21.

2) AMBROSETTI (Elena) et TATTOLO (Giovanna), op.cit, p5.

3) بن زيوش (غالية)، مرجع سبق ذكره، ص.22

ولكن الدوافع الاقتصادية التي تذهب إليها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لا تنهض كتفسير كاف للهجرة. فهي على الأقل، لا تفسر لماذا يتحمل العديد من الأشخاص مخاطر الهجرة غير المشروعة إلى دولة معينة، ولماذا يلجأ آخرون إلى العودة إلى موطنهم الأصلي رغم استمرار وجود نفس الحوافز الاقتصادية، ولذلك فقد تم تطوير نظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة.

3-4 نظرية الاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة:

حسب هذه النظرية، الهجرة لا تدفعها حسابات اقتصادية صرفة لفاعل وحيد وإنما تقديرات على مستوى العائلة أو الجماعة تهدف إلى الحد من المخاطر بتنويع مصادر دخلها ومن ثم بهجرة البعض إلى أسواق أخرى للعمل.

3-5نظرية السببية التراكمية:

إنّ هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين يساهم عن طريق تحويلاتهم المالية بخلق قدر من عدم المساواة مما يدفع غيرهم من نفس المنطقة أو الإقليم إلى الهجرة نتيجة تزايد الشعور بالحرمان خاصة في المناطق الريفية، وقد يخلق ذلك نمطًا جديداً من الثقافة يطلق عليه" ثقافة الهجرة"، ويعنى به أن يصبح الميل إلى الهجرة جزءاً من النسق القيمي للأفراد في منطقة معينة[1] .

3-6نظرية ثنائية أسواق العمل:

الهجرة حسب "بيور" (Piore) تحدث بسب وجود طلب دائم على اليد العاملة من قبل المجتمعات الصناعية يجعلها بحاجة ليد عاملة للقيام بالأعمال التي يرفضها الوطنيون، أعمال خطرة لا تتطلب أي تأهيل علمي أو مهني و بأجور منخفضة. فرفع الأجور لا يمثل حلا لجلب العمالة الوطنية، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى العمال الأجانب الذين يقبلون العمل في هذه القطاعات، و الأجور مهما كانت منخفضة فهي أفضل مما يتقاضونه في دولهم.

---

[1]) راوية (توفيق)، "هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا، تحليل للأسباب والدوافع"، ندوة حول" المغتربون العرب من شمال أفريقيا في أوربا، جامعة الدول العربية، إدارة المغتربين، أفريل 2007 ، ص3.

و هكذا فالحاجة لليد العمالة المهاجرة لدى الدول الصناعية المتقدمة هي حاجة هيكلية. وأهمية هذا النموذج ليست في تقديم تفسير شامل للهجرة بل الكشف عن عامل رئيسي هو الطلب الهيكلي على اليد العاملة الأجنبية .كما يبين خطأ الفكرة القائلة أن المهاجرين ينافسون اليد العاملة الوطنية.[1]

3-7نظرية التبعية الاقتصادية:

بداية هذا الاتجاه ظهر على يد الاقتصادي" ميردال" الذي اعتبر أن هجرة القوى العاملة من أقطار العالم الثالث إلى الأقطار الأوربية عملية ليست في صالح الأقطار المصدرة لهذه القوى، لأن الهجرة تعد بمثابة إفقاروا إزاحة للقوى البشرية من سكان العالم الثالث، هذه القوى في رأيه لم تسهم في تنمية الأقطار المصدرة لهذه القوى البشرية، بل كرست من واقعها المتخلف، وزادت من تبعيتها للأقطار الغربية و استشهد على ذلك بالهجرة العمالية لأقطار أوربا الغربية، التي أدت إلى تنميتها وجعلها من الأقطار الصناعية المتقدمة أي أنه اعتبر الهجرة ذات تأثير إيجابي فقط على أقطار الاستقبال، بينما أثرها سلبي على الأقطار المصدرة ما دامت هذه الهجرة تزيد من تبعية أقطار العالم الثالث للغرب الرأسمالي .وقد عارض" ميردال "المفاهيم التي جاءت بها النظرية النيوكلاسيكية من حيث افتراضها أن عوامل الإنتاج تنتقل بحرية بين أصول أقطار العالم. ويرى أن هذا الانتقال في عناصر الإنتاج من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية لن يعمل على تساوي وتوازن أجور وأسعار عوامل الإنتاج، كما افترضتها النظرية النيوكلاسيكية بل أنّ هجرة رأس المال والعمل من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية ستنعكس سلبا على الأقطار الفقيرة .وقد دعم رأيه هذا بدراسة حول آثار الهجرة التي حدثت في جنوب آسيا والتي لم ينجم عنها تخفيض البطالة في هذه الدّول بشكل يسير، لكن استفادت البلدان المستقبلة من هذه الهجرة بتحصلها على أيد عاملة أقل أجرا.[2]

---

[1]) زيوش (غالية)، المرجع سبق ذكره، ص24 .

[2]) باعشن (عبد الرحمن على)، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 11.

3-8التفسير البنائي لـ"ماكس فيبر" (Max Weber):

يقول ماكس فيبر أنّ المدينة هي المكان المناسب لسكان الريف من أجل تسويق منتجاتهم، لكن التطوّر الصناعي الذي وصلت إليه المدينة تسبب في انخفاض اليد العاملة في النشاطات الريفية الزراعية و الحرفية. و تعتبر ظروف العمل التي تضمنها المدينة للسكان من أهم المتسببات في زحف أهل الريف نحو المدينة.[1]

3-9نظرية التنظيم الإجتماعي للهجرة:

اعتمد "مانجلام" (Mangalam) على نظرية تالكوت بارسونز في صياغة نظريته حول الهجرة حيث يرى أنّ كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الإجتماعي، يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الإجتماعي في فترتين مختلفتين، و ذلك بالنّسبة إلى التغيرات في كلّ أنساقه الثلاثة (النسق الثقافي، النسق الإجتماعي و الشخص). تتفاعل هذه العناصر فيما بينها في ظل الأنظمة الاجتماعية السائدة في المجتمع المستقبل. لأنّ مدى استقراره في البلد المستقبل يقاس على مدى تأقلمه مع أوضاع العيش فيه و اندماجه فيها و تحقيقه للثروة المادية التي من أجلها هجر منها.[2]

في هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الرئيسي و هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الإجتماعي عند الحد الأدنى من التغير. كما أنّ الهجرة تؤثر و تتأثر بالنظام الإجتماعي لكل من المنطقة الأصلية و المنطقة المهاجر إليها و كذا القيم الثقافية و أهداف المهاجرين و معاييرهم.

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع. كان تفسير الهجرة من خلال المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع:

- المجتمع التقليدي الذي يتسم بمحدودية الهجرة و الممارسات التقليدية في نشاطاته الإقتصادية.

---

[1]) أبو عيانة (فتحي أحمد)، المرجع سبق ذكره، ص 190.

[2]) جلبي(علي عبد الرزاق)، المرجع سبق ذكره، ص 182.

– المجتمع الإنتقالي الذي يتميز بالإرتفاع السريع في معدّلات الإنجاب. يعرف هذا النمط هجرة السكان من الريف التقليدي البدوي إلى المدينة المتقدّمة و المتحضرة.

– المجتمع الإنتقالي في مراحله الأخيرة الذي يعرف تقلص مهم في نمو سكانه و تدهور في معدّلات الهجرة.

– المجتمع المتقدّم الذي يتميز بانخفاض في معدّلات الإنجاب، الوفيات و الهجرة من الريف إلى المدينة و تعويضها بالهجرة بين المدن الحضرية و الخارجية.

– المجتمع المتقدّم في طوره الثاني الذي يتميز بانخفاض الهجرة و تبقى فقط داخل المدن.[1]

3-10نظرية النظام العالمي: "ساسكيا ساسن" (Saskia Sassen)

الهجرة الدولية، على حد تعبير هذه النظرية، هي نتاج الرأسمالية و أن نماذج الهجرة المقدمة تقسّم العالم إلى جزئين المركز الذي يمثل الدول الغنيةو المحيط الذي يمثل الدول الفقير ة. كما يتسبب التطور الصناعي في الدول المتقدّمة في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول المتخلفة، مما يشجع على الهجرة.

يؤكد "ساسكيا ساسن" في نظريته هذه على أهمية اقتصاد السوق في تطوّر ظاهرة الهجرة على الصعيد العالمي، و أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية القوية و الأنشطة الاقتصادية الضعيفة سوف تؤدي حتما إلى ركود اقتصاد الدّول الفقيرة وبالتالي إلى تدهور الظروف المعيشة في الدّول الفقيرة مما يشجع على ارتفاع ظاهرة الهجرة[2].

3-11 نظرية "افريت لي" :(Everett Lee)

قام "افريت لي" في هذه النظرية بتقديم العوامل الأساسية التي تسبب في حدوث ظاهرة الهجرة في المجتمع البشري التي حدّدها إلى أربع عوامل و هي:

---

[1]) بوفير (ليون)، الهجرة الدّولية، (تر. سهاونة فوزي)، الجامعة الأردنية، عمان، 1977، ص65.

[2]) بيلاربي (أ)، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوربي، يوروميد، برشلونة، 2011، ص28.

- العوامل الإجابية أو السلبية المرتبطة بالمجتمع الأصلي.
- العوامل الإجابية أو السلبية الخاصة بالمجتمع المقصود.
- الصعوبات و المشاكل التي تقف أمام الإنسان في طريقه.
- العوامل الشخصية للمهاجر نفسه.

و تهدف هذه النظرية إلى:

- تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف البيئية الخاصة بها.
- تؤثر السياسات المنتهجة من طرف السلطات على تطور ظاهرة الهجرة. كلّما كانت القوانين صارمة على الأجانب كلما كانت الهجرة منخفضة و كلما كانت القوانين مفرجة على الأجانب كلّما كانت الهجرة في ارتفاع.
- تقوم العوامل الإقتصادية بالتأثير الكبير على ظاهرة الهجرة بشكل واضح. كلّما تحسنت أوضاع اقتصاد منطقة معينة بقي سكانها فيها و كانت أكثر جذبا للأجانب. و كلّما ساءت أوضاعها الإقتصادية ارتفعت درجة النفور منها و قلّت درجة الجذب للأجانب لها.
- ترتبط الهجرة بالقدرة على تجاوز العوائق بين منطقة الأصل و منطقة الوفود. فكلّما زالت القيود ارتفعت معدّلات الهجرة.
- يختلف حجم الهجرة باختلاف التركيب السكاني و الخصائص الديموغرافية للمجتمع.[1]

12-3 نظرية الجذب و الطرد : "دونالد بوج" (Donald Bogue) 1961

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات انتشارا في الدّراسات السوسيولوجية لظاهرة الهجرة. من فرضياتها نجد:

*وجود مراحل متعاقبة في تطور الهجرات، تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار و الثبات في المكان الجديد. و تزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين عن النساء، كما تعتمد الهجرة على البالغين من متوسطي العمر من غير المتزوجين.

[1]) أبو عيانة (فتحي أحمد)، المرجع سبق ذكره، ص 183.

*وجود عملية انتخاب المهاجرين حين يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

*افتقاد المناطق الأصلية لكفاءاتها العلمية حينما تقوم مناطق الصناعية المتقدمة بجذبهم إليها.

*إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد، فإن عملية الاختيار تزداد بالتبعية.[1]

3-13نظرية الشبكات الاجتماعية:

يعتبر البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم جدا في تفسير استمرار ية ظاهرة الهجرة بين البلد الأصلي و بلد الوفود عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين و غير المهاجرين. من خلال هذه الروابط يقوم كل مهاجر بمساعدة كلّ فرد من أسرته أو من عشيرته أو من الجيران على الهجرة .وفي هذا الإطار فإن قرار السفر لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي و عقلاني صرف على نحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية ولكن على المعلومات التي تم جمعها خلال جميع مراحل انتقاله. أيضا تسمح شبكات الهجرة وذلك من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر و التكاليف عن المهاجرين والمهاجرات المستقبليين، بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة ومن ثم يشكل الدعم المادي أو المعنوي الذي تقدمه هذه الشبكات، عاملا جاذبا و محفزا على هجرة من هم في دول المنشأ[2].

4- عوامل الهجرة الخارجية:

قد يختلف حجم الهجرة من منطقة إلى أخرى باختلاف الظروف السائدة فيها. فتكون منطقة تتميز بأوضاع اقتصادية سيئة و بالتالي تتسبب في نزيف سكانها إلى مناطق أحسن مستوى اقتصادي منها لغرض تحقيق ما لا يمكن الوصول إليه في الأولى.ويُحدِث هذا الاختلاف ارتفاع في معدّلات الهجرة كما هو الحال بالنّسبة للهجرة من البلدان الإفريقية و الأسيوية المتخلّفة إلى البلدان الأوربية و أمريكا الشمالية المتقدّمة. و كما تتأثر ظاهرة الهجرة بالأوضاع الإجتماعية السائدة حيث تتم الهجرة من الأوساط أكثر ضغطا

---

[1]) خضر (كري) و آخرون ، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة، دمشق، 1999 ، ص51 .

[2]) لون فيل (جون)، المرجع سبق ذكره، ص26 .

على الأفراد بفض أنماط إجتماعية أكثر خناقا على الحريات الفردية و أكثر تحديدا للسلوكات الشخصية. نفس التأثير بالنسبة لعملية تفشي الآفات الإجتماعية و العنف الإجتماعي و الإضطرابات السياسية حيث تحدث فرار السكان بشكل مذهل و هو ما يحدث في بلدان إفريقيا الوسطى لما تحدث نزاعات داخلية بين الطوائف الدينية والجماعات العرقية التي ما تؤدّي في معظم الأحيان إلى الإبادات الجماعية و تخلق في سياقها هجرات جماعية كثيفة و مكثفة.

يظهر من هذا الجدول أنّ السبب الرئيسي الذي كان وراء الهجرة نحو فرنسا هي الظروف الاقتصادية. فباعتبار الدّول الإمبريالية المتقدّمة توفر أكثر حظوظا للحصول على منصب شغل مستقر و دائم. بعدها يلي الالتحاق بالعائلة الذي يعتبر كدافع ثانوي ناتج من الأوّل حيث يقرّر العامل المهاجر على جلب عائلته للاستقرار أكثر.

للعوامل الاقتصادية أثر هام و كبير في انتشار الهجرة الدّولية. فهي وليدة النّظام الرأسمالي و الإمبريالي الذي اعتبر الإنسان كسلعة تباع و تشترى في الأسواق العالمية كالبضائع المنتجة. تلي بعدها عوامل أخرى:التاريخية، العائلية، السياسية و الدّراسية. إذ أنّ معظم الهجرات العائلية ناتجة من الهجرات الاقتصادية.

الجدول رقم 05 يمثلالأسباب الرّئيسية للهجرة إلى فرنسا[1]

أسباب الهجرة	النسبة (%)
البحث عن العمل	33 %
الإلتحاق بالعائلة	20 %
متابعة العائلة	15 %
السبب السياسي	14 %
الأسباب الأخرى (من بينها الدّراسة 5 %)	18 %
المجموع	**%100**

1) INSEE, Economie et statistique, n° 144, 1982

4-1 العوامل الإقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دورا أساسيا في تطوّر ظاهرة الهجرة الخارجية في العالم. إذا كانت معظم الهجرات في الوقت الحاضر هي هجرات من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدّمة، فإنّ هذا يعني أنّ الدّول المتخلّفة أصبحت مناطق طرد، أمّا الدّول المتقدّمة فهي أصبحت دول جذب. هذا يرتبط بعوامل اقتصادية المتعلّقة بالعمل و البطالة و التغير المهني و الكثافة و التخلخل السكاني.فتؤدّي فترة الإزدهار الإقتصادي إلى تطوّر مختلف القطاعات الإقتصادية من الصناعة، الزراعة و الخدمات في مختلف أشكالها مما يؤدّي إلى خلق مناصب شغل بمعدّلات مرتفعة والحاجة الملحة إلى اليد العاملة الكثيفة و المتنوعة. و عدم تمكن السوق المحلّي من توفير الحجم المحتاج يؤدّي إلى جلب هذه اليد العاملة من المناطق الأخرى. كما تكون هذه الوضعية بذاتها هي التي تخلق جو الجذب للمهاجرين . أما الإنحطاط الإقتصادي يؤدّي إلى تدهور الآلة الإنتاجية وقلة مناصب عمل، بالتالي انخفاض بشكل ملحوظ في الحاجة إلى اليد العاملة ما ينعكس سلبا على سوق الشغل في زيادة معدّلات البطالة خاصة وسط الشباب.التي تعتبر كمحرّك عجلة التنمية البشرية.

تعتبر الدّوافع الاقتصادية أكثر تأثيرا على معظم الهجرات في العالم، داخلية كانت أم خارجية، بحوالي 40 % منهم. و البحث عن الشغل و اختلاف أوضاعه، تباين المداخيل، أمل في الربح السريع و البحث عن حياة أفضل هي أسباب و محفزات تدفع بشباب مختلف بلدان العالم للتنقل عبر بلدان خارجية لتميّزها عن الأخرى.فإنّ الهجرات الإقتصادية تتسم بالإستمرارية و الدّيمومة نسبيا حتى و إن كانت حساسة للظرف الإقتصادي. على سبيل المثال، الإنخفاض الذي عرفته في أوربا بعد الأزمة الإقتصادية لعام 1973، أو تلك التي شهدتها دول الشرق الأوسط بعد انخفاض مداخيل المحروقات في منتصف الثمانينات.و هي كذلك أكثر انتقائية لإنّها تعني الفئات المنحصرة في سنّ العمل، إذ معظم الوافدين تتراوح أعماره بين 15 و 45 سنة.

الهجرة من أجل العمل –مهما كانت المبادرة فردية، جماعية أو مؤسساتية– هي تلك الهجرة التي تخص حركة الفئة السكانية النّشطة التي تضمن تغذية و سير أسواق الشغل الدّولية.

و اتضح أنّ العمل يعتبر دافعا مباشرا للحركة من مكان إلى آخر.غير أنّ كلمة العمل تحمل أكثر من معنى عندما تستخدم في موضوع الهجرة. "فالشخص الذي لا عمل له على الإطلاق يمكن أن يهاجر إلى منطقة أخرى لكي يبحث عن العمل لعلّه يجده. وينطبق هذا الوضع على كثير من المهاجرين من الدّول السائرة في طريق النّمو من افريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية، إلى الدّول الصنّعة و المتطوّرة كدول أوربا و أمريكا الشمالية. من جهة أخرى، يمكن أن يكون الشخص عاملا بالفعل لكنّه ينتقل إلى دولة أخرى بحثا عن عمل أفضل و براتب أعلى أو يلاءم قدراته الخاصة. في الحالة الأولى يقال أنّ الشخص طرد خارج منطقته الأصلية بسبب عدم وجود عمل على الإطلاق، بينما الثانية كان العمل الأفضل أو الأكثر ملاءمة للشخص يعتبر بمثابة عامل جذب ذلك أنّه مرتبطا بعمله و لم يطرده العمل حتى آخر لحظة قبل اتخاذ قرار الهجرة و تنفيذه."[1]

يعد هذا الصنف الأكثر انتشارا في العصر الحديث. من الشرق إلى الجنوب، و من الشمال إلى الجنوب، فتطوّر حركة اليد العاملة تأخذ أبعادا مختلفة، و هذا راجع إلى دخول عدّة بلدان العالم في مرحلة الأزمات الاقتصادية و المالية، مما يؤدّي بها إلى عدم قدرتها على توفير الشغل لمواطنيها.مما يؤدّي بهم إلى اللّجوء إلى السوق الدّولية.

هناك دوافع اقتصادية أخرى، غير البحث عن العمل، وراء الهجرات الدّولية تخص التجار و رجال الأعمال و المقاولين. و الجماعات العرقية المعروفة بهذا النّوع من الهجرات هي اللّبنانيين، الصينيين و الهنديين و كذلك البلدان النامية.و أصبحت تتطوّر بين الدّول المتقدّمة في السنوات الأخيرة.من جهتها كندا تشجّع هجرة أرباب العمل الذين بإمكانهم خلق فرص العمل في بلادهم و بالتالي الحدّ من مشكلة البطالة، حيث ازداد

1) الخريجي (محمّد عبد اللّه) و الجوهري (محمّد)، علم السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص 266.

عددهم من 6200 في عام 1983 إلى 17500 في عام 1989 من بين 191800 مهاجر وافد.[1]

و يعتبر تطوّر التجارة الصغيرة الخارجية في المدن الكبرى لأوربا الغربية الشمالية من مميزات السنوات الأخيرة. أصبحت معظم الدكاكين و التجارة الجوارية ممارسة من طرف الأجانب في المدن الكبرى كباريس، فرونكفورت و لندن. و تظهر لافتات الفضاءات التجارية واضحة جدا في العواصم الكبرى و كثافتهم خلقت نوع من التجمعات العرقية للإشارة إلى قطاع حضري معين مثل "أسطمبول الصغيرة" في كرينز بيرق ببرلين و"القرية الصينية" في المقاطعة الثامنة بباريس.[2]

4-2العوامل الإجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دور كبير في تطوّر الحركات الهجرية في مختلف مناطق العالم.غير أنّ هذه العوامل لم تلقى اهتماما أوسع في معظم البحوث التي أجريت في هذا الموضوع حيث أنّ أكثر الباحثين يتناولون بصفة كبيرة الجانب الاقتصادي للهجرة و أنّهم يهملون الظروف الاجتماعية، الثقافية و النفسية التي كانت وراء انتشارها.إلاّ أنّ دراسة ظاهرة الهجرة من مختلف جوانبها يجد أنّ العوامل الاجتماعية تلعب دور رئيسي في تطوّرها في وسط اجتماعي معيّن.

لقد كشفت معظم الدّراسات الإجتماعية أنّ الأسباب و الدّوافع الإجتماعية تكون وراء معظم الوفود الهائلة من المهاجرين عبر مختلف مناطق العالم و عبر مختلف الأطوار الزمنية.و يمكن القول أنّ الإختلاف القائم بين عوامل الجذب و الطرد ليس اختلافا في النّوع و الكيف بل هو اختلاف في خصائص المحيط الإجتماعي للأفراد و الجماعات. تشكل التباينات الجلية في المستوى المعيشي بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث عامل جذب لبعض الفئات التي وجدت أن الهجرة هي الحل الوحيد لمشاكلهم في العمل أوالسكن أو توفير ضروريات الحياة المختلفة وحتى الكماليات، التي عجزوا عن الظفر بها في بلدانهم، إذ تفتقر غالبية الدول النامية إلى بنى تحتية فعالة تضمن لمواطنيها خدمات

1) GILDAS (Simon), Op cite, p.34.

2) Ibid, p.41.

صحية أو تعليمية أو تثقيفية أو ترفيهية إلى غير ذلك، ترقى إلى المستوى المطلوب، أوعلى غرار ما يرونه أو يسمعون عنه مما هو موجود في الدول المتطورة أو حتى في بعض الدول النامية ولكن الغنية منها والتي ضمنت لمواطنيها أطرا معيشية محترمة ترقى إلى الرفاهية.

فإذا كان عدم وفرة فرص عمل الملائم يمثل عامل الطرد في المجتمعات الأصلية وكانت وفرة فرص العمل عامل الجذب للمهاجرين بالنّسبة للمجتمعات المستقبلة فإنّه يوجد هناك خلل في المحيط الإجتماعي بالنّسبة للمجتمعات الأصلية و في نفس الوقت توجد خصائص اجتماعية جاذبة للمهاجرين بالنّسبة للمجتمعات المستقبلة. فحسب المنظّر "بوج" (Bouge) أنّه هناك "عوامل اجتماعية تكمن وراء اندفاع الأفراد في محيط اجتماعي معيّن إلى الهجرة. فخصائص البيئة الإجتماعية المتمثلة في حرية الفكر و الرأي و العقيدة و وفرة السكن الدائم و كذلك وفرة فرص التعليم في الوطن الأصلي"[1] تنشط من حدّة الحركات الهجرية.

الكثير من الشباب يقوم ببناء أفكاره عن مفهوم الهجرة انطلاقا من نظرته الشخصية أوالاجتماعية للمهاجر الذي يظهر نجاحاته أو انطلاقا من الأخبار التي تصله عن بقية المهاجرين من الرفقة التي كانت معه من قبل. فنجاح المهاجر أو صورة النجاح التي يبديها المهاجر وأقرباؤه تلعب دورا كبيرا في ظهور سلوك الهجرة في الدول الأصلية. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي التي يبديها الإعلام عن المجتمع الأوروبي والتي يقتفي آثارها من خلال الهوائيات وشبكة الانترنيت لدرجة أصبح المهاجر يحاول دائما العيش في عالم غير العالم الذي يعيش فيه باستعمال مختلف الوسائل

و أنّ التحرر من "ضغوط الجيل القديم يمثل دافعا هاما من دوافع الهجرة بينما يمثل الإزدحام الذي يبدو منخفضا أبطأ مستوى المعيشة" [2]

---

[1]) نفس المرجع، ص.326.

[2]) MARTIN (Denis), La libre circulation des personnes dans l'union européen, Bruxelles, 1994, p 45.

ويعد لم الشمل العائلي من إحدى أهم الدوافع الاجتماعية للهجرة، بالتحاق أحد الزوجين والأبناء إن وجدوا بالمهاجر الأصلي وأيضا الزواج المختلط. كذلك تمثل مظاهر الغنى والتقدير الاجتماعي الذي يحظى المغترب لدى عودته إلى موطنه بين أهله وأقربائه وجيرانه حافزا لغيره على الهجرة للظرف بقدر من النجاح الاجتماعي الذي تتجلى مظاهره مثلا في السيارة الفخمة والبيت العائلي المميز المشيد بالأموال المرسلة من الخارج، والاحترام الذي يلقاه في محيطه الاجتماعي، فضلا عما ينقله المغتربون من صور ملمعة عن المهجر والفرص الموجودة فيه لتحقيق أحلام من يطمحون إلى حياة أفضل. إذا كان فعل الهجرة في نطاق الإرادة الفردية، إلاّ أنّه في العموم ينحصر في استراتيجية عائلية. في حالة ما إذا العائلة ترافق مسؤولها خلال انطلاقته الأولى نحو الخارج فإنّنا نتكلّم عن الهجرة العائلية بصفة مباشرة. يظهر هذا الشكل بوضوح في حالة نزوح اللاجئين و كذلك الفئات المهاجرة نهائيا إلى بلدان الإستقرار. و إذا كان أعضاء الأسرة فإنّنا نستعمل مفهوم "التجمع العائلي".

أصبح هذا الشكل من الهجرة إلى فرنسا كحل بديل للظفر برخصة العبور و تخطي العقبات الإدارية بصفة شرعية بعد إلغاء هجرة عمل عام 1974.[1]

من مميزات العشريتين الأخيرتين الثمانينات و التسعينات هي ارتفاع الهجرة العائلية، حيث تمثل 3/2 من الوافدين إلى و الولايات المتحدة الأمريكية 419100 من بين 643000 مهاجر في عام 1988، ارتفعت بعدها في عام 1992 إلى 465000 من بين 714000 مهاجر. و كذلك 107000 من بين 229700 في عام 1991.[2]

يشكل البحث عن ظروف تعليمية أفضل أو الشهادات دافعا آخر للهجرة أو البحث عن مناخ ثقافي يناسب الاتجاهات الثقافية للراغبين بالهجرة، أو يساعدهم على الإنتاج الفكري والثقافي، بعيدا عن القيود والرقابة المفروضة في بلدانهم الأصلية.

من المسلّم به عامة أنّ الهيئة التدريسية هي العامل الأساسي من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تشكيل جامعة ما.و في الواقع، من البديهي، أنّ مكانتها تعتمد في المقام

---

[1]) HERAN (François), Rapport du séminaire sur : « Immigration, marché du travail et intégration », Commissariat Général du Plan, Paris, 2002, p.12

[2]) GILDAS (Simon), Op cite, pp. 34-35.

الأوّل على نوعية أفراد هيئتها التدريسية و على نشاطهم الفكري و شهرتهم. و هذا بالطبع، ما هو متوقع أو يجب أن يكون لأنّ أفراد الهيئة التدريسية هم الذين يسمون الحياة الأكاديمية داخل مجتمع أهل العلم، و عليهم يعتمد المجتمع، في الأصل، لتأدية مهمتين من مهام الجامعة الأساسية إلى أعلى درجة، و هما توسيع آفاق المعرفة، و تدريب الطلاب الذين تؤتمن عليهم و منحهم شهادة الاختصاص الجامعي.

غير أنّ قدرة جامعة ما على جذب أفراد الهيئة التدريسية ذوي المكانة العالية والإحتفاظ بهم تتوقف على اعتبارات مختلفة. من هذه الإعتبارات نذكر الموارد المالية و نظام الإدارة و التوجيه، و مدى حرية العمل الإداري و القيادة الأكاديمية، و الحصانة ضد التلاعبات الخارجية، و الفعالية الإدارية و التراث التعليمي، و القيم الإجتماعية السائدة، ونوعية رجال العلم المتوفرين و عددهم من أجل أن يكون الإنتقاء من بينهم. و ليس من حاجة إلى القول بأنّه قلما تتيسر هذه الإعتبارات للجامعة بتركيبات و مقادير و أشكال مثالية، ومؤسسات التعليم العالية و البارزة، التي غالبا ما يظن بأنّها تجمع هذه الإعتبارات بوفرة،تتمنى هي نفسهاأن تنعم بهذه الوفرة. و على أي حال، نادرا ما تتأمن هذه الإعتبارات على الفور أو حتى في مدى قصير، لأنّها في الواقع تمثل تطوّر عقود، إن لم يكن قرونا، من التكيّف و النمو المتواصلين، و الموجعين في بعض الأحيان.

تعد الهجرة من أجل الدراسة و التكوين شكل من أشكال الهجرة المهمة و لكنّها غير معروفة بشكل واضح. "أحصي حوالي 1,1 مليون طالب مغترب عبر العالم في عام 1994، و يعود أصل ¾ منهم إلى دول الجنوب: الصين، المغرب، الهند، ماليزيا، إيران...و التوزيع حسب دول الإستقبال تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية التي استقبلت 408000 طالب بنسبة (34,9%) في عام 1990 متبوعة بفرنسا بـ136000 طالب، بعدها ألمانيا و بريطانيا..."[1]

و نجد حاليا حوالي مليون طالب اختاروا طريق الهجرة بالأخص إلى أمريكا الشمالية يتجهون من دول جنوب الكرة الأرضية إلى الشمال أملا في الحياة أفضل و الظروف

1) Ibid, p.34.

المعيشية المتحسنة و الكفاءة المهنية من أعلى مستوى بالأخص في ميدان الطب والعلوم.[1]

4-3 العوامل السياسية للهجرة:

تمثل المشاكل والضغوطات السياسية عوامل طرد مهمة لفئات واسعة من الأفراد حول العالم، وتتفاوت درجاتها من عدم ضمان حرية التعبير أو المساس بالحريات الشخصية وأ العامة والتمييز العرقي أو الديني إلى تهديد حقيقي للحياة مثلما يحدث حال النزاعات المسلحة التي لا يسلم من نارها المدنيون.

ولأن بلدان الشمال أو الدول المتقدمة تتمتع عموما باستقرار سياسي وأمني وأنظمة ديمقراطية تضمن حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان فإنها باتت الوجهة المفضلة للباحثين عن الحرية والأمن، خاصة من المعارضين السياسيين الذين يجدون هناك فسحة واسعة لممارسة حقوقهم السياسية والتعبير عن آرائهم، أو ممن يخشون على أنفسهم من الاعتقالات أو الاغتيالات التي قد تطالهم في بلدانهم ذات التوجهات الديكتاتورية. "معظم المثقفين الألمان الذين بلغوا ذروة الشهرة العالمية قبل عام 1933 وقفوا ضد الديكتاتورية النازية اختاروا الهجرة"[2] للنجاة بحياتهم بعدما عانوا قساوة الإضطهاد على يد القوات الهتليرية.

وقد تتم هذه الهجرة بصفة شرعية أو غير شرعية كما قد تكون على شكل لجوء سياسي أوحتى هجرة قسرية مثل حالات الحروب أو الاستبعاد أو التهجير. فكان من نتائج حرب الخليج في 1991 على سبيل المثال عودة 1,2 مليون عربي إلى بلادهم، خاصة اليمن ومصر والأردن، وكان من نتائجها تلاشي السوق العراقي الذي استوعب ما يزيد عن مليوني مهاجر في سنة 1983 وتحولت القوى العاملة العراقية إلى الهجرة واللجوء بأعداد

---

[1]) HALARY (Charles), Les exiles du savoir, les migrations scientifiques internationals et leurs mobiles, Ed.Harmattan, Paris, 1994, p.11.

[2]) GILBERT (Badia), Les barbelés de l'exil : études sur l'émigration allemande et autrichienne (1938-1940), PUG, Grenoble, 1979, p 08.

تقدر بالملايين، كما تغيرت تيارات الهجرة وتضاءلت من البلدان العربية وأصبحت تلك الحرب وتحالفها مرجعا لتحديد تيارات الهجرة بعد ذلك .[1]

فاللاجئون هم الأشخاص الذين يتركون بلدانهم للهروب عن الخطر الذي كان يهدد حياتهم. "الهجرة أو الموت" هي الوضعية المنتشرة حاليا في بعض مناطق العالم، إذ أصبحت صيغة اللّجوء كوسيلة الفرار من الوضعية التي قد تكون أكثر تهديدا لحياة الأفراد و الجماعات. من هذه الظروف التي تهدّد حياة الإنسان و تدفعه إلى الفرار هي: المجاعة، الكوارث الطبيعية، الإبادات الجماعية و الحروب الأهلية. كل هذه الظروف ساهمت في ارتفاع الظاهرة في العالم.

من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سقوط حائط برلين في عام 1989، شهدت الهجرة الدّولية مرحلة إرتفاع في عدد اللاجئين السياسيين في تاريخها. و هذا راجع إلى الأنظمة الشمولية التي انتشرت في معظم دول العالم خاصة التي استقلت حديثا و التي اعتنقت النظام الإشتراكي و الديكتاتوري. الشيء الذي أدّى إلى انتشار الهجرة و الفرار في مجتمعاتها. نذكر، على سبيل المثال، نزوح في شعوب دول أوربا الشرقية الشيوعية إلى دول أوربا الغربية و الجنوبية. و يكون النّزوح فرديا إلى حدّ المخاطرة بالحياة، إذ "أحصي 684 وفاة لكلّ 74 شخص يتمكنون من عبور حائط برلين بين عامي 1962 و 1989. الهجرة العائلية "السفن البشرية" الفيتنامية، الكوبية، الهايتية و ألمانيا الشرقية هي أشكال الهجرة التي تدخل في إطار البحث عن الحرية السياسية، الدينية و الثقافية."[2]

و تبقى طلبات اللّجوء إلى أوربا مضطربة من حيث العدد و البلدان المقصودة بعد سنة 1980، حتى ارتفعت إلى" 43 % بين 1995 و 2001."[3]

---

[1]) صواي (عبد الحفيظ)، "الهجرة العربية في ظل العولمة"، مجلة المجتمع، العدد، 1570، 2003 .

[2]) GILDAS (Simon), Op cite, p.32

[3]) SALT (Jean), Evolution actuelle des migrations en Europe, CMDG, Décembre 2002, N°26, p.35.

و تظهر الإحصائيات أنه" يوجد اليوم 42 مليون لاجئ في العالم، نزحوا أساسا بسبب حالات النزاع أو عوامل سياسية و عرقية خاصة في ظل تزايد بؤر التوتر في العالم.[1] غير أن أغلبية هؤلاء يكتفون بتجاوز الحدود القريبة من بلدانهم لصعوبة الانتقال إلى بلدان أبعد،" فعلى ضوء إحصائيات اللاجئين ببلد اللجوء وبلد الأصل المنشورة من طرف المفوضية العليا للاجئين نلاحظ أن أكثر من % 95 من اللاجئين في أفريقيا وآسيا وجدوا الملجأ في بلد مجاور لبلدهم الأصلي، في أوربا نفسها المعروفة باستقبالها للاجئين من كل القارات فإن أكثر من ثلث اللاجئين الأوروبيون منذ حروب يوغوسلافيا و تفكك الاتحاد السوفييتي، كما أن هذه الأرقام لا تخص إلا اللاجئين المعترف بهم على هذا النحو من قبل الدولة أو المفوضة، بينما يستثنون كل التدفقات ذات الطبيعة المحلية المحضة" الأفراد المتنقلين داخل بلدانهم "وهم تقريبا بنفس العدد.

ما عدا البلدان المجاورة وعلى الصعيد العالمي، تعتبر أوربا الغربية وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) من أهم الوجهات المستقبلة للاجئين العالم الثالث، إنها تستقبل أكثر من مليون ونصف من اللاجئين غير الأوربيين، أي حوالي13 % من إجمالي اللاجئين منهم ثلثين في أوربا، يبقى أن الحصول على اللجوء السياسي ليس بالسهولة بمكان، إذا زادت القيود على الهجرة السياسية لوضع حد للتدفقات المعتبرة لهؤلاء المهاجرين، وحتى لا يستغل طلب اللجوء ذريعة لهجرة تخفي أغراضا أخرى. وضاعفت اتفاقيات محاربة" الإرهاب "التي أعقبت على أحداث 11 سبتمبر 2001 من تغيير في سياسات و إجراءات استقبال اللاجئين السياسيين عبر الدّول الإمبريالية المتقدّمة. صعوبة الهجرة لاعتبارات أمنية جعلت من مواجهة معظم طلبات اللجوء بالرفض، وتستمر بذلك معاناة المضطهدين من حول العالم سياسيا أو دينيا أوعر قيا أو طائفيا أومن تشهد بلدانهم حروبا أو نزاعات دموية مثل العراق وأفغانستان والصومال وعدة دول إفريقية أخرى في انتظار مرونة أكثر في معالجة ملفات اللجوء أو نهاية مأساتهم الإنسانية بحلول سلمية.

[1]) Cadre d'Intervention Transversale, Migrations internes et internationales 2010-2013, Agence française de développement, 2013, p. 13.

و تعتبر فئة طالبي اللّجوء من الفئات المعتبرة في العالم إذ تبلغ حوالي 18 مليون شخص في عام 1990. و معظمهم يتواجدون في إفريقيا، اضطروا لمغادرة بلدانهم الأصلية بسبب الحروب و المجاعة. أغلبيتهم يمكث في البلدان المقصودة نهائيا.[1]

4-4 العوامل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دور هام في تطوّر الهجرة الدّولية. فتطور تكنولوجية الإعلام والإتصال و وسائل النقل في مختلف أنواعها جعلت سكان العالم يعيشون فيما يشبه قرية واحدة. و أصبح الإتصال من أقصى الشرق للكرة الأرضية و أقصى غربها يتم في ثانية واحدة. و كذلك بالنسبة للسفر، فهو أصبح أكثر سرعة و أكثر راحة بشكل جد. مما جعل سكان العالم في الإتصال الدائم و المستمر يؤثرون و يتأثرون فيما بينهم. مهما يكن الإختلاف ولو يكون خفيف فإنّه يخلق في الإنسان المعاصر رغبة المغادرة أو النزوح من و إلى منطقة معينة. فأوربا التي كانت حلم الملايين من الأفارقة يحلم بعض من سكانها المغادرة إلى بلدان أخرى أكثر درجة تقدّم منها. كما ساهمت العولمة في تغذية الهجرة وجعل من الإنسان المعاصر يحس بأنّه مواطن الكرة الأرضية بأكملها، ليس فقط بلده الأصلي.

4-4-1 تطور تكنولوجية الإعلام و الاتصال والنقل:

يلعب التطوّر الذي حققته التكنولوجية الإعلامية و الإتصال في عصرنا الحالي دور هام في تغيير سلوك الإنسان المعاصر بشكل معتبر. مما سمح لهم بالاطلاع على ما يحدث في العالم وعلى الأنماط المعيشية والثقافية السائدة من حولهم، وفتح لهم منافذ للتواصل مع غيرهم مهما كانت المسافة التي تفرق بينهم، وأصبح السفر والهجرة إلى بلدان بعيدة يستغرق وقتا قصيرا بعدما كان في السابق يخلق متابع و إرهاق لكل من قدم للسفر إلى مناطق بعيدة و في معظم الأحيان يقابل مخاطر عديدة و متعدّدة. و كيف يتم تأثير التكنولوجيا على السلوك الإجتماعي؟ على هذا التساؤل يجيب الباحثون أنّ

[1]) STALKER (Peter), Etude des migrations internationales de main d'œuvres, Bureau International du Travail, Genève, 1995, p.04.

"التكنولوجية لها القدرة و تفرض قوانينها على المجتمعات السلبية المنفعلة. و يوجد علاقة وطيدة بين التكنولوجية و المجتمع. و لا تنتشر التكنولوجيا في المجتمع إلا إذا كانت مشبعة لمجموعة من الرغبات الخفية فيها."[1] إن الثورة الحاصلة في وسائل النقل والاتصال والإعلام ساهمت بقدر كبير في زيادة أعداد المهاجرين لأنها فتحت أمامهم آفاقا جديدة وفرصا لم تكن متاحة والحلم الذي كان صعب المنال لبعض الفئات الراغبة في الهجرة لتحقيق طموحاتها على اختلافها، وجدت في هذا التطور عاملا مساعدا لها على الهجرة لأنه يتيح لها سهولة أكبر في التنقل ويمدها بمعلومات قيمة حول البلد المهاجر إليه. اليوم بفضل الثورة التي أحدثتها التكنولوجيا بتطوير علم الطيران يبدو السفر لمسافات بعيدة و في وقت قصير من العادي، خاصة أن اختزال" المكان و الزمان "يترافق بانخفاض معتبر في أسعار النقل. و مع ظهور الانترنت و الهاتف النقال، أصبحت الهجرات أسهل بنمو، بسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومة المتاحة بعدما كانت التكنولوجيا على متناول الجميع. كل شخص يرغب في الهجرة يمكن أن يتحصل على معلومات تسمح له بمعرفة العالم الذي يختاره و يرغب فيه في وقت سريع. كما يمكنه أن يربط علاقات مختلفة (زواج أو صداقة) تساعده على الهجرة عن طريق خدمات الإنترنت بما فيه من المميزات التي تسمح له بتحقيق ذلك ك"السكايب"(Skype) و"الفايسبوك"(face book)كما أنّ خدمات الهاتف عم استخدامه لدى كلّ شرائح المجتمع أزالت كثيرا من عوائق الاتصال بين المهاجر ومحيطه العائلي ما يساعد الأفراد على تحفيزهم على اتخاذ قرار الهجرة .

4-4-2 العولمة:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن الواحد و العشرون تغييرات معتبرة في طبيعة الحركية السكانية في ظل عملية العولمة الرامية إلى جعل كل المجتمعات البشرية تنطوي تحت ظل سلطة واحدة مشتركة بنسق أحادي يفرض سيطرته على كلّ التحركات والنشاطات التي تصدر منها. و في ظلها حدثت الحروب الباردة من أجل فرض قوة واحدة تتزعم الريادة المباشرة على الأصعدة السياسية الاقتصادية والتكنولوجية.

[1]) AKOUN (André) et ANSART (Pierre), Dictionnaire de sociologie, Le Robert et Seuil , Paris, sans date , p.528.

" :العولمة هي توسع تعمق، وتسارع الارتباطات الدولية البينية في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية المعاصرة."[1] و تعني جعل الشيء عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه. وهي أيضاً العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات، سواء التجارية أو جعل الشيء دولياً. تكون العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا. أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أومفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم. وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض. تعرف مجموعة من الدول الرأسمالية المتحكمة في الاقتصاد العالمي نموا كبيرا جعلها تبحث عن مصادر وأسواق جديدة مما يجعل حدودها الاقتصادية تمتد إلى ربط مجموعة من العلاقات مع دول نامية لكن الشيء غير مرغوب فيه هو أن هذه الدول المتطورة على جميع المستويات الفكرية والثقافية والعلمية دخلت في هوية الدول الأخرى إلا أنها حافظت على هويتها الثقافية خاصة وأن العولمة لم تقتصر فقط على البعد المالي والاقتصادي بل تعدت ذلك إلى بعد حيوي ثقافي متمثل في مجموع التقاليد والمعتقدات والقيم كما أن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد بل جعلت من العالم قرية صغيرة. و تستخدم العولمة للإشارة إلى:

– مقاييس تكوين القرية العالمية أي تحول العالم الكبير إلى ما يشبه القرية لتقارب الصلات بين الأجزاء المختلفة من العالم مع ازدياد سهولة انتقال الأفراد، التفاهم المتبادل والصداقة بين "سكان الأرض."

– العولمة الاقتصادية مع ازدياد الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الأرض المختلفة.

- التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات، أي استخدام الأساليب القانونية المعقدة لمراوغة القوانين والمقاييس المحلية لاستغلال للقوى العاملة والقدرة الخدماتية لمناطق متفاوتة في التطور مما يؤدي إلى استنزاف أحد الأطراف (الدول) في مقابل الاستفادة والربحية لهذه الشركات.

---

[1] بن زيوش (غالية)، المرجع سبق ذكره، ص51

لهذا يكون لتأثير العولمة على الهجرة الدولية بالكيفية الآتية:

- الحركة الحرة للسلع تؤثر في تكثيف و تسريعلهجر ة الدولية، لأنها تلحق السكان بشبكات التبادلات، مثيرة لاحتياجات اقتصادية لتنقل الأشخاص. كما يفرض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على البلد الذي قام بهذا الخيار على الانخراط في اقتصاد مفتوح والتخلّي عن نظام الاكتفاء الذاتي وهذا ما يجعلها تفتح أبوابها ليس فقط أمام تبادل السلع بل أيضا أمام الهجرات الدولية للغربيين الذين أرادوا إنشاء نشاطات اقتصادية.
- تساهم العولمة المالية في تشجيع الهجرات، إذ ينصب الاهتمام الأول لكثير من مهاجري الجنوب على إمكانية إرسال المال إلى عائلاتهم التي بقيت بالبلد، وبما أن العولمة المالية تعني مثلا نهاية الرقابة على الصرف فهذا يسهل التحويلات المالية لهؤلاء المهاجرين.
- تسهيلات في التنقل الحر للأشخاص بسنّ قرارات تساعد ذلك.

5- آثار و نتائج الهجرة الخارجية:

لا شك أن الهجرة الخارجية عملية معقدة، فاضت البحوث في دراستها. تبرز أهميتها في الآثار و النتائج المترتبة على المهاجرين و على التنمية في البلدان الأصلية والمستقبلة.

5-1 الآثار و النتائج الإقتصادية:

تؤدي الهجرة الدّولية إلى نزيف في معظم القوى البشرية النشيطة و الماهرة من البلدان المرسلة مما يؤثر في اقتصادها و الآلة الإنتاجية بصفة عامة لقلة و ندرة اليد العاملة الكفئة، مما يؤدّي إلى زيادة الفقر و التخلف فيها. و يظهر الأمر واضح في ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات العالية حيث تعتبر خطف للثروة البشرية في البلدان الأصلية خاصة وأنها –الدّول المصدّرة للهجرة– تكبّدت مصاريف طائلة في تعليم و تكوين هذه الكفاءات.

رغم هذا، نجد هناك آثار ايجابية ناجمة من حركة الهجرة على الدّول الأصلية من الناحية الإقتصادية، بحيث يعمل المهاجرين على اضافة قوة عاملة مؤهلة، و كذا على

تطوير وتنمية الموطن الأصلي من خلال التحويلات المالية لذوي المهاجرين و مواطنيهم. كما تساهم الهجرة من تخفيض حدّة الضغط من سوق العمل في بلدانهم الأصلية، ليس فقط بتخفيف مشاكلهم المهنية و إنّما يعودون بمشاريع اقتصادية و انتاجية على بلدانهم نظرا للدّور الذي تلعبه في تشجيع الإنتاجية و الإستثمار.[1]

تشهد البلدان النامية باستمرار نزيف حاد في أبنائها ذوي الخبرة العالية بسبب الهجرة. لكن في المقابل تستقبل تحويلات معتبرة من الأموال حسب تصريحات البنك العالمي، و"تبلغ حوالي 65,5 مليار دولار في عام 1989. ما يجعل هذا النّوع من التبادلات الدّولية في المرتبة الثانية بعد تجارة المحروقات و يأتي قبل تجارة البنّ ."[2]

أما فيما يخص تحويل الأموال في افريقيا، فهي تبدو ضئيلة و هذا لتغلب الطابع الغير القانوني على العملية. إذ، حسب البنك العالمي، توجد بلدان تفقد كلية المعلومات حولها. و لكن حسب المعلومات الواردة فهي في ارتفاع نسبيا ابتداءا من عام 2000 أين سجّلت حوالي" 15 مليار دولار أمريكي، لتصل 40 مليار دولار أمريكي في عام 2008."[3]

5-2 الآثار و النتائج الاجتماعية و الثقافية:

تمتد الإثار السلبية للهجرة لتمس الجوانب الإجتماعية، نتيجة لتعرّض المهاجرين للضغوطات الثقافية و الإجتماعية في الدّول الأجنبية التي هاجروا إليها فتنشأ لدى المهاجرين أنماط سلوكية جديدة و اضطراب في قيمهم و اتجاهاتهم الأصلية.

و من نتائج ذلك تضاؤل شعور الأفراد المهاجرين بعدم الإنتماء لمجتمعهم الأصلي كما يؤثر في تغير في بعض الجوانب من حياتهم، كالتغير في أنماط الزواج و الأسرة مثل الزواج بالأجنبيات، مما يؤدي إلى ازدياد نسبة العنوسة في البلدان الأصلية و كذا

---

[1]) لطيفي (عبد الفتاح عبد الله)، مدخل إلى الجغرافية الإقتصادية، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 1992، ص73.

[2]) STALKER (Peter), Op cite. p.137

[3]) MUSETTE (Mohamed Saib), « Les migrations africaines et les transferts de fonds – quels enjeux ? » in : LES MIGRATIONS AFRICAINES, volume 2, CREAD, OPU, Alger, 2012, pp.92-93

انخفاض معدّل المواليد، و قلة الانتماء العائلي، إضافة إلى هذا تأثير امتزاج الثقافات الذي يؤثر سلبيا بخلق نوع من التناقضات في مجتمعاتهم الأصلية.

من النتائج الإجابية للهجرة على الجانب الإجتماعية و الثقافية هي نشر الممارسات الثقافية المتحضرة و التقنية المتطورة. فقد انتشرت اللّغات و الثقافات و التكنولوجيا في العصور الحالية بشكل كبير و تعتبر الهجرة كالعامل الأساسي و المهم الذي ساعد على تطور هذا الانتشار.[1]

5-3 الآثار و النتائج الديموغرافية:

تقوم الهجرة الخارجية بإحداث تغيير على البنية السكانية و توزيعها حسب الفئات العمرية سواء للمجتمعات الأصلية أو المستقبلة. فهي تعمل على جرد الأولى من الفئات الشبانية و بالتالي انخفاض مستويات الخصوبة، أما فيما يخص المجتمعات الثانية أي المستقبلة فهي يزداد عدد الشباب فيها و يؤثر على التركيبة العمرية للسكان و رفع من معدّلات الخصوبة. كما يؤدّي إنتقال الأعداد الكبيرة من الأفراد يؤدّي إلى اختلاط الأجناس وامتزاجها و ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المستقبلة على حساب الدّول الأصلية.

و من النتائج الإيجابية للهجرة الخارجية أنها تعتبر عاملا ديناميكيا في تفاعل المجتمعات البشرية، و السعي لتحقيق وحدة بشرية و زوال الفوارق الجنسية و العنصرية وتعتبر كذلك طريقة استثمار في الطاقات البشرية.[2] إذ هناك بعض البلدان تملك كفاءات عالية ولكنّها تفتقر إلى استر اتيجية فعالة لاستخدام هذه الطاقة و بالتالي نجد معظم هذه الطاقات تعاني التهميش و البطالة في بلدانهم الأصلية.

---

[1]) حجازي (محمد فؤاد)، الأسرة و التصنيع، مكتبة وهبة القاهرة، 1975، ص235.

[2]) لطيفي (عبد الله عبد الفتاح)، مرجع سبق ذكره، ص74.

4-5 الآثار النفسية:

تعتبر الآثار النفسية من أهم النتائج المترتبة عن ظاهرة الهجرة الخارجية، إذ تفوق في خطورتها الآثار الأخرى لكونها تعكس الصحة النفسية للمهاجر كأهم جانب في حياته على الإطلاق.و قد بينت الدّراسات كثيرا ما تكون سببا في الاضطرابات النفسية والعقلية كما بينت وجود ار تباطات بين الهجرة و الشعور بالاغتراب و بينها و بين التوافق النفسي الاجتماعي. و من أهم هذه الآثار نجد الشعور بالقلق و الحيرة بسبب الحنين إلى الوطن و العائلة بعدما كان يشعر بالغربة و الاكتئاب الناجم من البعد عن الأهل و الوطن. كما يعاني المهاجر من الشعور بعدم الاستقرار و فقدان الثقة بالنفس و الشعور بالاغتراب والعزلة. من خلال النتائج المترتبة عن الهجرة الخارجية، فإن رغم وجود سلبيات عديدة ناتجة عنها سواء بالنسبة للوطن الأصلي أو الوطن المستقبل و بالنسبة للمهاجرين أنفسهم إلا أنّه هناك تأثيرا ايجابيا على الهجرة ما يجعل ربما نسبة المهاجرين في ارتفاع مستمر.[1]

- **الخلاصة:**

إنّ الهجرة الخارجية ظاهرة اجتماعية عالمية التي تمس كل الدّول دون استثناء، إلاّ أنّ الاتجاه الأكبر الذي يثير القلق هو ذلك الإنتقال من الدّول المتخلفة إلى الدّول المتقدّمة بسبب عوامل الطرد التي تطغى على الدّول الأصلية المتخلفة و عوامل الجذب التي تحويها البلدان المستقبلة المتطورة.

إذا كانت الهجرة من خيارات الأفراد في الحالي و هذا نظرا للنتائج الإجابية التي تعود إليهم شخصيا مباشرة. لكن لا يمكن نسيان الآثار الإجابية التي تعود، أولا، على البلدان المستقبلة التي تستفيد منهم أكثر بالحصول على يد عاملة متوفرة من كلّ الكفاءات و بأقل الأثمان ما يؤثر بالإيجاب على اقتصادها. كما تستفيد الدّول الأصلية المتخلفة بفضل الإنفراج الذي يحدث في سوق العمل بامتصاص ضغط البطالة من جهة و ارتفاع مداخل العملة الصعبة الناتجة من عملية التحويلات التي يقوم بها المهاجرين. و كذلك رفع المستوي المعيشي لعديد من العائلات.

---

[1])عبد السلام (أحمد)، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفصل الثالث

الهجرة الخارجية في العالم

- تمهيد:

إنّ التغيرات الكبيرة –السياسية و الإقتصادية كإعادة تشكيل الأراضي و إحداث تحالفات جديدة و إنتقال القوة الإقتصادية– التي حدثت في السنوات الأخيرة عبر العالم، من أوربا الشرقية إلى غاية المحيط الهادي مرورا بالحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك، طبعوا اتجاه جديد في تنقل السلع و الأشخاص.

تشير الإحصائيات إلى أنّه هناك حوالي 200 مليون شخص يعيشون حاليا خارج بلدانهم الأصلية و عددهم في تزايد كل سنة بمعدل مليون شخص يهاجر كل سنة بصفة نهائية. في حين أن 18 مليون طردوا من بلدانهم بسبب الإضطرابات السياسية و الكوارث الطبيعية.[1]

إن الهجرة ليست ظاهرة حديثة إنما هي قديمة بقدم الإنسانية. انبثقت من جد واحد لتتوزع ذريته على كل سطح الأرض لتشكل فسيفساء من الأجناس و الأعراق. من ذلك الحين، تعدد الذين أطافوا بالعالم بسبب الأمل أو لفقدانه أو بروح المغامرة، بحثا عن العمل و الحياة أفضل. "فهي نتيجة مسار تاريخي و الإمبريالية و هي نظام عالمي حاسم لشبكة العلاقات الدولية الغير المتساوية"[2]

1- تاريخ الهجرة الخارجية في العالم:

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ التاريخ و عامل هام من عوامل الإختلاط بين مختلف الأجناس و الشعوب عبر عدّة مناطق على سطح الكرة الأرضية.

لا يوجد أمة على وجه الأرض بإمكانها الافتخار و الاعتزاز بأنّها عاشت منذ الدّهر في منطقة واحدة أو لم تعرف اختلاط عرق بشري آخر. تعدّدت الحركات في مختلف أشكالها لتمس كلّ العروق البشرية كانت وراء تشكّل مختلف القبائل و الأمم. اختفت القوى القديمة و ظهرت أخرى جديدة، من المغول الذين اجتاحوا مختلف الأراضي الأسيوية إلى

[1]) STALKER (Peter), Op cite, p.3

[2]) LARBI (Mokhtar), L'émigration rurale, et le développement agricole,(Mémoire du diplôme d'études supérieures, département des sciences économiques, Université d'Alger), 1977.

الوندال والرومان الذين صالوا و جالوا لعدّة قرون بين القارات الثلاثة (إفريقيا، أوربا وآسيا)، مرورا بالمغامرين البحارة الأنجليز حتى القوى الإمبريالية الحديثة كلّها ساهمت في تغيير البنية المورفولوجية لسكان العالم بأسره و يبقى الإنسان دوما في تنقل عبر مختلف أرجاء العالم سعيا وراءتحقيق الثرو ات المادية.

يمكن أن نقول أنّ أقدم الهجرات و أبسطها و التي عرفها التاريخ هي تنقل الجماعات القبلية المتوحشة "القوط" و "لاهون" في أوربا التي نجحت في عرقلة الحضارة لوقت قليل ثم اتخذت الحضارة الأكثر رقيا من الهجرة على شكل غزوات. إذ نجد شعوبا راقية تتعدّى على شعوبا أخرى أقل حضارة منها بعد نجاحها في اخضاعها لسلطتها تحت قوة العنف و الحروب و تفرض عليها نمط حياتها. هذا الغزو يجعل انتقال الحضارة و النظم الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية عبر مختلف مناطق العالم كذلك التغير الذي فرضته القوة الإمبريالية الرومانية على جميع الشعوب الدائرة لحوض البحر الأبيض المتوسط و إخضاعها لقوانينها و سيطرتها.

فتطورت الهجرة في البداية على شكل الحركات العسكرية عبر مختلف مناطق العالم، حيث تقوم دولة كبرى قوية إلى جهات معينة لتفرض سيطرتها عليها و تستقر فيها.[1]

و يمكن اعتبار الفينيقيين و الساميين من أوائل المغامرين، حيث اتجهوا إلى بلدان أخرى عبر الطرق البحرية و أسسوا مستعمرات فيها، كتأسيس الحضارة القرطاجية في شمال افريقية من طرف الاستعمار الفينيقي.

ثم يأتي بعدها الإغريق الذين أقاموا مستعمرات حول الحوض المتوسط من أجل السيطرة الاقتصادية و تحقيق أكثر للأرباح المادية و كسب الثروات أكثر.

و بعد اكتشاف القارة الجديدة (أمريكا) من طرف الأوربيون في القرن 15 أدّى إلى زيادة أشكال الإستعمار. حيث بدأ البرتغاليون و الإسبانيين في قيام بالعملية نقل جماعات

[1]) شفيق(محمد)، نفس المرجع السابق، ص.203.

مكثفة من إفريقيا إلى أمريكا عن طريق تجارة العبيد، ثم قامت بالهجرات على أساس الإستيطان و تكوين مستعمرات زراعية دائمة في البرازيل و جزر البهاماس.

و اتخذت الهجرة شكلها الأوسع في بداية القرن 19بعد تطوّر وسائل النقل و انتشارها. ما أدّى إلى انتقال جماعات من الفلاحين و العمال و الرحالة و المخاطرين لاستغلال الأراضي الزراعية في الأماكن المكتشفة حديثا في العالم.

لقد عرفت أوربا هجرات عديدة منذ العصور القديمة و التي واكبت هجرة الشعوب الكبرى مع سقوط الإمبراطورية الرومانية. و بعد ذلك و بمدّة طويلة حتى القرن العاشر ميلادي لم يكن هناك ألماني واحد في برلين و لا أوربي واحد في موسكو و لا نمساوي في بودابست. معظم السكان الذين يعيشون في أسطنبول يعتبرون عبيدا. و قد هاجر حوالي 1 مليون أوربي إلى سيبيريا و هي بداية الهجرة المكثفة للأوربيون في عصر الكشوفات الجغرافيا ابتداءا من القرن 15 بعد اكتشاف أمريكا من طرف كريستوفر كولومبوس.[1]

هاجر نحو مليون شخص إلى أمريكا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية معظمهم من أوربا في أغلبيتهم مغامرين و تجار و المجموعات المضطهدة التي لعبت دور بارز في حركة الهجرة الخارجية.

و يعتبر الفرنسيين من السكان الأكثر هجرة نحو أمريكا الشمالية و بالأخص كندا. التي تعتبر البلد المستقبل للوفود الكثيفة و المكثفة للأروبيين. فخلال عام 1790 يقدّر عدد الأوربيون الذين يعيشون في كندا حوالي 70000 مهاجر. في نفس السنة قدّر عدد المهاجرين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي مليون من السكان البيض و 60000سكان زنجي حرّ و 700000 عبيد. [2]

---

[1]) Z. GUILMOTO (Christophe) et SANDRON (Frédéric), Migration et développement, Les études de la Documentation française, Paris, 2003, p.75.

[2]) الغريب (محمد عبد الكريم)، سوسيولوجية السكان، دار النشر مكتبة النهضة، القاهرة، 1984، ص 174-175.

بدأ الإنجليز حركة الهجرة ابتداءا من القرن 16 و بدأ الإستيطان الأول في القرن 17 في أمريكا و افريقيا. و استقبلت أمريكا خلال القرن 18 حوالي 1,5 انجليزي.[1]

كانت أيضا أستراليا و إفريقيا مكان استقطاب المهاجرين البريطانيين. و لقد وصلت الهجرة الألمانية الخارجية إلى 2,8 مليون مهاجر في نفس المرحلة. و تعتبر أيضا هجرة الأوربيون نحو روسيا و بالضبط إلى سيبيريا من أهم الهجرات التي عرفها التاريخ في القرن 18 و 19 حيث بلغت حوالي 3,7 مليون مهاجر.[2]

و عرفت الهجرة الخارجية الأوربية أعلى مراحل لها ما بين 1900 و 1920 حيث بلغت حوالي 3,5 مليون مهاجر و ارتفع بعد حجمها إلى 7 مليون مهاجر. قبل القرن 19 أخذت الهجرة شكل الكتل البشرية حيث ترك فرنسا بعد عام 1685 ما يزيد عن 250 ألف مهاجر متجهين نحو بروسيا بعد الحرب التي دامت 30سنة.[3]

و يمكن القول أنّ الهجرة الخارجية في أوربا من حيث طبيعتها و حجمها و اتجاهاتها تحكمت فيها عوامل الزمان و المكان و دوافع الجذب و الطرد.كما أنّ التيارات الهجرية الأوربية الحالية تختلف عن الأشكال المعروفة من قبل. فهي في معظمها اختيارية.

من الواضح أنّ معظم الذين هاجروا إلى أوربا إلى غاية 1990 جاؤوا من مختلف أقطار العالم بدون استثناء دفعتهم الظروف المعيشية القاسية كالأزمات الإقتصادية الحادة التي مست بعض الدّول النامية في افريقيا، آسيا و أوربا الشرقية.

و تعتبر قارة آسيا من القارات أكثر اكتظاظا بالسكان على وجه الأرض حيث يقطنها أكثر من نصف سكان العالم إلا أنّ الهجرة الخارجية لم تعرف تتطوّرا كما المناطق الأخرى من العالم.و يرجع السبب الرئيسي هو أنّ عادة الهجرة ليست متأصلة في جميع الشعوب الأسيوية و تقتصر فقط على السكان الذين يعيشون على السواحل في اليابا،

---

1) نفس المرجع، ص 17.

2) SYLVIA (Zappi), « Le conseil Economique et Social préconise l'entrée de 10 000 étrangers par an», Le Quotidien Le Monde, du 08 Novembre 2003, p 10.

3) Ibid, p.12

الصين، الهند و لبنان. و كانت أول الهجرات الأسيوية على شكل تجارة عبيد من الصين، الهند و باكستان في منتصف القرن 19.

و إذا اعتبرنا منغوليا جزء من الصين فإننا نجدها تشهد ارتفاعا رهيبا في معدّلات الهجرة في الفترة قبل الحرب العالمية الثانية و تبلغ أكثر من مليون بين عامي 1933 و1936. ثم استأنفت حركة الهجرة الصينية في عام 1840 و هناك أكثر من مليون صيني يعيشون خارج آسيا.

كما شهدت الهند أيضا تطورا في مجال الحركات الهجرية، و تعتبر من أكبر الدّول الأسيوية التي تبعث بالأعداد الهائلة من أبنائها إلى مختلف البقاع في العالم، حيث أحصي بين عامي 1834 و 1937 حوالي مليون هندي يعيشون خارج الهند. و نفس الشيء بالنسبة لليابانيين أحصي حوالي مليونين ياباني يعيشون خارج حدود بلادهم. تحتل الصين الصدارة لقائمة البلدان الأسيوية المعروفة بظاهرة الهجرة. و هذا يرجع إلى الوجود الإستعماري الإنجليزي الذي مارس سياسة التهجير.[1]

و تعتبر أمريكا من أكبر القارات المستقبلة للمهاجرين عبر التاريخ. من بين الدّول المستقبلة للوفود الكبيرة، نجد الأرجنتين حسب تقديرات "هربرت مولر" Herbert « Muller » بلغ عدد المهاجرين الوافدين إليها حوالي 5 مليون أوربي بين عامي 1821 و1925 أي خلال قرن من الزمن. و حسب التقدير الذي أجرته الأمم المتحدة في الفترة مابين 1856 و 1940 بلغ حجم الهجرة الخارجية إليها حوالي 8 مليون. و في الفترة ما بين الحربين العالميين من عام 1926 إلى غاية 1936 بلغ حجم الهجرة الخارجية الوافدة حوالي 423 ألف مهاجر و في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1946 إلى 1954 بلغ مجموع المهاجرين الوافدين حوالي 760 ألف مهاجر بمتوسط سنوي يقدر 75 ألف.

من خصائص الهجرة الخارجية الأمريكية أنّها تعتبر بمنطقة استقبال المهاجرين. فكانت منذ اكتشافها في القرن 15 منطقة جذب كلّ البشر و المغامرين من المناطق الأخرى من

---

[1]) SMITH (Thomas Lynn) and PAUL (E Zopf), Démography: principals and methods, F.A.DAVIS Co, Philadelphia, 1970, p.60.

العالم. و من أهم الهجرات إلى أمريكا الهجرة الأوربية خلال القرنين 17رور18. حسب الإحصائيات، يقدّر عدد البريطانيين الذين غادروا انجلترا و التحقوا بالقارة الجديدة المكتشفة في القرن 17 حوالي 500000 مهاجرا. و أحصي كذلك 50000 ايرلندي شمالي دخل الأراضي الأمريكية خلال القرنين 18 و 19.[1]

إنّ الهجرة في افريقيا تختلف عن باقي الهجرات في العالم. في القرون الوسطى معظم المهاجرين الذين دخلوا إلى أفريقيا يعتبرون مستعمرين، دخلوا إليها بالقوّة من أجل نهب خيراتها و استغلال شعوبها.فتعتبر انتشار الوجود الإمبريالي البر يطاني و الفرنسي عبر كلّ أقطار القارة خلال القرن 17 كأهم المظاهر الهجرية التي عرفتها القارة السمراء في تاريخها.

أما الهجرة خارج القارة للأفارقة، فهي أيضا بدأت بالعنف على شكل تجارة العبيد. و لقد لعبت افريقيا دور كبير في انعاش سوق العبيد على الصعيد العالمي. ابتداء من القرن 15 قام التجار البرتغاليين بتحويل السكان الأفارقة إلى عبيد. حيث انطلقت أول باخرة من السواحل الإفريقية متجهة إلى السواحل الأمريكية في الكراييب لتغذية مزارع قصب السكر والتبغ باليد العاملة في عام 1550. إذ تشير الإحصائيات أنّ حوالي 15 مليون شخص غادروا القارة السمراء بصفة رقيق في القرن 17 و 18.[2] و معظمهم يشتغلون في الأعمال الشاقة في المناجم. تعتبر تجارة العبيد من أكبر أشكال هجرة اليد العاملة التي عرفها تاريخ البشرية، إذ أحصي حوالي 40 مليون عدد أحفاد العبيد الذين يعيشون على الأراضي الأمريكية حاليا.

فبعد تجارة العبيد مباشرة يأتي شكل آخر من الهجرة، و يتمثل في اليد العاملة تحت عقد عمل. و هو هجرة يظهر في مختلف الأشكال، يقوم خلالها الإنسان بإمضاء عقد مع شركة للعمل في الخارج أو ينتقلون إلى الخارج و يمضون عقد عمل مع أحد المستخدمين لمدّة خمس سنوات أو أكثر. و يوجد شكل آخر، أين يقوم مسؤول عمل بجمع مجموعة عمال و يقدّم لهم دين و بعدها ينقلهم إلى الخارج لكي يرجعوا دينهم بالاشتغال عنده في

---

1) ربيع (محمد)، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2) STALKER (Peter), Op cite, p.12

أي عمل يقدّمه لهم. في بداية القرن 19، بُعِث بهم في كلّ أقطار العالم و في مختلف المستعمرات البريطانية إذ يقدّر عددهم حوالي 37 مليون.[1]

تعتبر الحركة نحو أوربا من أهم الحركات الهجرية التي عرفها تاريخ المغرب. و لكون دول المغرب مستعمرات أوربية، خاصة فرنسا –المغرب تحت حماية فرنسا، احتلال تونس و الجزائر من طرف نفس البلد– لقد عمل المغاربة في مختلف المناجم الفرنسية و أدمجوا بكثرة في صفوف الجيوش الفرنسية خلال الحربين العالميين نظرا لحاجة فرنسا إلى رفع من عدد جنودها لغرض إبعاد الخطر النازي من أراضيها.نجد أنّ نسبة المغاربة تختلف من بلد أوربي إلى آخر، و أكبر نسبة سجلتها الهجرة المغاربية إلى فرنسا مما تحمله من مميزات تاريخية باعتبار الدّول المغاربية مستعمرة من طرف فرنسا أما الدّول الأخرى فهي سجلت نسب متذبذبة حيث تحتل دولة المغرب المرتبة الأولى بمجموع 1,16 مليون مهاجر، تلي بعدها الجزائر في المرتبة الثانية ب642 ألف مهاجر و بعدها التونسيون يأتون في المرتبة الثالثة ب287 ألف مهاجر.[2]

2- اتجاه الهجرات الدّولية:

إن الإحاطة بحجم الهجرة وخصائصها يحتم علينا الحصول على إحصائيات موثوقة وتفصيلية،لإّ أن الواقع يظهر ناقصا من هذه الناحية، من حيث هوية المهاجرين وأماكن تواجدهم و أوطانهم وتوقيتات هجرتهم. لا تقوم العديد من الدّول بتجميع بيانات تفصيلية حول المهاجرين، أو أنّها لا تنشر هذه البيانات أو لا تضع معايير قياسية تفصيلية لها والنّتيجة الغريبة أنّه من الممكن حاليا بشكل منهجي منظم قياس حركة الألعاب والمنسوجات عبر الحدود، والقروض والأسهم و غيرها من أشكال رأس المال، إلا أنه من

1) Ibid, p.13-14.

2) يوسف الصباح (أمل)، الهجرة إلى الكويت من عام 1957 إلى عام 1975، جامعة الكويت، الكويت، 1978، ص43.

غير الممكن متابعة تنقلات الأشخاص عبر الحدود. إن الإحصائيات غير مكتملة بخصوص أعداد المهاجرين و تشير إلى وجود فراغات كبيرة.[1]

إن الهجرة من حيث كونها ظاهرة عالمية، ما فتئت تزداد وتيرة تدفقاتها، وتتعدد وجهاتها وتتعقد من حيث أشكالها و دوافعها وآلياتها. ورغم التضييق الأمني الذي فرض على الهجرة، و الانعكاسات السلبية للركود الاقتصادي الذي مس عدة دول خلال هذه العقود الأخيرة، إلا أن استمرار الفروق البائنة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بين دول الشمال و دول الجنوب، لا يزال يغذي حلم الهجرة لدى فئات واسعة من سكان العالم، دون إهمال الأوضاع السياسية والأمنية تلعب دور كبير في ارتفاع حجم الهجرة الدّولية.

شهدت عدّة بلدان العالم خلال الثمانينات و خاصة في بداية التسعينات، ارتفاعا كبيرا في وتيرة الحركات الهجرية و خاصة تلك المعروفة بأكثر استقطابا للمهاجرين مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و بعضها عرفت انخفاضا واضحا في الوافدين الشرعيين إليها و كذلك اللاجئين، مثل فرنسا، سويسرا و أستراليا. و لكن في عام 1997 انقلبت الموازين حيث شهدت البلدان: فرنسا، اليابان، السويد، النرويج و هولاندا ارتفاعا معتبرا في استقطاب المهاجرين. و في نفس الحين شهدت البلدان الأخرى بلجيكا وسويسرا انخفاضا مستمرا.و كذلك يستمرّ انخفاض الوفود إلى كل من ألمانيا، أستراليا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

من بين البلدان الأساسية المستقبلة للمهاجرين خلال عامي 1997 و 1998 نجد: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا، اليابان، انجلترا، فرنسا، هولندا و سويسرا. ولعب ارتفاع حجم الحركات الهجرية خلال خمسة عشرة (15) الأخيرة دورا هاما في ارتفاع عدد سكان منظمة التعاون التنمية الإقتصادية المتقدّمة (OCDE) و خاصة التي عرفت مجتمعاتها التشيّخ السريع الناجم عن انخفاض نسبة الخصوبة كألمانيا، اليونان، السويد، سويسرا والبرتغال. وكذا ارتفاع الولادات لدى الجماعات المهاجرة.

---

1) مركز التنمية العالمية، "أحداث و سياسات التنمية"، تقرير لجنة بيانات الهجرة الدّولية ، واشنطن، ماي 2009، ص7.

إنّ الضغوطات الإقتصادية و السياسية رمت بكلّ ثقلها على عملية صياغة تحريك سياسات هجرية تستند إلى مصالح استراتيجية مشتركة بين البلدان التي عرفت مجتمعاتها انفجارا ديموغرافيا قويا و البلدان الأخرى التي شهدت أخفض مستويات خصوبة في تاريخها. و لا تزال المجموعات المهاجرة ترتفع باستمرار تقريبا في جميع البلدان المتقدّمة، إذ تبلغ، مثلا، في أستراليا 21 % و كندا 17 % من مجموع سكانهما المقيمين. [1]

ارتفع عدد المهاجرين الدّوليين (أي الأفراد المولودين في الخارج) في العالم من 75 مليون في عام 1965 الى 120 مليون في عام 1990، بمعدّل النّمو السنوي 1,9 % . و لم يتوقف هذا المعدّل من الإرتفاع إذ يتحول من 1,2 % بين عام 1965 و 1975 إلى 2,2 % بين 1975 و 1985 ليصل إلى 2,6 بين 1985 و 1990. بينما يبقى التوزيع حسب المناطق غير متساوي. هكذا يمثل 4,5 % من عدد سكان الدول المتقدمة في عام 1990 و1,6 % من سكان الدّول النامية. في أوقيانيا تمثل 18 % من مجموع السكان مقابل 11% في آسيا الغربية، 8,6 % في أمريكا الشمالية و أكثر من 6 % في دول أوربا الغربية.[2]

استقبلت بلدان أمريكا اللاتينية و الكراييب، في عام 1990، 7,5 مليون مهاجر، أي 6,2 % من مجموع العدد الإجمالي العالمي و سجلت بين 1975 و 1990 أكبر ارتفاع في عدد المهاجرين في المنطقة من 427000 فرد في عام 1975 إلى 2047000 في عام 1990معظمهم يفرّون من بلدانهم بسبب الصراعات و المشاكل الاجتماعية. و بعد إيجاد حلّ لهذه المشاكل رجع العديد منهم إلى بلدانهم. أما المعلومات الخاصة بالحركة الهجرية من بلدان أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية تمتاز بنوع من الدقة. و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم البلدان المفضلة في المنطقة. 37 % من بين 8,3

1) SOPEMI, Rapport annuel sur « les Tendances des migrations internationales », OCDE, Paris, 1996, p.38

2) Nations unies, Rapport concis sur « migrations internationales et développement », New York, 1998. p.13

مليون مهاجر دخل هذا البلد في الفترة ما بين 1990 و 1995 أصلهم من أمريكا اللاتينية و الكراييب.[1]

سجلت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ارتفاعا معتبرا في المهاجرين الداخلين في الفترة ما بين 1990 و1994 مقارنة بالفترة الماضية 1985 و 1990، إذ ارتفع في كندا من 690000 مهاجر إلى 1170000 مهاجر و من 3028000 مهاجر إلى 3849000 مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية، دون احتساب الأشخاص الذين سويت وضعيتهم في إطار قانون إصلاح و مراقبة الهجرة. ارتفع عدد المهاجرين المتجهين من آسيا، في هذين البلدين حيث يمثلون 55 % من بين الذين دخلوا إلى كندا بين عام 1990 و1992 و 42 % من بين الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين 1990 و1994. يمثل المهاجرين الذين يتجهون من أمريكا اللاتينية و الكراييب 37 % من مجموع عدد المهاجرين الذين تستقبلهم الولايات المتحدة الأمريكية و35 % من مجموع المهاجرين الذين تستقبلهم كندا في الفترة ما بين 1990 و 1992. أما المهاجرين من الأصل الأوربي فهم يمثلون 18 % من عدد المهاجرين الإجمالي الذي تستقبلهم الولايات المتحدة الأمريكية و20 % في كندا خلال نفس الفترة.[2]

من بين البلدان المستقبلة للمهاجرين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى و بعدها تأتي ألمانيا، كندا و اليابان. و تظهر نسبة نمو الهجرة في تقديرها المرتفع في اليابان والدنمارك. إلا أنّ الهجرة العائلية تشهد مستوياتها المرتفعة في جميع بلدان منظمة التعاون للتنمية الإقتصادية تقريبا و بالخصوص في كندا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

سجلت كلّ من أوقيانيا، أوستراليا و إرلندا الجديدة تغيّرات معتبرة فيما يخص التيارات الهجرية بين 1985 و 1994. انخفض عدد المهاجرين في أوستراليا من 615800 إلى 462000 و ارتفع عدد المهاجرين في ايرلندا الجديدة، في مدّة أقل من

1) Ibid, p 13.

2) Ibid, p 13

3) SOPEMI, Op cite, p 13.

سنة من 221200 إلى 274700 و عدد الذين غادروا وطنهم في فترة أقل من سنة انخفض من 307000 إلى 220800، ما يعبر على التغيير في التدفقات الهجرية الصافية التي تتميز بالانتقال من هجرة نزوح في الفترة بين 1985 و 1989 إلى هجرة وفود في الفترة الموالية 1990 و 1994.[1]

ساهمت التغيرات السياسية المعتبرة التي حدثت في الكتلة الشرقية بشكل كبير في هجرة عدّة جماعات. حيث تمكّنت أوربا و الإتحاد السوفياتي (سابقا) في عام 1990، من الاستحواذ على 21 % من مجموع عدد المهاجرين في العالم. و من المحتمل أن يكون هذا العدد قد ارتفع خلال الفترة الموالية 1990 و 1994 بسبب انحلال الإتحاد السوفياتي و يوغوسلافيا (سابقا) في عام 1991. حسب التعداد المنجز في الإتحاد السوفياتي في عام 1989أنّ الفيديرالية الروسية الحالية تستحوذ لوحدها على 10 مليون فرد مولود في المناطق الأخرى للإتّحاد السوفياتي، في الحين 25 مليون من أصل روسي يعيشون في جمهوريات غير روسية. هكذا استقبلت ألمانيا حوالي 1,7 مليون ألماني بين 1987 و 1993 أصلهم من هذه البلدان. زيادة على ذلك، بعد عام 1989، سجلت فيدرالية روسيا ارتفاعا في الهجرة.[2]

عدد اللاّجئين هو العنصر الهام في العدد الإجمالي للهجرة الدّولية. تقديرات العدد الإجمالي للاّجئين تؤكّد أنّه في ارتفاع تام في الفترة الممتدّة بين 1985 و 1990، حيث ينتقل من 10,5 مليون إلى 14,9 مليون بالنسبة 12 % من العدد الإجمالي للمهاجرين.

يقدّر عدد المهاجرين في افريقيا عام 1990 ب 15,6 مليون فرد، أي ما يعادل 13 % من مجموع مهاجرين العالم. و يمثّل اللاجئين 30 % من المجموع العام أي 4,6 مليون، مع حلّ بعض الأزمات السياسية في التسعينات سمح بإعادة الكثير إلى بلدانهم الأصلية. في عام 1994 تمكّن أكثر من 1,8 مليون من العودة إلى بلدانهم الأصلية و بالتالي لم يبقى للمجلس الأعلى للمهاجرين إلاّ أن يهتم ب 3,1 مليون لاجئ.

---

1) Ibid, p 13.

2) Nations unies, Op cite, p.21

حسب التقديرات، تستقبل آسيا 36 % من العدد الإجمالي للمهاجرين الذي يعادل 43 مليون فرد في عام 1990. الأغلبية منهم يتواجدون في شرق آسيا الوسطى (21 مليون) وآسيا الغربية (14 مليون). في شرق آسيا الوسطى ، استقبلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية و باكستان 5,7 مليون لاجئ أفغاني في عام 1990. كما أصبحت الجمهورية الإيرانية الإسلامية، كذلك، ملجأ للأكراد العراقيين. الدّول الستة المشكلة لمجلس التعاون الخليجي جلبت العمال المهاجرين ابتداء من عام 1970، الشيء الذي يفسر ارتفاع السكان الأجانب في هذه الدّول، حيث ارتفع عددهم من 1,9 مليون فرد في عام 1975 إلى 8 مليون في عام 1990.غير أنّ اتجاه العمال الأجانب في بلدان آسيا أخرى تنوع أكثر، خاصة الصين، اندونيسيا، جمهورية كوريا، فيليبين، تايلاند و اليابان.

بلغ عدد سكان إفريقيا أزيد من 1 مليار نسمة في عام 2010، حسب المعطيات المسجلة لدى الأمم المتحدة. و يبلغ عدد المهاجرين في هذه القارة 22 مليون نسمة و هو في ارتفاع مستمر مقارنة بالستينات حيث كان يقدّر 9 ملايين مهاجر.[1]

يمكن ملاحظة الهجرة الإفريقية من جهتين: سواء حسب انتشارهم على مختلف مناطق العالم، سواء حسب انتشارهم على الأراضي الإفريقية. أكثر من نصف المهاجرين الأفارقة 53 % يتوزعون على مختلف مناطق القارة أما الباقي أي 47 % فهم يتوزعون على باقي العالم. 29 % في أوربا، 13 % في آسيا،5 % في أمريكا الشمالية و 1,1 % في أوقيانيا.[2]

و من المستجدات في تيارات تنقل هجرة العمل كتوجه عام وبخاصة نحو البلدان الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة، هو انحسار فرص هجرة العمل العربية، حيث انخفضت نسبة المهاجرين العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 72 % من إجمالي المهاجرين عام1975 إلى 31 % فقط عام 1990 و وصلت بهم بعض التقديرات إلى 25% [3]في عام 2002 في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة العمالة الأسيوية

---

1) MUSETTE (Mohammed Saïb), Op cite, p.86

2) Ibid, p 87.

3) جامعة الدول العربية،"إدارة السياسات المكانية والهجرة"، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2006، ص3

إلى قرابة ثلثي العمالة الوافدة إلى الخليج، وتذهب بعض التقديرات إلى أن مجموع الهنود وحدهم في الخليج يقارب مجموع المهاجرين من مصر واليمن وسوريا والأردن، وذلك أساسا بسبب أجورهم المتدنية، وقبولهم للأعمال الخطيرة والشاقة والمنّفرة وفي ظروف قاسية للغاية.

ومن التحولات التي طرأت على خصائص المهاجرين، ارتفاع نسب المتعلمين منهم، حيث ارتفع عدد الذين أكملوا التعليم الجامعي والمولودين خارج بلدان الهجرة من 9,4 مليون عام1995 إلى 14,7 مليون عام 2000 ، كما تزايدت على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين 35 % في الستينات إلى 50 % في عام 2005.[1]

غير أن الهجرة من البلدان العربية باستثناء الجزائر و ليبيا، لم تتغير في العقود الأخيرة. فهناك 45 % فقط من المهاجرين من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. وتبلغ نسبة النساء المهاجرات من مجمل الهجرة أقل من 40 % في عام 2002 بالنسبة لمعظم البلدان العربية . يعكس هذا الوضع بالتأكيد ثبات أنماط الهجرة التقليدية برغم التقدم في مكاسب النساء في التعليم وتزايد أهمية لم شمل الأسر، وتزايد الطلب على العمل الأجنبية في الخدمات الحكومية، والرعاية الصحية التي تتجه إلى التركيز على النساء[2]

3- الهجرة و المحيط الريفي:

الهجرة السكانية فرضت آثارا معتبرة في المحيط الريفي. معظم سكان العالم يتمركزون في هذه المناطق الريفية خاصة الغابات المظلّة التي كانت اليوم مهدّدة بالنّمو السريع للبشر. رغم مرور قرنين على عملية التحضر السريع، فإنّ معظم المجتمعات البشرية تعيش في المناطق الريفية.[3]

---

1) نفس المرجع، ص 10.

2) جامعة الدول العربية، "هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص؟" التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، إدارة السياسات السكانية و الهجرة، 2008، ص7.

3) Nations unies, Rapport concis sur « population, environnement et développement », New York, 2001, p. 32

عرف القرن العشرين بالنّزوح الريفي المكثف عبر العالم.كانت نسبة الرّيفيين 53 % في عام 2000 مقابل 66 % في عام 1966 في البلدان أكثر تقدّما رغم أنّها عرفت التحضر المبكّر. يوجد فقط ربع (4/1) السكان يعيشون في الأرياف في عام 2000 مقابل ثلثين (3/2) في إفريقيا و آسيا.رغم أنّ نسبة السكان الذين يعيشون في الأرياف انخفضت، إلاّ أنّ القيم بالأرقام المطلقة في ارتفاع من 2 مليار في عام 1960 إلى 3,2 مليار في عام 2000. هذا الارتفاع حدث بالخصوص في المناطق النّامية. الارتفاع الكبير حدث في آسيا أين تطوّر عدد سكان الأرياف من 1,3 مليار في عام 1960 إلى 2,3 مليار في عام 2000. و في إفريقيا من 225 مليون إلى 487 مليون.

كان ارتفاع سكان الأرياف سريعا في إفريقيا خاصة في بداية عام 1960 بمعدّل يقدّر حوالي 2 % في العام. الجزء الكبير من سكان الريف في العالم يتمركز في عدد قليل من الدّول، 34 دولة جمعت 85 % من سكان ريف العالم و 3 من بينهم (الصين، الهند واندونيسيا) كل واحدة منهم تملك 100 مليون ريفي.[1]

4- هجرة اليد العاملة الكفئة:

إبتداءا من سنة 1965 بدأت أرقام هجرة اليد العاملة الكفأة تتقدم دون انقطاع. على سبيل المثال تونس و تركيا من الحالات أكثر كشفا لهذه الظاهرة. ارتفعت نسبة المهاجرين المؤهلين بالنسبة للتونسيين من 5 % سنة 1967 إلى أكثر من 30 % سنة 1975. تمثل هجرة الأتراك إلى الدّول البترولية في الشرق الأوسط، في الظرف الحالي، أكثر من 3/2 العمال المفتشين رسميا.تطوّرت أكثر هذه الفئة في السنوات الأخيرة لأنّها تلبي حاجيات ومطالب اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدّمة. سيطرة النشاط الصناعي في اقتصاد الدّول الصناعية –أوربا الغربية و أمريكا الشمالية– أدّى بها إلى جلب يد عاملة مثقفة وجيّدة التكوين من البلدان الأخرى. و في البلدان البترولية التي عرفت تطوّرا استثماريا هاما و قدرات إنتاج عالية بعد عام 1975 تجاوزت بكثير قدرات قطاع التكوين الذي لم

1) Ibid, p.35.

يستطع تلبية سوق العمل في الميدان نوعيا و كميا، دفع بها إلى اللّجوء إلى يد عاملة أجنبية كفئة كحل وحيد لتغطية عجزها.[1]

5- تنقل النّخبة الكفئة:

كانت هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدّمة موضوع حوار و نقاش دولي واسع. و السبب الرئيسي لهذا الإهتمام هو الدّور الهام الذي من المفترض أن تقوم به الكفاءات العالية في التنمية. و من ثم ينظر الكثيرون إلى هجرة الكفاءات النادرة و الماهرة على أنّها نكسة للتنمية في بلدان العالم الثالث.

على خلاف هجرة اليد العاملة العادية ناقصة الكفاءة المهنية التي تلتقي في طريقها عدّة عوائق و حواجز تصعب من حركتها، فإنّ ما يخص العمال المتسمين بكفاءات عالية، المختصين و النّخب المؤهلين مفضلين عند الدّول الغنية.في حين أنّ بعض الأعمال موجهة خصيصا للمهاجرين –في الزراعة و الصناعة– نقصت أو تؤول إلى الاختفاء، نجد الطلب العالمي على الكفاءات العالية كبيرة جدّافي المقابل نجد أنّ تطوّر هذا النّوع من الهجرة يعتبر من مميّزات الدينامكية العالمية الحديثة في السّنوات الأخيرة. هذه الوضعية دفعت نوع الحركة من الدّول اقل تقدّما إلى التي كانت أكثر تقدّما وأيضا من الدّول أكثر تقدّما –أوربا، أمريكا الشمالية و أستراليا...– إلى التي كانت اقل منها خاصة التي تدخل في بؤر تأثيرها و الدّول البترولية الغنية.

ابتداءا من عام 1991 و 1992 لوحظ هناك ارتفاع في هجرة الأوربيين إلى أمريكا الشمالية، زيادة على أوربا الوسطى و الشرقية، فإنّها تعني الفرنسيين كذلك الذين يفرون من سوق عمل محلّي الذي أصبح وسط عديم الآفاق للشباب. وأمريكا الشمالية هي القارة المكتشفة من الشباب الفرنسي.

1) Ibid, p.39

6- الهجرة غير الشرعية:

إنّ سيادة الدّول هي التي تحدّد حقل الهجرة السرية. و هذا له علاقة بالقانون وفراغاته، مستوى التضييق على الدخول و الخروج من و إلى بلد ما و الظروف التشريعية التي تحدّد الدخول إلى السوق العمل.

يواجه الباحث الإجتماعي وضعية محرجة في حالة الهجرة السرّية، كغياب المعطيات الناجمة عن نظام المراقبة الإحصائية أو البحوث المباشرة قد تغلط الباحث وتخرجه عن الأهداف المسطّرة. و تستند المعرفة في هذا المجال كثيرا على الواقع المعاش مثل الشهادات الحية لهؤلاء المهاجرين، الأعمال الفنية المنتجة كالميدان المسرحي و السينمائي و الروايات التي تروي قصص عن هذه الظاهرة.

الصعوبة الأولى التي تقابلنا هي المتعلّقة بتعريف مفهوم الهجرة السرية، قياسها ومميّزاتها. تأتي بعدها تحليلها و نتائجها و الرهانات التي تكشفها. و البلد الذي استثمر كثيرا في هذا الموضوع هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي صدرت عدّة أعمال المعالجة لهذا الموضوع من مختلف الجوانب. و الأخصائيين في مختلف الميادين (علم الإجتماع، علم الإقتصاد، علم الحقوق، التاريخ...) اتفقوا على:

1- صعوبة تحديد التعاريف و المعطيات الإحصائية.

2- التبعية الكبيرة للملاحظة العلمية و الموضوعية.

3- الطبيعة المحدودة للنتائج النظرية المتوفّرة حاليا قابل لإستعمال طريقة كمية قابلة للفحص.

تعقّدت مشكلة الهجرة الدّولية السرّية خلال 15 سنة الأخيرة و لم يظهر أي حلّ لها في الآفاق رغم تعدّد و كثرة النّدوات العلمية و اللّقاءات السياسية حولها. و إذا كانت الهجرة الدّولية بصفة عامة معقّدة لإرتباطها بالإستراتيجية السياسية و الإدارية المنتهجة لكل بلد، و ماذا عسانا أن نقول عن هذه الظاهرة الخفية التي تفر عن المراقبة الإدارية؟

يمارس هذا الصنف من الهجرة بالأغلبية من طرف الشباب، و تمثل فئة العمر 15-39 سنة حوالي 70 % من عدد المهاجرين الغير الشرعيين الدّاخلين أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. فهي الفئة التي تتحمّل كثيرا شقاء و تعب المسار المتخذ. تتميز كذلك هذه الفئة بروح المغامرة، أملا في حياة أفضل. و من نتائج التحقيق حول الأشخاص الذين سويت وضعيتهم القانونية في "فرنسا عام 1981 و 1982 هو أنّ 45 % منهم يبلغ سنّهم أقل من 26 سنة. نفس الشيء بالنّسبة لأستراليا و كندا، تمثل فئة العمر 20-30 سنة حوالي 77 % و 54 % على الترتيب من مجموع عدد الأشخاص الذين سويت وضعيتهم القانونية."[1]

4-خلاصة:

تعتبر الهجرة الدّولية في السنوات الأخيرة عنصر مهم للتنمية البشرية رغم أنّها تخلق نزيف في شعوب البلدان النامية التي أصبحت المصدّرة الأساسية للعنصر البشري. فعلى صعيد هذه البلدان، تلعب ظاهرة الهجرة دور هام في حلّ مشاكلها الإجتماعية والإقتصادية المتمثلة في أزمة الشغل و السكن. لكنّها (هذه الدّول) تشهد مشكل نفور كفاءاتها العالية التي هي بوسعها حم مشعل التقدّم و تحقيق الإزدهار.

أمّا من جهة أخرى، تعيش الدّول المتقدّمة حالتين متناقضتين:أوّلا، حالة ايجابية تتمثل في الإستفادة بالمهارات و الكفاءات العالية مجانا بدون أي ثمن يذكر، و وفرتها على اليد العاملة بأقل تكلفة تتكفل بإنجاز النشاطات التي تنفر عنها شعوبها. ثانيا، حالة سلبية تتمثل في التدفق الغير المحتمل من فئة المهاجرين الغير المرغوب فيهم على ترابها.[2]

1)MOULIER BOUTANG (Yann), Economie politique des migrations clandestines de main d'œuvre, comparaison internationale et exemple français, Edition PUBLISUD, Paris, 1986, p.34

الفصل الرابع

هجرة الجزائريين إلى الخارج

تمهيد:

يندرج مسار الهجرة الدولية في المنطقة الأورومتوسطية ضمن نسيج تاريخي وجغرافي مشترك شدت وشائجه العلاقات الإنسانية و الإقتصادية و التجارية التي ظلت تربط البلدان الأوروبية ببلدان الساحل الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط.

و تستوجب هذه الحركة الطبيعية الأزلية منذ آلاف السنين، التي يمثل فيها الجانب الإنساني، في آن واحد، الخصائص الأكثر حساسية و الأكثر تعقيدا، بالنسبة لبلدان المنطقة، الحوار و التمعن في الماضي بما يحمله من شحنة عاطفية، و الحاضر والمستقبل الإقتصادي و الإجتماعي، كما أنّ اتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ولقاءات القمة في مجال التعاون الجهوي، مثل "حوار 5+5" الذي عقد الذي عقد لقاءاته بمدينة وهران في عام 2004، تتيح الأطر الأكثر ملاءمة للتسيير الإنساني لعملية الهجرة و لإعادة العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية و التكنولوجية بين ضفتي البحر المتوسط.

و نظرا إلى العوامل التاريخية لبلادنا فإنّ الوجهة التقليدية لهجرة الجزائريين هي دوما فرنسا. و مع مرور الزمن و مع تطور العلاقات الدولية بعد الإستقلال أخذ الكثير من الجزائريين اتجاهات أخرى.

1- تطور ظاهرة الهجرة في الجزائر:

عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة مند قديم الزمان. و بالرغم من عدم و جود وثائق التي تعالج هذه الظاهرة بصفة دقيقة إلاّ أنّه توجد بعض المؤشرات التي تشير إلى وجودها منذ زمن بعيد، خاصة في المنطقة المحيطة للبحر الأبيض المتوسط.

رغم امتياز المناطق الشمالية للجزائر بمناخها و تضاريسها التي تبعث إلى نوع من الإستقرار لشعوبها بممارستها النّشاطات الفلاحية، إلاّ أنّ المناطق الصحراوية التي تتميز بقساوة مناخها –الحرارة الشديدة– و صعوبة تضاريسها ذات الطابع الصحراوي الغير الصالح لممارسة النشاطات الزراعية، تقطنها شعوبا بدوية و رحل في تنقل دائم بحثا عن ظروف ملائمة للحياة و طبيعة نشاطاتهم المتمثلة في الرعي.

في مرحلة فجر التاريخ، ظهرت هناك حركات إلى الجهة الشرقية و هذا من خلال غزو الملك الليبي شاشنق لبلاد مصر في عهد رمسيس الثاني في القرن العاشر قبل الميلاد.

في العصور القديمة و خاصة خلال الوجود الروماني في شمال افريقيا، عرف هناك حركة نحو روما، سواء رغما عن طريق استعباد الناس بعد اهزامهم في المواجهات الحربية، أو طوعا عن طريق تنقل النبلاء المتكونين بعد استقرار الحكم الروماني في المنطقة. على سبيل المثال القائد تكفاريناس عاد من الروم بعد فراره من الجيش أين كان قائدا و شكل جيشا من أهل وطنه ضد الوجود الروماني في القرن الأول بعد الميلاد. وكذلك الملك يوبا الثاني الذي تلقى تكوينا في الروم و بعد ذلك يعود إلى بلده و ينشأ مملكة موريطانيا القيصرية التي اتخذت شرشال بتيبازا عاصمة لها في القرن الأول بعد الميلاد. من الناحية الدينية نجد القصيص القديس أوغستين الذي تلقى، هو أيضا، تعليمه و تكوينه على يد الروم و عاش في ميلانو و بعدها يعود إلى وطنه ليشتغل قصيصا على الكنيسة الرومانية إلى غاية وفاته و يعتبر من أب المفكرين الذين عرفتهم الكنيسة في تاريخها. و تبقى القائمة طويلة.

و مع ظهور الفترة الإسلامية و فتح المسلين لبلاد الأندلس، حدث هناك نوع من الحركات إلى هذه الجهة. "فيقول ابن حيان: عائلة خلدون هي أرقى عائلة في اشبيليا... هذه العائلة تعتبر من قبيلة الآخم و هي عائلة متأصلة في اشبيليا و تزيد ازدهارا. وتتميز دائما بإنجاب الزعماء و العلماء.."[1]

باعتبارها قوة مستعمرة، بدأت فرنسا، في الأول، بجلب اليد العاملة من مستعمراتها بما فيها الجزائر، لتطوير اقتصادها و بالأخص صناعتها الثقيلة و المناجم التي تتطلب العمل الشاق و اليد العاملة الكثيفة.

1) IBN KHALDOUN (Abderrahmane), Les prolégomènes, (tra. W. Mac GUCKIN DE SLANE), Institut de France, Paris, 1863, p.20

فبداية الهجرة إلى هذا البلد كانت تخص اليد العاملة مباشرة بعد عملية الإستعمار في نهاية القرن التاسع عشر بعد اصدار الحكومة الإستعمارية أول قانون يرخص الهجرة للجزائريين المسلمين في 16 ماي 1876. [1]

في نهاية القرن التاسع عشر، وصل الجزائريين الأوائل إلى الأراضي الفرنسية. ينحدرون من منطقة القبائل الجبلية حيث كانوا يعانون الفقر و الحرمان إثر سياسة القمع و البطش و تصدير الممتلكات الممارسة من طرف الحكومة الإستعمارية بعد ثورة شيخ الحداد و المقراني.[2]

و في البداية كانت الهجرة تخص بعض الفئات المتمثلة في التجار المتنقلين الذين يجولون بين الجزائر و مرسيليا . و ابتداءا من عام 1905 ظهرت بعض الفئات العاملة من منطقة القبائل، التي يتراوح عددها 5000 مهاجر، متجهة الى جنوب فرنسا بضواحي مرسيليا.[3]

وصلت الحرب العالمية الأولى أين أقحم العديد من الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي لغرض الدفاع عن الأراضي الفرنسية من التوسع النازي و كذلك كان في أمس الحاجة إلى اليد العاملة هو أيضا.

و بعد الخسارة التي مني بها الجيش الفرنسي أثناء الحرب، لجأت فرنسا إلى مستعمراتها من أجل جلب الجنود، و الجزائر هو بلد شمال إفريقي الذي مدَّ أكثر عدد ممكن من الجنود، فمن بين 250000 جندي شمال إفريقي، نجد 175000 جندي جزائري. من ناحية العمال أيضا الجزائر تحتل صدارة الترتيب في قائمة عمال إفريقيا الشمالية، حيث نجد 78000 عامل جزائري من بين 150000 عامل ينحدرون من

---

1) ALI MAZIGHI (Kamal), L'émigration algérienne en France, histoire et problèmes culturels, OPU, Alger, 1993, p.191.

2) BOUAMAMA (Said), « L'immigration algérienne au temps de la colonisation », La Revue Hommes et migration : français et algériens, N° 1244, juillet – août 2003. P.6.

3) RAGER (Jean Jacques), L'émigration en France des musulmans d'Algérie, Société National des Entreprises de Presse, Alger, 1956, p.07.

إفريقيا الشمالية. و الذين كانوا يمثلون أكثر ضحايا، و يبلغ عددهم 22000 جندي جزائري قتلوا خلال الحرب من أجل الدفاع عن الأراضي الفرنسية.[1]

عرفت مرحلة ما بين الحربين تذبذبات في حركة الهجرة. ترتفع تارة و تنخفض تارة أخرى. و هذا يتماشى مع تغيرات الإقتصاد الفرنسي. بعد الحرب العالمية الأولى –الفترة المعروفة بضرورة التجنيد الكمي الهائل للمهاجرين في صفوف الجيش– تلت فترة البناء بعد الدمار و الخراب الذي خلفته الحرب. عندها عرفت حركة الهجرة الانتعاش بعد إلغاء معظم العوائق، حيث سجلت أعلى عدد في هذه الفترة في عام 1920 يقدر بـ120000 مهاجر." الإحتياجات الماسة للصناعة الفرنسية و أشغال إعادة بناء المناطق المهدمة فرضت تواجد أعداد هامة من المهاجرين. كذلك رفع الأجور خلق نوع من جذب اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا. عام 1924 وحده سجل 71028 جزائري." [2]

لكن مع ظهور الأزمة الإقتصادية العالمية التي مست أيضا الإقتصاد الفرنسي ، حدث هناك ركود في الإنتاج الصناعي و تكدس السلع ما جعل المؤسسات الإقتصادية تلجأ الى التسريح المكثف لليد العاملة وبالتالي انتشار البطالة في فرنسا. للتحديد منها من الشعب الفرنسي قامت بتسريح اليد العاملة اللاجئة من المستعمرات، بما فيها الجزائر. مما جعل ظاهرة الهجرة تشهد انخفاضا تدريجيا و سجلت 65000 مهاجر في عام 1932 و ازداد هذا الانخفاض إلى أن بلغ 23820 مهاجر في عام 1939. [3]
نضيف إلى ذلك الإنخفاض الذي سجلته الظاهرة في عام 1939 يرجع إلى التخوف من مخاطر الحرب العالمية الثانية التي طرقت أبواب فرنسا التي اندلعت في هذه السنة. أما بالنسبة لإنخفاضها في السنوات: 1936، 1937 و 1938 يأتي استجابة لإحتجاجات المعمّرين من اجراءات لإلغاء التضييقات التي إتخذتها الإدارة الفرنسية في 17 جويلية 1936. لهذا تعود الحكومة الفرنسية إلى تطبيق القوانين المضيقة و شد الخناق على حركة الهجرة.

---

1) BOUAMAMA (Said), Op. Cite, p.08.

2) RAGER (Jean Jacques), Op.Cite, p.08.

3) المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص.14.

هده المرحلة بنفسها جعلت من الهجرة مصدر التنوير للمجتمع الجزائري، أصبحت مهد الحركة الوطنية و النضال السياسي. يكفينا ذكرا تأسيس نجم شمال إفريقيا من طرف الطبقة العاملة من المهاجرين أمثال مصالي الحاج، بناي واعلي، أعمر لعيماش و العمال الشباب الآخرون الذين كانوا يعملون في المصانع الفرنسية في عام 1926. بعدها تأسيس حزب الشعب الجزائري في عام 1936 نيابة عن نجم شمال افريقيا.

غيرت الحرب العالمية الثانية من طبيعة الهجرة بإلغاء حركة الهجرة الحرة، و أصبحوا الناس يتحركون تحت الرقابة العسكرية على شكل دفعات منظمة. حيث تشير الأرقام إلى إنخفاض مستمر في عدد المهاجرين و كذا إرتفاع في حركة الرجوع إلى البلد الأصلي. إلاّ سنة 1942 شهدت نوع من الارتفاع الراجع إلى عملية اقحام الجزائريين في الجيش الفرنسي. تبقى الحالة على نفسها إلى نهاية الحرب لترتفع الأرقام من جديد، حيث تشهد السنتين1946 و 1947 ارتفاع مذهل في الذهاب. تتميز أيضا هذة المرحلة بذهاب الجزائريين إلى ألمانيا لكون فرنسا أنذاك تحت حكومة فيشي الموالية للنظام النازي اذ احصي 8000 جزائري تعمل لصالح المؤسسات الصناعية و التجارية و المنظمات المختصة في جلب العمال الجزائريين مثل CENTRALEG و الحقيقة أن الألمان يستفيدون من خدمة الجزائريين بصفة غير مباشرة [1]

غداة الحرب العالمية الثانية تبين أنّ من الاهتمامات الأساسية للحكومة الاستعمارية هي تزويد الاقتصاد الفرنسي باليد العاملة الضرورية لإعادة البناء في إطار مشروع التحديث والتجهيز. واليد العاملة الوطنية غير كافية لانجاز هذا المشروع مما أدّى بوزارة العمل الفرنسية إلى إدخال عمال من شمال افريقيا و ايطاليا. [2]

ومن الأهمية، التأكيد على ميزة أساسية وهي أن الحرب العالمية الثانية أسست تنظيما عسكريا للهجرة. بمبادرة من الحكومة وأرباب العمل الفرنسيين تم إنشاء الديوان الوطني للهجرة في 02 نوفمبر 1945 بهدف تنظيم ومراقبة أعداد المهاجرين وفقا للحاجات الاقتصادية وتعويضهم للعمال الأصليين في الأشغال المتعبة والمنفرة. عرفت هذه المرحلة

1) RAGER (Jean Jacques), Op. Cite, p 15.

2) HERAN (François), Op. Cite, p. 14.

ازدهارا حقيقيا في حركة الهجرة نحو فرنسا. و تطابقت مع التحول الجذري للآلة للإنتاجية الفرنسية.

و بموازاة ذلك، في الجزائر، تواصلت سياسة المصادرة للملكية الصغرى للمواطنين، ما أثر في زيادة من حجم البطالة في وسط الفئة النشطة و بالتالي ارتفاع ظاهرة النزوح والهجرة ما بين 1945 و 1955. حيث سجلت أقلها في عام 1945و تقدر بـ577 مهاجر، وترتفع إلى 201826 مهاجر في عام 1955.[1]

و لكن مع بداية حرب التحرير الوطني أخذت الحركة في الانخفاض لتخوف السلطات الفرنسية الشديد من انتقال الحرب إلى أراضيها إذ سجلت 42379 مهاجر في عام 1958.[2]

و لكن بعد الإستقلال عام 1962، تدخل الجزائر في مرحلة جديدة من الهجرة في تاريخها. إذ كانت في عهد الإستعمار تمتاز بالضغوطات خاصة إبان الحربين العالميتين الأولى و الثانية أين كانت الهجرة مرغمة و ملزمةلإقحام الجزائريين في الحرب، فإنّ عهد الإستقلال يتميز بحرية التنقل للأفراد، تتأثر فقط بالقوانين و الإتفاقية الثنائية الخاصة بظاهرة الهجرة.

ففي "اتفاقيات إفيان" لوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 أدرجت بنود تحمي المهاجرين في فرنسا و كذلك احترام حرية الحركة من كلا الطرفين دون إزعاج إداري. ويشترط فقط بطاقة الهوية الوطنية.

لكن هذه المرحلة لم تمتاز بنفس النغم، بل هناك تذبذبات، تارة ترتفع و تارة تنخفض. في 10 أفريل من عام 1964، في إتفاقيات "تكاس قراوفال" بين الحكومتين الجزائرية

1) ALI MAZIGHI (Kamal), Op. Cite, p.197.

2) Ibid, p.197.

والفرنسية، تم تحديد الحجم السنو ي للمهاجرين إلى 12000 مهاجر سنويا، و هذا على حساب المتطلبات السوق الفرنسية للشغل.[1]

و في نفس السنة اشترط على السياح الجزائريين الراغبين في زيارة فرنسا دفع تذكرة سفر الإياب و امتلاك مبلغ مالي يقدر 200 فرنك فرنسي.

في اتفاقية 27 ديسمبر 1968 بين الجزائر و فرنسا يشترط الإقامة و إلزامية السكن للعمال المهاجرين الراغبين في جلب عائلاتهم إلى فرنسا، و يحدد خلالها العدد 35000 لمدة 3 سنوات، عند دخول السنة الرابعة يستلزم عقد اتفاقية أخرى لدراسة الوضع.

في هذه الأثناء، تبدأ الحكومة الجزائرية في اتخاذ إجراءات تحفيزية، كإنشاء أقسام استدراكية للّغة العربية لأطفال المهاجرين الر ّاغبين الر ّجوع إلى أرض الوطن.

بعد تأز ّم العلاقات السياسية بين البلدين بعد تأميم المحروقات في عام 1972 و أزمة النفط، اتخذت كلا الحكومتين إجراءات وقف حركة الهجرة: الجزائر في عام 1973 وفرنسا في عام 1974.[2]

كان انتعاش الاقتصاد الوطني الجزائري الذي كان يحتاج إلى اليد العاملة المؤهلة، من جهة و ومرور الدّولة الفرنسية من أزمة اقتصادية خانقة فرضت عليها تقليص عالم الشغل أدّت إلى فرض الخناق على حركة الهجرة بإلغاء التنقل من جهتين. لم تكتفي فقط الحكومة الفرنسية بعملية وقف حركة المهاجرين الجددبل انتهجت سياسة التحفيز للر ّاغبين في الر ّجوع إلى وطنهم الأصلي ، حيث قامت في عام 1977 بمنح مساعدة مالية تقدر بـ10000 فرنك فرنسي لكل راغب في الرجوع، بالشرط أن يتجاوز 5 سنوات إقامة في فرنسا.

اقترحت الكونفدرالية الفرنسية لأرباب العمل (CNPF) عل الحكومة في 17 جانفي 1978 بتقليص من عدد المهاجرين بمليون عامل. بعدها قامت الحكومة الفرنسية في عام

1) Ibid, p.193.

2) Ibid, p.194.

1980 بإصدار قانون "بونيت" الذي ينص على طرد كل المهاجرين الغير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية. و كذلك اتخاذ الإجراءات المشجعة لعودة 35000 عامل جزائري في 18 سبتمبر 1980.[1]

لقد كانت هذه السياسة فعالة نسبيا منذ سنة 1974. و أمام التوتر الأمني الذي كان يخيم على فرنسا بعد حرب أكتوبر 1973 قررت الجزائر تشجيع عودة قسم من مواطنينا وإدماجهم في الحياة الإقتصادية الوطنية التي كانت تعاني نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة، حيث قدّر عدد المهاجرين الذين رجعوا إلى الجزائر عامي 1975 و 1980 حوالي 80000 مهاجر. و لم تشمل المساعدة المالية الفرنسية –جهاز أنشأ في 30 ماي 1977 و ألغي في 25 نوفمبر 1981– المحفزة على العودة إلاّ 3515 جزائري.

و بعد الإنخفاض المسجل إلى غاية 01 جانفي 1980 ارتفع عدد المهاجرين من جديد في سنة 1981 و أصبح يمثل 5/1 (خمس) سكان الأجانب في فرنسا. يأتي في المرتبة الثانية بعد الجالية البرتغالية.

وقد أدّت الأزمة الرّاهنة الى الضغط على الأجور و ظروف العمل و تفاقمت نسبة البطالة خاصة في أوساط الجالية الجزائرية (8 %) الذين يواجهون صعوبات إدارية عديدة للاعتراف بحقوقهم الاجتماعية. التحق عدد كبير من المصابين في حوادث العمل دون التمكن من تسوية مشاكلهم مع صندوق الضمان الاجتماعي كما ينبغي. زيادة على ذلك يتم حساب تعويضاتهم انطلاقا من أجورهم المنخفضة عموما.[2]

تدخل الجزائر بعد سنة 1985في مرحلة جدّ صعبة تتميز بأزمة اقتصادية جرّاء انحطاط أسعار البترول في الأسواق العالمية لكون الاقتصاد الوطني يرتكز أساسا على مداخل المحروقات ب 98 %. تسبب بعدها في تدهور القدرة الشرائية للمواطن. و تفشي عدة آفات اجتماعية كالمخدرات و السرقة و العنف الاجتماعي. تليها بعد الأزمة السياسية و الأمنية التي خلقت حالة هستيريا في نفسية المواطنين.

---

1) Ibid, p.195.

2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 16–17.

نمت رغبة الهجرة بشكل مفزع في حضن كل هذه الأوضاع خاصة إلى الدول الأوربية. فحسب الإحصائيات الواردة من الإدارة البريطانية، أنّ 100000 جزائري طلبوا لجوء سياسي في ظرف عشر سنوات بين 1993 و 2003 في عدّة بلدان أوربية: كألمانيا بـ41400 طلب، فرنسا 19623 طلب، بريطانيا بـ11622 طلب.[1]

و حسب المعطيات الواردة من الوزارة الخارجية الجزائرية أن عدد الرعايا المسجلين إلى غاية 31 ديسمبر 2002 على مستوى المراكز القنصلية بلغ 1292450 فرد منهم 874836 يبلغ عمرهم 18 سنة فأكثر، أي 67 % منهم. و معظمهم يتواجد في أوربا وبالنسبة 85 %.

تقلصت حصة السكان الجزائريين "الأجانب" في فرنسا من نسبة 21,7 % عام 1982 إلى 14,61 % في عام 1999. و يعود هذا الانخفاض إلى ظهور اتجاهات أخرى للهجرة كأمريكا الشمالية –الولايات المتحدة الأمريكية و كندا– و دول أوروبية أخرى: ألمانيا، انجلترا، اسبانيا.

إضافة إلى هذا يتبين أن الوجهة الفرنسية في السنوات الأخيرة مملوءة بالعوائق التي تعرقل كثيرا الحركة الهجرية.

أوّلا، القوانين الصارمة التي فرضتها الإدارة الفرنسية كقانون فرض التأشيرة على الجالية الجزائرية في سنة 1986.

ثانيا، إلغاء بطاقة الإقامة ذات الصلاحية 10 سنوات بعد إصدار قانون "باسكوا" في عام 1993.

و أخيرا، في عام 2003 تم إصدار قانون "ريزيلدا" الذي ينص على مكافحة الهجرة السرية و تشديد المراقبة عليها.

---

1)HAMMOUDI (Souhila) : « 100000 algériens ont demandé l'asile politique » , Le Quotidien Liberté, 12 juin 2005, p.5.

رغم كلّ هذا التضييق إلاّ أنّ حركة الهجرية الجزائرية تبقى معتبرة، إذ تبلغ، حسب التقديرات، 4 مليون.[1]

بعد كلّ هذه التضييق، يلجأ الشباب الذين لم يتوفروا على الشروط الإدارية المطلوبة إلى وسيلة أخرى و هي الهجرة السر ّية في مختلف أشكالها.رغم أنّ هذه الظاهرة من المستحيل تقييمها بدقة إلاّ أنّ بعض المؤشّرات توحي بمدى ارتفاعها. و هذا من خلال إجراءات التسوية التي تقوم بها البلدان المستقبلة لهذه الفئة، حيث بلغ عدد الملفات المرشحة للتسوية في عام 1998 في كل أوربا 130000 طلب.[2]

2- اتجاه الهجرة الخارجية الجزائرية:

تميز ت تغيرات كبرى جاليتنا الوطنية المقيمة في الخارج، في أوربا أساسا، على عدّة مستوياتأنّ عددها في ارتفاع يبلغ أرقام تبعث على القلق – و ذلك حتى في التسعينات حيث كانت البلدان الأوربية تتوقع قدوم قوافل من اللاّجئين الفارين من بلدانهم" – و لكن خصوصا على مستوى الجانب الاجتماعي و المهني للمهاجرين الجدد.

و إلى جانب هذا التحول الذي تشهده جاليتنا التي أصبحت تقيم على نحو مستمر في مختلف البلدان المستقبلة داخل الإتحاد الأوربي لأنّ عملية إعادة هيكلة عميقة ذات طابع اجتماعي و مهني يميز أيضا هذه البلدان التي تستقبل بهذا الشكل العديد من السكان القادمين من عدّة جهات.

وابتداء من السبعينات عقّدت مختلف الأزمات الاقتصاديةالمتو الية التي زعزعت هذه البلدان سوق العمل الذي لم يصبح قادرا على استيعاب الطلب كلّية. و ترتب على ذلك سياسات تضييقية على الهجرةو المهاجرون.

---

1) GILBERT (Meynier), « Après l'indépendance : Les relations tumultueuses entre l'Algérie et la France », Histoire de l'Algérie coloniale, LA DECOUVERTE, Paris, 2012, p. 682.

2) HERAN (François), "Bulletin mensuel d'information" Population et société, Institut national d'études démographiques, N° 397, janvier 2004, p 28

"تطوّر الأزمة الاقتصادية ابتداء من عام 1974، أسفرت على ارتفاع البطالة التي جعلت من الصعب قبول اقتصاديا و اجتماعيا قوى عمل جديدة، حتى استخدام عمال أجانب، مما أدّى إلى قبول الأوربيون ممارسة الأعمال الشاقة و المنفرة التي كانت تمارس من طرف عمال أجانب."[1]

انعكست هذه الأوضاع على وضعية الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، حيث شهدت تضييقات قانونية و سياسات تحدّ من حجم الوفود. في هذه المرحلة ظهرت اتجاهات أخرى للهجرة الجزائرية كأمريكا الشمالية و البلدان الأوربية الأخرى.

و بالفعل يعود توافد المهاجرين الجزائريين بشكل متزايد نحو أوربا و أمريكا الشمالية منذ بداية السبعينات بتوافد الكفاءات العلمية في إطار التكوين بالدرجة الأولى. و بعدها شملت كلّ الفئات مع تصعيد الأزمة المالية منتصف الثمانينات و تزداد ترتفع مع بداية التسعينات حيث بدأت بوادر الأزمة الأمنية تطفو إلى السطح.

رغم الضباب الذي يتميز حجم الجالية الجزائريةفي الخارج إلاّ أنّ الأرقام تشير إلى تواجد الجزائريين بكثرة في السنوات الأخيرة في القارة الأمريكية، إذ يبلغ عددهم حوالي 26836 جزائري.

يتجه المهاجرين الجزائريين في معظمهم نحو أوربا و أمريكا الشمالية منذ بداية التسعينات أساسا إلى تصعيد اللاتسامح و التطرف المسلّح، إذ حسب الإحصائيات المسجلة أنّ 95% منهم يتجهون نحو أوربا و بالأخص فرنسا التي تعتبر كأقدم البلدان المقصودة من الجزائريين.[2]

---

1) BENACHENHOU (A.), « Les vrais enjeux de l'émigration maghrébine en Europe » L'émigration maghrébine en Europe : Exploitation ou coopération, CREA, SNED, Alger, Sans date, p 77

2) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، الجالية الجزائرية في الخارج، الدّورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997، ص 18-19، ص 19.

الجدول رقم 06 يوضح توزيع الجالية الجزائرية في الخارج حسب البلدان المستقبلة[1]

	البلد	عدد المهاجرين
أوربا	فرنسا	932 275
	بلجيكا	18 166
	ألمانيا	9 018
	ايطاليا	5 753
	انجلترا	15 000
	اسبانيا	7 079
	السويد	2 907
	سويسرا	2 924
أمريكا الشمالية	كندا	10 080
	الولايات المتحدة	3 853
البلدان المغاربية	تونس	30 000
	المغرب	25 000
	ليبيا	4 988
الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	1 796
	الإمارات العربية المتحدة	1 301
	سوريا	1 731
	لبنان	733
	مصر	506
	العراق	129

خلافا عن الهجرة التي عرفها المجتمع الجزائري في بداية القرن العشرين التي تخص اليد العاملة العادية التي اختارت الهجرة كحل لمحاربة الفقر و الحرمان الذي فرض على

1) نفس المرجع، ص 18-19.

الجزائريين في ذلك الحين. أما في وقتنا الراهن تمس هذه الهجرة إلى حدّ كبير المثقفين (صحفيون، كتاب، إطارات الإدارة و المؤسسات الإقتصادية) مما يدل على بداية حركة هامة لهجرة الكفاءات الوطنية، التي اختارت الهجرة لعدّة أسباب من بينها التهميش الذي فرض عليهم من طرف المجتمع بصفة عامة و السلطات الحاكمة بصفة خاصة.

يقدّر عدد الجزائريين الذين غادروا التراب الوطني بين سنة 1991 و 1996 حوالي 420000 من بينهم عدد كبير من الإطارات التابعين لمختلف القطاعات الاقتصادية والإجتماعية و الثقافية، حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

بعدما كانت الهجرة الجزائرية تخص الذكور بـ95 % في السنوات الماضية، أصبحت اليوم تعرف تقريبا توازن الجنسين إذ بلغت نسبة الرجال حوالي 59 % مقابل 41 % للنساء في عام 1990.

و يعيد التجمع العائلي في السنوات الأخيرة إعادة تشكيل بنية السكان المهاجرين دون أن يغير وضعيتهم الإجتماعية، و تقوم السياسات الوطنية و مختلف القوانين المترتبة على ذلك بإبراز الأصل المغاير لهؤلاء المواطنون الجدد من خلال الوضع المتصل بمكان ميلادهم، مما يترك الآنطباع بأنّهم دحرجوا إلى وضع المواطنين من الدّرجة الثانية، حتى لا يقال أنّهم يعتبرون مهاجرين، من حيث المعنى الأصلي و الصريح للفظ.

و قد أدّى الإستقرار و التجمّع العائلي إلى ظهور بنية جديدة في تشكيلة المهاجرين وهذا بتزايد كبير في نسبة الشباب بحيث بلغت نسبة الذين تقلّ أعمارهم عن 25 سنة ب 45% و تناقص فئة الذين تفوق عمرهم عن 55 سنة (الجيل الأوّل) بأقلّ من 8 % بسبب عاملي الوفاة و العودة إلى أرض الوطن.

و تبوّءت في الوقت الحاضر سياسة الهجرة و الإندماج مكانتها كاملة ضمن السياسة الأوربية. واصبح التنسيق بين الدّول الأعضاء حقيقة واقعة منذ اتفاقات شنغن حول حرية تنقل الأشخاص في داخل هذا الفضاء. و مع ذلك يجوز للإتّحاد الأوربي إعداد السياسة المتعلّقة بالمجموعة في هذا المجال، ضمن جميع جوانبها، مع مراعات السياسات الوطنية التي تظل المصدر الرئيسي.

3- أسباب الهجرة الخارجية في الجزائري:

تشبه الظاهرة الإجتماعية الظاهرة الفيزيائية، مما أدى بعض علماء الإجتماع باعتبار علم الإجتماع "بعلم الفيزياء الإجتماعي" *(la physique sociale)*. من هذا الجانب يمكننا تشبيه ظاهرة الهجرة الخارجية بالظاهرة المغناطيسية في علمالفيزياء التي تتحرّك فيه الكتل المعدنية في الحقل المغناطيسي مكان إلى آخر لكون الأوّل ذو عوامل طاردة والثاني يتميز بعوامل جاذبة.

فالمهاجر الدّولي ينتقل من البلدان التي تطغى عليها العوامل الطاردة للسكان. منها نجد العوامل الإقتصادية بما فيها انخفاض القدرة الشرائية، ارتفاع أزمة الشغل و السكن. العوامل الديموغرافية تجعل من ارتفاع نسبة المواليد إلى ارتفاع في فئة الشباب التي بدورها ترفع الضغط على عدّة مرافق الحياة و عند حدوث أزمة اقتصادية تصبح هذه العوامل الديموغرافية عائقا على سير الحياة المطمئنّة في المجتمع، وارتفاع نسبة الفئات الشابة يعني ارتفاع في حاجياتهم اللازم إشباعها. و تؤدّي العوامل التاريخية إلى رسم نوع من المسار التاريخي في ظاهرة الهجرة التي تبدأ، أولا اقتصادية و تصبح بعدئذ بثقافة الهجرة وتخلق فيما يعرف "ببؤرة الهجرة" (*le foyer de l'émigration*). و المناطق التي عرفت بالهجرة في الجزائر ما زالت تبعث بالعديد من أبنائها الى المهجر أمثال منطقة القبائل، سطيف و تلمسان التي تعرف بارتفاع كثافتها الهجرية.

بدون أن ننسى مدى تأثير العوامل السياسية على استقرار الأفراد. فعدم الإستقرار السياسي في البلد و انعدام التسيير لراشد لأموره قد يؤدّي بهم إلى النفور منه و خاصة الطبقة المثقفة. كما لا ننسى الجانب الآخر من المعادلة و هي العوامل الجاذبة التي تؤثر على الأفراد للإتجاه إلى البلدان المتقدّمة الأوربية و أمريكا الشمالية و هذا لوفرة الشروط الملائمة للحياة المطمئنّة.

كل هذه العوامل تؤثر على الأفراد لإتباع طريق الهجرة و التخلي عن بلده الأصلي أملا في حياة أفضل. لهذا بعرض هذه الأسباب بالتفصيل.

3-1 العوامل الإقتصادية:

إنّ التقسيم الدّولي للعمل بين الدّول الصناعية الغنية و الدّول السائرة في طريق النّمو التي لديها فائض اليد العاملة ليس عامل الصدّفة. فالدّول الغنية التي كانت استعمارية جلبت رأسمالها من الدّول المتخلفة التي كانت مستعمراتها.

لم يكن يرغب سكان الدّول المتخلّفة في الهجرة في البداية عمال، و لكن القوات الاستعمارية هي التي أرغمتهم بالقوة على ذلك. فمثلا، فرنسا مارست القوّة خلال و بعد الحرب العالمية الأولى لجلب المهاجرين من مستعمراتها الإفريقية لغرض استبدال اليد العاملة الفرنسية التي دخلت في الحرب.[1] و لكن بعد استقلال هذه الدّول المستعمرة تغيرت المعطيات السائدة و أصبحها مواطنيها يختارون سبيل الهجرة بمحض إرادتهم نظرا لنقص في الظروف المعيشية. لكن المشاريع المتعدّدة التي تهدف إلى إعادة بناء إقتصادهم بعث في نفوس الأفراد الراحة و الإطمئنان و الأمل في مستقبل أحسن. إلاّ أنّ الأزمة الإقتصادية العالمية لنهاية السبعينات و بداية الثمانينات أسقطت الستارات على حقيقة الواقع الإقتصادي الني ظهر متحسن إلاّ أنّ حقيقته غير ذلك. حقيقته كذلك العملاق الواقف على أرجل من الطين. "عرف الاقتصاد الوطني لعدّة بلدان عالم الثالث مرحلة عدم الاستقرار. فلوحظ عام 1995 في معظم أنحاء العالم هناك انخفاض في النّمو الاقتصادي."[2]رغم ظهور مؤشّرات توحي بإقلاع المكينة الاقتصادية إلاّ أنّ مختلف الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون الدّولة الجزائرية لم تكن في مستوى الهدف المنتظر.

زيادة على مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية التي رمت بكل ثقلها ابتداء من عام 1983 مع انخفاض أسعار المحروقات في بلدان منظمة الدّول المصدّرة للبترول (OPEP) حيث انخفضت أرباح الجزائر بقيمة 2 مليار دولار أمريكي تأتي هشاشة وضعف الإقتصاد الوطني. انخفضت مداخيل الصادرات بـ6,5 مليار دولار أمريكي، بعد

1) Peter (stalker), Op Cit, p.34.

2) Conseil de l'Europe, Conférence méditerranéenne sur « la population, les migrations et le développement », Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996

انخفاض سعر البترول من 26 دولار إلى 7 دولار للبرميل في صيف 1986. زيادة على هذا، انخفضت قيمة الدولار الأمريكي. كلّ هذا تسبب في تقلص الطاقة الوطنية للاستيراد.

بعد مباشرتها برنامج الإصلاحات في بداية الثمانينات، تجد الجزائر نفسها عرضة لعدّة مؤثرات هذه الأزمة، منها اضطراب السوق العالمي للبترول، عدم استقرار الدولار الأمريكي، اضطراب قطاع الإنتاج و التجارة و انخفاض وسائل الدّفع. و حتى معدّل نّمو الإنتاج خارج المحروقات انخفض إلى "7 %.مما أدّى بالدّولة الجزائرية إلى التراجع عن بعض النقاط المندرجة في البرنامج الخماسي، كخلق 150000 منصب شغل، رفع الأجر بـ13% و تحسين القدرة الشرائية بنقطة واحدة.

مست هذه الأزمة الإقتصادية كلّ قطاعات الإنتاج، منها الصناعة، الزراعة والتجارة. أثرت سلبا على الإنتاجية، الإستثمار، الإدّخار، العمل، الأجر، أسعار مبادلات الجزائر الخارجية."[1]

يظهر الإقتصاد الجزائري بالنسبة للمراقبين و الفاعلين الإقتصاديين كورشة مفتوحة غير منتهية، دائما في تجريب و تطبيق الطرق و النظم الإقتصادية دون جني أي نتيجة منتظرة.

بعد الإستقلال انتهجت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تطوّر في حضن السياق المالي العالمي جدّ مرتاح، تحكمت الحكومة بشكل مضبط في السوق التجاري واستطاعت أن تفرض الإستقرار في الأسعار خاصة المواد ذات الإستهلاك الواسع. كانت المعيشة سهلة على المواطنين نظرا للتحكم في سوق العمل.

بعدها تلت مرحلة إعادة هيكلة المكينة الإقتصادية الوطنية التي أصبحت لا تتماشى مع التغيرات الإقتصادية العالمية في ظل العولمة و اقتصاد السوق. و يعتبر السوق بمثابة المرآة الأولى التي تعكس الحالة الصحية للاقتصاد.ليس تجاوزا إن قلنا أنّ الجزائر

1) Les médias associés, Algérie 30 ans situation économique : Bilans et perspictives, ANEP, Alger, 1992, pp 19-20.

تعيش على هامش التطوّرات الاقتصادية العالمية و أنّ الأحوال المعيشية لأغلبية سكانها بالغة الحرج و المرارة و القسوة و أنّ أوضاعها الاقتصادية تجاوزت في تدهورها حدود الركود والانكماش.

و إذا رجعنا إلى معايير تصنيف الدّول من ناحية التطوّر، فإنّ أغلبية الجزائريين يندرج تحت توصيفات التخلّف الإقتصادي و التكنولوجي و الحضاري و هي انعكاس للتخلّف السياسي و الإجتماعي و الثقافي. "تظهر الطرق في العاصمة ليلا بوجه بائس و تعيس حيث يتوزّع على الأرصفة المئات من الذين لا يملكون مأوى"[1]. و هي أوضاع يمثّل استمرارها الخطر بعينه و تحشد أبعاد الطوفان الجارف الذي يهدّد الجذور و الأصول بالإقتلاع و الدّمار.إنّ الإسمنت شوّه منظر المحيط كالورم في الوجه و كثرت البنايات العشوائية التي تجعل الأحياء بدون هوية و لا تبعث أيّ ارتياح في نفوس المواطنين...لا يوجد مرافق عمومية لتسلية المواطنين، حتى و لو أنّها تقع في قلب العاصمة"[2] و لا تعكس هذه الأوضاع قضايا الفقر المادي فقط و لكنّها تعكس قضايا الفقر الحضاري حتى في ظل توفر الغنى و الرفاهية مما يؤكد في النهاية و البداية أنّها قضية البشر و المناخ الذي يتعاملون من خلاله و إنّه مناخ خانق للحياة و الإزدهار لإنّه خال من القدرة على ممارسة الحرية المسؤولة.[3]

أما في مرحلة بداية الألفية الثالثة (2000) شهدت الجزائر تحسن في الاقتصاد بارتفاع مداخيل التجارة الخارجية التي تبقى دائما مرتبطة بالمحروقات ب97 %. فالحصيلة المصاغة تلمح إلى الإيجاب. تحققت نتائج جد حسنة جراء تحسن الظروف المالية وارتفاع الاستثمارات في مجالات التنمية. "الدخل الداخلي الخام (PIB) استقر في 9374 مليار دينار (أي 135,3 مليار دولار أمريكي) في عام 2007، فهو في زيادة بالنسبة للعام السابق 2006 ب 3 %، و 6 % خارج مجال المحروقات.

---

1) MENTOURI (Djamel), « Voyage au bout de la detresse », Midie Economie, N°01, du 21/12/2006, P 33.

2) Ibid, p.34

3) مسعد (محي محمد)، المجتمع العربي و أهم تحدّيات العولمة، الكتاب الثاني: التحدّيات الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2004، ص 26.

حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية المالية للبلاد قدّرت مداخيل صادرات الجزائر من المحروقات ب 59,3 مليار دولار أمريكي في 2007... أما احتياطات الصرف بلغت 126 مليار دولار في أفريل 2008.

نشاط معظم القطاعات الاقتصادية هي في نمو ايجابي. قطاع البناء و الأشغال العمومية سجل نمو 9,5 %، الخدمات 6,8 % و قطاع الزراعة سجل نمو 5 % بالنسبة إلى عام 2006. القطاع الصناعي هو في انحطاط، لم يسجل إلاّ 0,8 %.

يبقى التضخم في الجزائر متحكم فيه إذ يقدّر 4,4 % في عام 2007. لكنّه يؤثر على حياة السكان مما أدّى الى ارتفاع أسعار المواد الضرورية. لولا تدخل الحكومة بإنشاء هيئات لتمويل و مساعدة الشعب على اقتناء هذه المواد.

أما الاستثمارات الأجنبية فهي تصل بالقطرات (تحت مليار دولار في عام 2007) ومعظمها تصب في قطاع المحروقات بـ97 %.

حسب الخبراء في الميدان أنّ اقتصاد الجزائر هو في نمو لكن بدون تنمية. فالأموال الضخمة الناجمة من المحروقات جعلت الجزائر أن تعتاد على عادة سيئة و هي استيراد كل شيء من الخارج. ما جعل فاتورة الواردات في المواد الغذائية لوحدها تبلغ 5 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص المؤشرات الاجتماعيةفإنّ البطالة انخفضت إلى 11,8 % من مجموع السكان النشطين."[1]

وضعية الشغل في الجزائر:

لفهم بطريقة واضحة رهانات الشغل خلال المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق علينا انتهاج، و لو عبورا طريقة، التحليل الرّجعي.

1) Fayçal Abdelaziz, « L'économie Algérienne : croissance sans développement », Revue L'ACTUEL, N°96, Octobre 2008, pp 06-07.

خلال المدّة (1967-1993) قامت الدّولة الجزائرية بإنشاء حوالي 2,4 مليون منصب شغل. 32 % منهم يتمركزون في القطاع الثلاثي "الخدمات" و 27 % في قطاع البناء والأشغال العمومية و 20 % في قطاع الصناعة. إلى غاية 1989 استوعب القطاع العام لوحده 72 % من العدد الإجمالي للعمال. و عند تقهقر هذا الأخير، طفى القطاع الموازي على السطح و أصبح يستخدم 980000 عامل.

انخفض الشغل في عام 1987 ما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة إلى 22 % أي ما يعادل 1,2 مليون بطال . والأغلبية منهم شباب بـ75 %.[1]

و انقلبت وضعية الشغل في الجزائر في فترة (1993- 1996) بسياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث أصبح إلغاء مناصب الشغل وسيلة للتعديل المالي للحكومة. خلال هذه الفترة لم يكن أية فرصة، تقريبا، لخلق مناصب الشغل. و في نفس الوقت، استمرت الفئة النشطة للسكان في النّمو إذ وصلت إلى غاية عام 1996 إلى أزيد من 7 مليون فرد.

عرف النّشاط الاقتصاد خلال عشرية الأزمة أدنى مستوياته و الرّكود في عملية النّمو، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 10 % في عام 1990 إلى 25 % في عام 2001. وازداد الطلب على الشغل باستمرار إذ قدّر 93000 طلب في العام. و في نهاية المرحلة، أحصي 260000 شخص تقدّم بطلب إلى سوق العمل. و أمام هذا التضخم في سوق الشغل و باعتبار أنّ النّشاط الاقتصادي خارج المحروقات في انخفاض، تعقدت مهمّة تسيير الشغل و تبيّن عدم اكتفاء البرامج المفتعلة.

الحلول لا يبدو أنها كافية لحل إشكالية البطالة ومنها على سبيل المثال عقود ما قبل التشغيل التي لا تعتبر مناصب شغل حقيقية و دائمة و إنما مجرد حلول مؤقتة تمكن هؤلاء الشباب من اكتساب" الخبرة "التي تعتبر أحيانا عائقا أمامهم للحصول على عمل، في ظل اشتراط العديد من المؤسسات العمومية و الخاصة .و تزيد ممارسات أخرى على غرار المحسوبية و الرشوة للحصول على عمل من متاعب هؤلاء. و قد ساهم في زيادة

1) Les médias associés, Op cite, p.20.

نسبة البطالة بين خريجي الجامعات" القطيعة التي حدثت بين المؤسسة التعليمية والمؤسسات الاقتصادية.[1] حيث يتخرج الآلاف من الطلبة في فروع يقل عليها الطلب في السوق الوطنية، و النتيجة انضمامهم إلى فئة البطالين. و في المقابل تعاني الدول المتقدمة من نقص اليد العاملة العالية الكفاءة لانخفاض معدلات الخصوبة فيها مما يتيح فرصا للعمل هي عوامل جذب للكفاءات الجزائرية العاطلة.

الجدول رقم 07:يمثل تطوّر سوق الشغل من 1990 إلى غاية 2001[2]

السنة	طلب الشغل	المناصب المنشأة
1990	229845	78783
1991	158875	53922
1992	170709	44815
1993	153898	43031
1994	142808	44205
1995	168387	48695
1996	134858	36768
1997	163800	27934
1998	166299	28192
1999	121309	24726
2000	101520	24533
2001	99913	25662

2-3 الأسباب الاجتماعية:

لا يمكن الحديث عن الهجرة في الجزائر دون ذكر الإستعمار الفرنسي. إذ ترجع الحركات الهجرية الأولى عن طريق « SENATUS CONSULTES » ، بعد تجريد المواطنين من ممتلكاتهم العقارية و الأراضي الزراعية الخصبة. الإستعمار دفع الجزائريين إلى الهجرة أوّلا لخدمة الجيوش الإستعمارية و ثانية، للعمل في المركبات الصناعية.

---

1) جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية حول "هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟" إدارة السياسات السكانية و الهجرة، القاهرة، 2008، ص25

2) HASSAM (Fodil), Chronique de l'économie algérienne, vingt ans de réformes libérales 1986-2004 : Les chemins d'une croissance retrouvée, L'ECONOMISTE D'ALGERIE, Alger, 2005, p 171.

فحسب عبد المالك صياد: "تعتبر الهجرة هو نتيجة التخلّف و التعبير الظاهري، و لا يفسر إلاّ بربطه مباشرة بعلاقة سيطرة الدّول الغنية (البلدان المستقطبة) على البلدان الفقيرة (البلدان المهاجر منها)و..بالرّجوع إلى الأصل فإنّ الهجرة هي وليدة الاستعمار مباشرة و هو الذي تسبب في التخلّف."[1]

قد بلغت نسبة مصادرة الأراضي في المجموع 40 % من التراث العقاري مما أدّى الى تزايد هام للكثافة السكانية في بعض المناطق الأمر الذي يفسر بروز ظاهرة مبكرة وجماعية للهجرة نحو فرنسا و البلدان المغاربية المجاورة و كذلك نحو سوريا و بلدان عربية أخرى.

لقد تسارعت حركة الهجرة الجزائرية باتجاه فرنسا ابتداء من سنة 1914 و شهدت تزايدا مستمرا إلى غاية سنة 1924 و بلغ عدد السكان المهاجرين في فرنسا آنذاك 100000نسمة و تعتبر المرحلة التصاعدية الأولى لهذه الحركة، تلتها حركة مستقرة نسبيا بين سنتي 1925 و 1930.[2]

و إذا كانت الهجرة الخارجية للجزائريين متجهة الى أوربا أساسا بالأخص فرنسا إذ بلغوا 1101300 مهاجر في عام 2002 أي بمعدّل 85 %[3] من مجموع المهاجرين الجزائريين. وهذا لم يأتي من العدم أي هناك نمو لثقافة الهجرة. الهجرة كفعل أصبح ثقافة منتشرة وسط المجتمع. فإذا قمنا بتحليل أصل المهاجرين، نجدهم ينتمون إلى المناطق المعروفة بهذه الظاهرة التي تسمى "مناطق النشاط الهجري" *(le foyer de l'émigration)* منذ زمن طويل.

---

1) SAYAD (Abdelmalek), la double absence : des illusions des l'émigré aux souffrances de l'immigré, Edition LE SEUIL, Paris, 1999, p. 102.

[2]) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، نفس المرجع سبق ذكره، ص 27.

[3]) المجلس الوطني إقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول سياسات الهجرةفي أوربا أي رهانات؟ الدّورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص.58

الجدول رقم 08: يدل على توزيع المهاجرين حسب الولايات الأصلية[1]

ولاية الميلاد	السكان	العائلات	ولاية الميلاد	السكان	العائلات
ادرار	700 .	700 .	مستغانم	19610 .	14460 .
الجزائر	16110 .	4830 .	مسيلة	14680 .	9910 .
عنابة	9430 .	4140 .	وهران	1200 .	3280 .
باتنة	21670 .	16110 .	سعيدة	6790 .	1270 .
بشار	40 .	40 .	سطيف	67240 .	40760 .
بجاية	59340 .	30760 .	بلعباس	13690 .	4800 .
بليدة	12040 .	6190 .	سكيكدة	15150 .	9050 .
بسكرة	6330 .	5240 .	تمنراست	60 .	60 .
بويرة	11600 .	6980 .	تبسة	7160 .	5880 .
قسنطينة	15890 .	11430 .	تيارت	3400 .	3130 .
جلفة	710 .	710 .	تيزي وزو	44400 .	23440 .
الشلف	13160 .	16460 .	تلمسان	56800 .	22260 .
قالمة	20270 .	16300 .	ام البواقي	619 .	/ .
الأغواط	660 .	360 .	مولودين بفرنسا	389600 .	4830 .
معسكر	3240 .	1020 .	ناحية أخرى	10500 .	250 .
مدية	2990 .	810 .			

من خلال الجدول رقم 08 نجد أن الولايات الجزائرية لم تمثل بالتساوي، إذ نجد 4 ولايات سطيف، تيزي وزو، بجاية و تلمسان تمثل 47,8 % من المجموع.

كذلك، نفس المجموعة من الولايات التي ذكرناها سابقا: تيزي وزو، تلمسان، بجاية وسطيف تستحوذ على 65 % من عدد المهاجرين المولودين بفرنسا. و إذا كانت هذه الولادات تنحدر من هذه الولايات، يعني كثافة ظاهرة الهجرة فيها.

[1] INEAP ; L'émigration algérienne en France : situation sociodémographique et économique des émigrés, Alger, Août 1982, pp 18-19.

الجدول رقم 09 يوضح عدد الأطفال المولودين بفرنسا و أصل أبائهم في الجزائر[1]

أصل رب الأسرة	عدد المواليد بفرنسا	أصل رب الأسرة	عدد المواليد بفرنسا	أصل رب الأسرة	عدد المواليد بفرنسا
أدرار	3300 .	قالمة	7570 .	سطيف	53790 .
الجزائر	2383 .	جيجل	7094 .	سيدي بلعباس	6295 .
عنابة	3441 .	الأغواط	26 .	سكيكدة	9968 .
باتنة	7576 .	معسكر	1742 .	تبسة	5095 .
بجاية	50568 .	مدية	2011 .	تيارت	2350 .
بليدة	2589 .	مستغانم	12109 .	تيزي وزو	46855 .
بسكرة	13177 .	مسيلة	14313 .	تلمسان	78207 .
بويرة	12251 .	وهران	3612 .	تمنراست	60 .
قسنطينة	8895 .	أم البواقي	5696 .	المولودين بفرنسا	15750 .
الشلف	11166 .	سعيدة	1760 .	المناطق الأخرى	

مع ذلك، معظم المهاجرين المقيمين بفرنسا يتوزعون على 04 ولايات حسب الترتيب النسبي: تلمسان 17,5 %، بجاية 15,7 %، سطيف 10,3 % و تيزي وزو 8,9 %. أخذت هذه النسب حسب السكان المقيمين المولودين بفرنسا إضافة إلى المقيمين المولودين بالجزائر في 01 جانفي 1980[2]. أما الولايات الأخرى لم تعرف الهجرة بهذه الدرجة و تبقى جاليتها غير معتبرة. و إذا كانت الولايات الأربعة الأولى تعرف ارتفاع نسبة الهجرة فإنّه يرجع لكون الظاهرة قديمة فيها يرجع الى بداية الاحتلال الفرنسي لبلادنا مما يجعلها تعرف ببؤر الهجرة. حيث عاشت قساوة الحياة و ندرة فرص الشغل فيها.

في البداية كانت الهجرة فردية، تخص الأفراد الدين يعانون الحرمان، بعدها تغير شكلها ليصبح عائلية تحت صيغة التجمع العائلي.

1 Ibid, p. 19

2 Ibid, p. 22.

3-3 العوامل الديموغرافية:

العامل الآخر الذي الذي يؤثر على الحركات الهجرية هو يتعلّق في الخلل في التوازن بين النّمو الديموغرافي بين الدّول الغنية التي تنمو شعوبها ببطئ و الدّول الفقيرة التي تنمو شعوبها بسرعة. حسب التقديرات الدّول الغنية المصنّعة لآ تنمو إلاّ قليلا من 1,2 مليار إلى 1,35 مليار نسمة بين عام 1990 و عام 2025، بينما البلدان المتخلّفة فإنّها تتضاعف بكثير من 4,75 مليار نسمة إلى 7,5 مليار نسمة .[1]

البنية السكانية للمجتمع الجزائري تتكوّن من نسبة عظمى شباب رغم تأثره بسنوات الإضطرابات الإجتماعية (التسعينات). حوالي 32,8 % من السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة في عام 2002. بعدما كانت تمثل 22,5 % في عام 1966.

الجدول رقم 10: يمثل تطور فئة الشباب [15-29] سنة بين 1966 و 2002 [2]

السنوات	1966	1977	1987	1998	2002
فئة الشباب 15-29 سنة %	22,5	24,7	27,6	30,6	32,8

مرحلة الإنتقال الديموغرافي التي بدأت في منصف السبعينات اختفى نسبيا لسبب ارتفاع ظرفي لمعدّل الولادات بين 1970 و 1985 الناتج من ارتفاع في معدّل الزواج. ولكنه انخفض معدّل النمو الطبيعي للسكان الى أزيد من 2 % في عام 1995 إلى 1,43 في عام 2000 و 1,69 في عام 2005.للمرّة الأولى بعد الاستقلال يسجل معدل منخفض أقل من 3 %. فمعدّل الولادات ينخفض إلى 20 ‰ في عام 2000 بعدما كان مرتفعا أكثر من 35 ‰ في عام 1980، و بعدها يسجل ارتفاعا طفيفا في عام 2005 ليصل إلى 21 ‰. فعرف الزواج في السنوات الأخيرة قفزة نوعية و هذا لاستدراك التأخر المتسبب من السنوات الصعبة التيمرّت بها البلاد. ابتداء من 2000 سجلت الحالة المدنية ارتفاع جوهري في عدد الزواج. معدّل الزواج ارتفع من 5,36 ‰ في عام 1998 إلى 8,5 ‰ في عام 2005.

---

[1]) STALKER (Peter), Op cite, p.31

[2]) HAMMOUDA (Nacer-Eddine), Le désir de migration chez les jeunes algériens, Institut universitaire européen, Italie, 2008, p.03

هذه الوتيرة المرتفعة في معدّلات الولادات و الزواج يرجع الى وصول الفئة المولودة بين 1975 و 1985، المرحلة المعروفة بالإنفجار الديموغرافي في تاريخ الجزائر المستقلة.

فبوصول هذا الجيل، عرفت الجزائر طلبات متعدّدة و حادّة في مختلف المجالات، الشغل، السكن، التعليم.

إلاّ أنّ التحقيق حول الصحة و العائلة الذي جري من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات في عام 2002، (حسب المعطيات التي يشير إليها الجدول الموالي)أنّ 88,2 من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة يعيشون في العزوبية. والنسبة ترتفع أكثر لدى الذكور و تبلغ 94,4 %. أي تقريب كل الشباب في هذه الفئة العمرية غير متزوجين.أما الإناث فهنّ انخفضت نسبتهنّ إلى 81,8 %.

و يرجع ارتفاع معدّل العزوبية لدى الشباب لكلا الجنسين و لكل فئات العمر الشابة والوسط الجغرافي ألى التراجع المعتبر لسن الزواج. فالشباب تحت 25 سنة ارتفع عنده معدّل العزوبية أكثر لسبب عامل التمدرس الذي عمل علىتأخير سنّ الزواج. و لكن ابتداء من سن 25 يبدأ معدل العزوبية ينخفض نسبيا، خاصة عند الإناث. فبعدما كان 84,0 % في الوسط الريف و 82,5 % في الوسط الحضري للذكور في فئة العمر 20–24 سنة ينخفض إلى 59,1 % في الريف و 55,4 % في الحضر في الفئة العمرية 25–29 سنة.

رغم انخفاضها النسبي عند الرجال فإنّ العزوبية تبقى مرتفعة في الوسطين الريفي والحضري 80,2 % و 86,6 % على الترتيبيتبين أيضا من خلال الجدول أنّ 97,0 % من البنات التي بلغن السن الأدنى للزواج (18 سنة) بقين عازبات.أما البنين فهم أكثر منهنّ اذ يبلغ معدّلهم 99,3 %.

الجدول رقم 11 يمثل نسبة العزوبية حسب الجنس و فئات العمر[1]

الوسط	فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
الريف	19-15	98,8	98,2	99,0
	24-20	98,4	84,0	91,3
	29-25	88,6	59,1	74,8
	المجموع	96,0	82,8	89,5
الحضر	19-15	99,8	98,1	99,0
	24-20	98,3	82,5	90,7
	29-25	80,2	55,4	67,8
	المجموع	94,4	81,8	88,2

و تبين أيضا أنّ السنّ المتوسط للزواج ارتفع من 23,6 سنة في عام 1966 إلى 33 سنة في عام 2002بالنسبة للذكور أما الإناث فهن كذلك ارتفع متوسط سنّ زواجهن خلال نفس الحقبة الزمنية من 18,3 سنة إلى 29,6 سنة. منه نستنتج أن الزواج المبكر الذي اعتبر من خصوصيات المجتمع الجزائري قد اختفى تقريبا.

و الأسباب التي جعلت متوسط سن الزواج يرتفع كثيرة. أولا التمدرس خاصة البنات. ثانيا القدرة الشرائية للعائلات و تكاليف المعيشة جعلت الشباب يتفرغون أكثر للعمل لتهيئة مصاريف الزواج الباهضة. ثالثا البطالة التي مست الشباب في معظمهم تسببت كذلك في تأخر سن الزواج. و أزمة السكن الناجمة من المشكلة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد الثمانينات قلّصت كثيرا فضاء اقامة العائلات. و كذلك تغير في سلوك الشباب الذين يفضلون كسب سكن فردي قبل الزواج للتمتع أكثر بالإستقلالية المطلقة عن العائلة الكبيرة و عدم عيش حياة صراع مع الأولياء الذين يحاولون كثيرا في التدخل في حياة الأزواج الجدد. الذي عمل عرف الزواج ينمو السكان الجزائري على غرار السكان الدّول الإسلامية بوتيرة سريعة، و هذا راجع الى ارتفاع الولادات .

1) Ibid, p 06.

و حسب الإحصاء العام للسكان و السكن لعام 1987، أكثر من ¼ جزائري يبلغ بيا 15 الى 29 سنة. أقل من ثلثهم يمثل الفئة المشتغلة الذي يبلغ 6300000 شاب. ويلتحق بسوق العمل سنويا حوالي 200000 شاب طالب شغل جديد.[1]

3-2 الأسباب السياسية:

الصراعات العديدة التي نشبت في عدّة بلدان العالم جعلت من الهجرة الوسيلة الوحيدة للمعارضين من النّجاة من بطش و طغيان الطبقة الحاكمة. على سبيل المثال، اليهود فرّوا من اسبانيا في القرن الخامس عشر هروبا من الإضطهاد.

و فرنسا اعتبرت منذ زمن كأرض الملجأ بعد إمضائها على معاهدة جونيف في 28 جويلية 1951 التي تنص على أنّه يعتبر لاجيء كلّ شخص يخاف من ضغوطات وممارسات عنف من طرف مجموعات و طبقات سياسية حاكمة.[2]

و هذا ما فسّر نوعا ما بعض الحركات الهجرية التي حدثت في الجزائر على مختلف مراحلها، فخلال الإستعمار الفرنسي و هروبا من القمع و الممارسات الوحشية التي مارسها الإستعمار على سكان الأهالي، توجّه الجزائريين إلى عدّة بلدان عربية مجاورة كالمغرب و تونس، خاصة أثناء الثورات الشعبية التي نشبت ضد الإستعمار.

و بعد الإستقلال يوجد العديد من الرجال السياسيين الذين فروا من البلاد من الحكم التعسفي الذي فرضته السلطة في ذلك الحين.

لقد مرت سنوات طويلة في عمر الاستقلال مستترة وبمثابة فضاء اجتماعي مثالي لانتقال متدرج وحقيقي للسلطة نحو الديمقراطية، و تأسيس بوادر قوية لتنشيط المشروع الجزائري الحضاري، وبدل أن يكون الاستقلال فرصة حقيقية لمعالجة بعض الاختلافات التي برزت على ساحة السلطة وبالتالي التحكم في إفرازاتها ومضاعفاتها المستقبلية، انشغلت السلطة الثورية على ذلك بأداء دور الدولة. وهكذا بدأت مشاريع الثورة ومطامحها

---

[1]) CENEAP, La migration des Algériens vers l'Europe des douze, Alger, sans date, p. 51

[2]) Eric Taieb, Immigrés effets générations, Ed L'ATELIER POINT D'APPUI, Paris, 1998, p.44.

على المشروع في التغيير والتأسيس و البناء تتأجل و تتراجع أمام إغراءات مرحلة الاستقلال بكل ما تعكسه مطامحها و مسؤولياتها، إذ تم التنافس آنذاك على اقتسام المكاسب و المراكز الاجتماعية و عليه فرغم الانتصارات الأولية التي حققتها الجزائر المستقلة، إلا أن الثورة الجزائرية بعد أقل من عقدين من عمر الاستقلال بدأت تفقد الكثير من آلياتها الفعالة، و لم يعد بمقدورها أن تستثمر في اندفاع شعبها المنتصر و كذا ثقته و إيمانه لتدخل معه في صلب العملية التحولية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والسياسية المنشودة التي يتطلع المجتمع بكامله لتحقيقها، لقد حققت أثناء فترة الاستقلال إنجازات كبيرة لا يمكن إنكارها على صعيد التنمية الصناعية و التعليم و التهيئة العمرانية و غيرها، لكن السلطة بعد الاستقلال تنكرت لفلسفتها و إستراتيجيتها في عهد الثورة و لم تعد مشاركة القاعدة الشعبية في النضال الرقم المقدس في معادلتها فأنجر عنها تلك النتائج "أثرت سلبا على واقع المجتمع."[1] هذا ما دفع الدولة بتبني الإصلاحات انطلقت منذ سنوات 1979 محركها الأول هو الأزمة الاقتصادية التي بدأت بوادرها في الظهور، وارتكزت هذه الإصلاحات على إيجاد صيغ تسمح لمختلف التيارات التعبير عن نفسها في إطار الشرعية الدستورية ،ويعتبر هذا التحول جوهري في المسار المجتمعي والتاريخي للجزائر، لكن ما يجب التنبه له هو أنه يمكننا اعتبار التغيرات الجارية حولنا بمثابة النماذج المثلى، إذ أنه لكل مجتمع سياقه التاريخي و خصائصه المجتمعية التي يطمح لها بمعنى آخر إذا كان التغيير ضرورة اجتماعية سياسية، فإنه ليس حتمية يتساوى في أدائها و تلقيها كل الناس وفق نموذج مقرر سلفا، لذلك فإن كل بلد يختار طريقة في التغيير و النموذج الذي يرضيه و لا شك أن دستور فيفري 1989 هو الصيغة الأقرب والأكثر للدولة للتعبير عن التغيير و مميزاته الخاصة بهذا المجتمع بالنظر إلى المعطيات القديمة و الحديثة على الساحتين الاجتماعية و السياسية سواء و المستجدات على اختلافها في المحيط الدولي."[2] و يرى بعض الملاحظين أن الحوادث الدامية التي وقعت في أيام أكتوبر 1988 في عدة مدن جزائرية تعتبر نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر كونها قد فتحت باب المسيرة الديمقراطية و أعطت دفعا قويا للإصلاحات السياسية

---

1) رقيق (علاء الدين) "الإستقلال الذي ضمناه،" جريدة المجاهد الأسبوعية، 8 جويلية 1994، ص8

2) إحدادن (زهير): الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1991 ، ص157.

والاقتصادية في البلاد، ومن هذه الإصلاحات التصويت الشعبي على دستور جديد، تمت المصادقة عليه في 23 فيفري 1989، و من خصائص هذا الدستور، أنه يحقق في مادته الأربعين (40) التعددية الحزبية، كما أنه يضمن في عدة مواد أخرى حقوق المواطن في الحريات الشخصية "والعامة ومثل حرية التفكير والرأي والإبداع والتعبير [1]"ويرى برهان غليون أن التميز في الوضع الجزائري ينبع عن القوة الوطنية الجزائرية المنبثقة من تجربة الثورة الأخيرة التي أدت نحو الاستقلال، و أدمجت بقوة الشعب في الحياة العامة، قد ساعد وجود الريع النفطي الكبير في مرحلة ما بعد الاستقلال على تغذية هذا الشعور العميق بالوحدة الوطنية بما قدمت من وسائل مادية لحفظ التضامن الوطني و كذا مختلف الخدمات بما فيها توسيع المرافق العامة التي استفاد منها "الجزائري بدرجات متفاوتة مقارنة بكل الشعبالجزائر ي."[2]

لكن يمكن القول أن انتشار اللاعدالة الاجتماعية و الحقرة و المحسوبية و سوء التسيير و التخطيط الاجتماعي قد دفع بهذا الشعب إلى الثورة للاستفادة و لو قليلا من كرامته وحقوقه المشروعة التي حرم منها طويلا. فجاء 5 أكتوبر 1988 ليعكس رغبة الشعب في التغيير بحثا عن واقع أفضل و جديد يدفع إلى العمل من أجل التطور. هذا التغيير الذي حدث في واقعنا افرز الكثير من المعطيات الجديدة انعكست على شتى مجالات الحياة الاجتماعية بما فيها مجال الصحافة. و إن مختلف التغيرات التي شهدها هذا المجتمع نجده قد مضى فيها بخطوات مدروسة في تطبيق الإصلاحات العميقة والشاملة – التي نص عليها دستور 1989 بهدف إنشاء مجتمع ديمقراطي يجسد إرادة الشعب وسيادة القانون و لقد تلاحقت الإجراءات العملية منذ المصادقة الشعبية على الدستور لبناء المجتمع المنشود، بحيث عرفت مؤسسات الدولة تغيرات عميقة مست أكثر من قطاع أصبح يتميز بالخصوصية والتعددية إضافة إلى تبني الدولة لسياسة اقتصاد السوق وغيرها من المفاهيم الجديدة، و استكمالا لنهج الإصلاحات الدستورية وتعزيز معالم بناء

---

1) أبو طارق (محمد العربي)، "الجزائر في أعتاب التسعينات خواطر عن التحولات والإنهيارات"، جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 16 أفريل 1990، ص.ص 10 –11.

2) غليون (برهان)، "معركة الديمقراطية في الجزائر"، جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 6 جويلية 1990 ، ص12 .

المجتمع الديمقراطي، شهدت الجزائر إجراءات تنظيمية عملية شملت بعض مؤسسات الدولة، و تعتبر كل تلك الإجراءات بمضامينها و أبعادها بمثابة لبنات أساسية في بناء صرح مجتمع ديمقراطي و ركائز قوية في مسار الإصلاح، و هي تؤمن طريق المستقبل "و تعطي للممارسة الديمقراطية صورتها الحقيقية بما يضمن لها النمو الدائم"[1] لكن حدث ما لم يكن في الحسبان ليضيف إلى رصيد هذا الوطن من النكبات، نكبة جديدة إذ أنه منذ 11 جانفي 1992، تاريخ ما يصطلح على تسميته "بالانقلاب الأبيض" الذي جاء بالمجلس الأعلى للدولة وما أعقبه من توقيف للمسار الانتخابي التشريعي . و ترقد البلاد بعد ذلك على فوهة بركان، أي أنّه منذ ذلك التاريخ و أعمال العنف و الاغتيالات تتصاعد وأصبحت من يوميات المواطن الجزائري، إنه الإرهاب: إرهاب نفسي، اجتماعي، ثقافي. أصبح بمثابة السمة المميزة لواقع هذا المجتمع طيلة عشرية من الزمن استنزفت خلالها قوى الشعب، و من خلال ذلك مختلف الإنجازات التي عمل على تحقيقها منذ وجوده، لكي "لا نبالغ ونقول منذ الاستقلال."[2]

و في التسعينات هروبا من وحشية الإرهاب فكثيرا من المثقفين الجزائريين، بما فيهم الباحثين، أساتذة جامعيين، صحفيين و طلبة، اختاروا الهجرة للنّجاة بحياتهم.

لكن مع بداية الألفية الثالثة عرفت البلاد تحسن معتبر في الجانب الإقتصادي بارتفاع المداخيل الناجمة من ارتفاع اسعار النفط. عوض أن تكون هذه الثروات كوسيلة لبعث آلة النّمو الإقتصادي إلى الأمام و بناء اقتصاد يستند على أسس متينة بتطوير القطاعات التي تنهض بالتنمية المستدامة و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يعد لوحده يضمن حياة راضية للمجتمع. لكن التسيير الغير العقلاني لأمور البلاد أدّى بتفشي عدّة آفات اجتماعية كالفساد الذي أصبح فيروسا يلهب في ثروات البلاد بشكل رهيب. فالمليارات من الدولارات تذهب هباء على مرأى الجميع. من قضية الخليفة بمختلف

---

1) غليون (برهان)، "بناء المجتمع الديمقراطي ، مرحلةاللارجو ع" في: "جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 3 أوت 1990، ص 4.

2) بوطابع (العمري)، "قراءة في الوضع السياسي الراهن" ، جريدة الخبر، 9 جانفي1993 ، ص11 .

فروعها (خليفة للطيران و بنك الخليفة) إلى قضية الطريق السيار شرق غرب مرور بمشروع ميترو الجزائر و كذا بنك التجاري و الصناعي.

كلّ هذه القضايا التي توحي بسوء التسيير لشؤون البلاد خلقت نوع من التشاؤم في المجتمع و انعدام الأمل في التحسن. لهذا اختارت الأفراد إلى الذهاب إلى أوساط أخرى لضمان مستقبلهم ومستقبل أولادهم. "فالتقرير الأخير لمنظمة « *TAS* »المؤرّخ في 26 ماي 2010يكشف أنّ عدّة مسؤولين جزائريين يختارون العيش مع عائلاتهم خارج أرض الوطن. و معظمهم نقلوا عائلاتهم أثناء تأديتهم لمهامهم المسؤولية. المجاهدين القدامى أيضا حولوا أملاكهم للعيش في الخارج. عدّة جامعيين و إطارات يسجلون أولادهم في جامعات أجنبية لمزاولة دراساتهم و الإستقرار هناك".[1]

3-4 الأسباب النّفسية:

من الصعب التمييز بين الأسباب الإقتصادية و الأسباب النّفسية، و لا يمكن اعتبار هذا التصنيف مطلقا، بعض الباحثين يرون في ميول الجزائريين كثيرا نحو الهجرة راجع إلى حياتهم البدوية الطبيعية منذ سنين. و قد يكون هذا التصنيف خطأُ، بل إذا لاحظنا الحركات الهجرية في الجزائر فإننا نجدها تنحدر من التجمعات السكانية المستقرّة (القبائل، الشاوية و تلمسان و سطيف...). من بين سكان المداشر، أغلبهم فلاحين، أرادوا الهجرة أملا في حياة أحسن من التي يعيشونها في الجزائر. بحثا عن الحرية النّفسية والتخلي عن العقدة المنحطّة.[2]

تعتبر ظاهرة الهجرة كعملية تأكيد الذات و التحرر من القيود الأخلاقية التي لا زال يفرضها المجتمع الجزائري على الأفراد و الجماعات التي كثيرا ما تتعرض للإحباط النفسي الشديد بعد عيشهم حالات الإضطهاد النفسي في المجتمع.

---

[1]) NOUREDDINE (Khaled), « La harraga : un acte de désespoir ou tentative de réalisation de soi », in : Les migrations africaines, volume2, CREAD, Alger, p.236.

[2] Rager (Jean Jacques), Op cite, p.25

"من الناحية الأخرى يمكن الإشارة إلى أنّ الشباب القبائلي بصفة خاصة يبحث دائما لمعرفة أشياء أخرى تختلف عن التي ألفها في القرية و يفر من الضغوطات العائلية، وأحيانا، بعد المدّة من الزمن قاموا أرباب العائلات باصطحاب أولادهم معهم إلى فرنسا لتقديم لهم تعليم أحسن"[1]

فارتفاع رغبة الهجرة لدى الشباب يدلّ على محاولتهم الهروب من الضغوطات الإجتماعية الكبيرة. اضافة الى هذا، يجب ذكر انتشار نوع من التباهي بصفة المهاجر. فكون الفرد مهاجر، يتمتع بنوع من الحرية في ممارسة سلوكات في المجتمع التي كانت عقدة من قبل.

فبعدما كانت الهجرة ناتجة الظروف الإقتصادية العسيرة، أصبحت في بعض الأحيان كحافز للطلوع في السلم الإجتماعي. بمجرد اكتشاف الفرد في المجتمع بصفته مهاجر فإنّه يستفيد من عدّة امتيازات معنوية كالإحترام و الإعتراف بشخصيته مهما كان موضعه الحقيقي.

بعد اكتشاف نمط الحياة في المجتمعات الأوربية، التي تتسم باحترام الحريات الفردية فإنّ بعض المهاجرين يرون في الهجرة كوسيلة من التحرّر النّفسي من القيود المفروضة في مجتمعاتهم الأصلية، و خاصة فيما يخص السلوك المنبوذة من أخلاقيات المجتمعات الإسلامية.

4-**<u>الأوهام المزروعة:</u>**

الهجرة الجزائرية في بعض الأحيان، تستمدّ طاقتها من عدّة أوهام و أفكار زرعت في نفس الشباب الجزائري. و الحقيقة، أنّ هذه الأوهام أصبحت ضرورية لخلق الدّوافع والحوافز في ذهنيات الأفراد و بعدها تحقيق مشروع الهجرة في أرض الواقع و في الأخير يصبح كوسيلة للإستمرارية عبر الزّمن.[2] و هذه الأوهام خلقت عبر الخطابات المطوّرة عند المهاجرين أثناء عودتهم إلى أرض الوطن خلال العطل السّنوية بالحكايات

[1]) Ibid, p.25

2) Abdelmalek Sayad, Op.Cit, p.114

والحديث عن مجتمعات مختلفة تتسم بنوع من الحرية الفردية و حياة الرفاهية. و كذلك الإغراءات التي يمارسونها برجوعهم محمّلين بأشياء من الصعب اقتنائها في أرض الوطن، كالسيارات الفخمة... و هذا ما يفسر هجرة بعض الفئات في المجتمع، و هي تخص الفئات التي لديها مناصب عمل أحيانا مناصب عليا. أبدا، لم يعلمني أحد بأنّ الحياة في فرنسا كما نتصوّرها قبل المجيء إليها. نشاهدهم عند عودتهم، بثياب نظيفة وجديدة، يحملون حقائب مملوءة، الأموال في الجيوب و يسرفونها دون أي قلق، يظهرون بمظاهر جميلة و هيئة سمينة. و عندما يتكلمون، ماذا يقولون؟ عندما يقولون: أقوم بعمل شاق، نتعجب منهم...و إذا نشك في أقوالهم، فإنّهم يتباهون بالقيام بالأعمال الشاقة والصعبة، العمل دائما شاق، لازم أن تكون قوي للقيام به، هذا يدلّ على أنّهم يربحون أموال كبيرة.هذا هو ما نفهمه عندما لم نشاهد بالعين المجرّدة...و الباقي لا أحد يتكلّم عنه.

"عندما يعودون في العطلة، في الصيف، جمهور حاشد و وفير في القرية، ينتشر الفرح في كلّ مكان، سهرات الأعراس. قبلنأ أعرف كنت أضنّ أنّ فرنسا تعيش دائما هذه الأجواء. هم الذين يحملون معهم كلّ هذه الفرحة...أبدا ماذا ننتظر من وجوه الحسرة؟ تفطنت بعدئذ أنّ الفرحة ليست ملكهم، بالعكس يأتون إلى البلاد لإيجادها.(...) أنا أيضا مثلهم..الذين لم يشاهد أيّ حاجة (عن فرنسا)، هذا يسمع و مقتنع بأنّ السعادة هي المستقبل الذي ينتظره هناك، ما عليه إلاّ الذهاب إلى الأمام..."[1]

5-رغبة الشباب الجزائري في الهجرة الخارجية

إنّ المشاكل المتعددة التي يعيشها الشباب الجزائري في هذا الوسط العسير المتأزم الذي يفقد الى الحلول، جعلت منه كائن ناقص النّشاط و الحيوية، و فقدان الأمل في المستقبل. "همش من طرف النظام الإنتقالي، الغير قادر على توفير حاجياته العادية و العاجلة، شباب هذه الأوساط الفقيرة لا يثق في هذا الوسط الذي قيّده كاملة، و لم يترك له حرية

1)Ibid, pp.39-40

الفعل و الآفاق المستقبلية. الشباب لا يستطيع تغيير بنفسه الوسط المتأزم من ناحية التقدّم و الغير القادر على توفير كل الحاجيات"[1]

التهميش المستمر و انعدام النّظرة المستقبلية الواضحة دفعت الشباب إلى البحث عن الحلول خارج محيطه مما زاد من رغبته في الخروج عن نطاق مجتمعه. و لا نقيس هذه الرغبة إلاّ بمؤشرات تدلّ على مدى توسعها في وسط الشباب، و بل تتعدّاها لتبلغ تقريبا كامل فئات المجتمع. و خير دليل على ذلك هو تواجد الوفود الكبيرة للجزائريين أمام قنصليات الدّول المتقدّمة لطلب التأشيرة التي في معظم الأحيان تقابل بالرّفض.

يبين التحقيق حول صحة العائلة أنّ 36,9 % من الشباب العزاب الذين يتراوح سنّهم بين 15 و 29 سنة يرغبون في الهجرة الذي يمثل 43,5 % ذكور و 29,1 % من الإناث.

الجدول رقم 12 يمثل معدل الشباب الذين يرغبون في الهجرة[2]

	الريف	الحضر	المجموع
الذكور	36,7	48,2	43,5
الإناث	26,6	30,8	29,10
المجموع	32,0	40,3	36,7

الشباب المنحدرين من الوسط الحضري هم الأكثر رغبة في الهجرة ب 48,3 %. أكثر من الذين ينحدرون من الوسط الريفي الذين يمثلون بدورهم 36,7 %.

فالهجرة التي كانت في الماضي تخص الرجال فقط، أصبحت اليوم ممارسة النساء أيضا، حيث بلغت نسبتهن حوالي 30,8 % في الوسط الحضري و 26,6 % في الوسط الريفي. و تظهر الرغبة الملحة للشباب الجزائري نحو الخارج بعدّة مؤشرات و هي:

1) BOUTEFNOUCHET (Mustefa), Op cite, p.34

2) HAMMOUDA (Nacer-Eddine), Op cite, p.04.

5-1 إرتفاع طلب التأشيرات:

فحسب الأشخاص الذين ترشحوا بنيل تأشيرة الدّخول فإنّهم يعانون الويلات لقبول ملفات طلبهم. في كلّ قنصليات البلدان الغربية. فكلّهم يطلبون ملفات ضخمة ويفرضون شروط ثقيلة و كذلك يبقون لأوقات طويلة لردّ الإجابة. فرغم هذه الظروف الصعبة، نجد العديد من الشباب يزدحمون أمام القنصليات و يسهرون ليلا من أجل نيل المراتب الأولى في الصف و بالتالي لدفع الملف. "زيادة على الإبطاء و التماطل في معالجة الملفات، تعدّد الوثائق المشكلة للملف و رفع من مصاريف التأشيرة...و هذا باعتراف وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "فيليب دوست بلازي"، الذي صرّح ذات يوم أنّ مدّة إصدار التأشيرة طويلة كثيرا و ظروف الإستقبال كذلك غير مقبولة."[1]

فعلى السبيل المثال، قدّر عدد طلبات التأشيرة التي عالجتها القنصلية الفرنسية في غضون عام 2005 حوالي 250000 طلب حسب القنصل العام الفرنسي فرنسيس هود. و إذا لاحظنا الطلبات المرفوضة فنجدها كذلك ضخمة فتقدّر حوالي 150000 طلب.[2]

خلال زيارته إلى الجزائر في مارس 2003، أستقبل الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" من طرف الشباب الجزائري بالهتافات العالية و لمدّة طويلة: "تأشيرة! تأشيرة!..."[3]

5-2 ظاهرة الهجرة الغير الشرعية:

إنّ تفاقم هذا النّوع من هذه الظاهرة في السّنوات الأخيرة بشكل رهيب يدلّ بانتشار وسط الشباب ثقافة الهجرة و تمتعهم بالعزيمة و الإسرار على ممارستها مهما كانت الظروف. إذا كانت الطبقة المثقفة تتمتع بكلّ الإمكانيات و التسهيلات للقيام بالهجرة المريحة نظرا للسياسات المحفزة التي تقوم بها الدّول المصنّعة لخطف هذه الثروة البشرية، فإنّ فئة الشباب الغير المؤهلين وجدوا كلّ الأبواب مغلوقة أمامهم. لهذا نجدهم يتبنّون الطرق الغير الشرعية لمراوغة الأجهزة الإدارية و التسلل الى أراضي البلدان المقصودة.

---

[1]) BEN CHABANE (Ahmed), « Obtention des visas auprès des services consulaires : le reve et les barbelès », LE QUOTIDIEN EL WATAN, 19 avril 2006, p 5.

[2]) Ibid, p.5.

[3]) Ibid, p.5.

فهذا الصنف من الهجرة عنده عدّة أشكال، فهناك من الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم الأصلية بطريقة قانونية و الدّخول كذلك إلى البلدان المستقبلة بطريقة قانونية، إلاّ أنّهم يمكثون فيها لآجال تفوق المدّة المسموحة المرخصة، بعد إنقراض هذه المدّة يدخلون في حيز المهاجر السّري. فهي فئة لا تتوفر على المعلومات، فمن المستحيل إحصاؤها. فمن جهة يحسبون في خانة السواح و من جهة أخرى يدخلون في خانة المقيمين السر ّيين. تفاقمت هذه الظاهرة إلى حدّ أن مسّت البعثات الر ّسمية. فكثيرا ما نجد أفراد في الفرق الر ّياضية الوطنية عند سفرهم إلى الخارج للمشاركة في التظاهرة الرياضية الدّولية يفر ّون عن الجماعة ويبقون في هذه البلدان في وضعية سر ّية. "عند المشاركة الجزائرية في المنافسات الدّولية للمبارزة بالسيف في مونتريال بكندا (الذكور و إناث) بين 31 ماي و 3 جوان 2007 فإنّ البعثة الجزائرية رجعت صبيحة الأربعاء إلى الجزائر منقوصة لاعبين إثنين."[1] الخارجين عن القانون لمغامرة الحراقة إلى أوربا، كما هي يمارسها الشباب الجزائري، صغار غير بالغين أحيانا، في قوارب الصيد، تزرع نوع من الخوف في المجتمع بسبب تفاقمها في السنوات الأخيرة خاصة المخاطر التي تسببها. رغم العدد الهائل من الضحايا الغارقة في البحر و تعدد المفقودين الذين لم يبق أي أثر على وجودهم. هذه الظاهرة تتفاقم الى حدّ أنها أخذت طابع خاص لشباب جنوب المتوسط.

فظاهرة الحراقة هي مؤشر يدل على ارتفاع درجة اليأس في وسط الشباب المترشحين لهذا النوع من الهجرة. وهي مؤشّر يدلّ على شكل من أشكال الرفض للواقع الإجتماعي المعاش، و تبقى هي الحلّ الوحيد لدى الشباب للقيام بفعل الهجرة و هذا لعدم كونهم مؤهلين بالقيام بالهجرة الشرعية و عدم توفّرهم على الشروط المطلوبة من إدارة البلدان المستقبلة للذهاب في الظروف المريحة.

1) YECHKOUR (R), « Les escrimeurs s'esquivent au Canada », Le Quotidien EL WATAN, Samedi 9 juin 2007, p.29

تطوّرت كثيرا هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، بداية الألفينات، و هي تدل على الإلحاح الشديد للشباب على مغادرة البلاد و الإلتحاق بالبلدان الأوربية المتقدّمة التي يتصوّرونها كجنّة فوق الأرض. ما بقي لهم إلاّ الذهاب و تحقيق الحلم عمّر ذهونهم.

"حسب المحافظة السامية للاجئين، أنّ 73 % من القصر المعزولين الأجانب طلبوا اللّجوء في 28 بلد مصنّع في 2003. و البلدان المعنية هي: بريطانيا، النّمسا، السويس، هولندا، النورويج و ألمانيا. فرنسا لا تتمتع في ذلك الوقت بنظام حساب القصر الأجانب المعزولين. رغم كونه أكبر بلد أوربي تمسّه هذه الظاهرة. حوالي 3100 قصر أدرجوا في نظام المساعدة الإجتماعية للقصر في عام 2003 حسب تقرير الفتشية العامة للشؤون الإجتماعية."

5-3 ارتفاع طلب الجنسية الأجنبية:

و إذا لاحظنا مؤشّر طلب الجنسية الفرنسية من طرف الجزائريين فإنّنا نجد أنّها تعبّر عن نوع من ارتفاع في رغبة الجزائريين في مغادرة بلدهم، ليس فقط جغرافيا، و إنّما بلغ حدّ أقصى و هو الإرادة على تغيير الهوية. فحسب تصريح القنصل الفرنسي في الجزائر فرنسيس هود خلال اللّقاء مع الصحافة أنهّ بلغ عدد الجزائريين الطالبين للجنسية الفرنسية 100000 طالب في عام 2005[1].

و الملفت للإنتباه في هؤلاء الجزائريين الذين الذين اكتسبوا الجنسية الأجنبية هي الشريحة التي توصف بأنها نشطة و مندمجة في عالم الشغل تتجاوز 6000 شخص و لا تحصي سوى 500 متقاعد و البقية و عددهم يزيد عن 24 ألف هم من دون سن العمل أي أقل من 18 سنة أو من تجاوز هذا السن غير أنّهم يزاولون دراستهم في مؤسسات التكوين و التربية المختلفة و هو ما يعني أنّ مزدوجي الجنسية مستقرون هنا كعائلات بأفرادها.

و من حيث المراكز الإجتماعية و النشاط المهني يتوزعون الجزائريون حملة الجنسية المزدوجة مع فرنسا على 1025 من أرباب العمل و المقاولين في مجالات البناء

1) بن زيدون زكريا، "في انتظار اجراءات ملموسة، الرئيس بوتفليقة أول من فتح النار على مزدوجي الجنسية" في أسبوعية المحقق، رقم 38، السبت 2 ديسمبر 2006،ص 07.

والصناعة و الخدمات و 2926 اطارات سامية في الإدارة و التعليم و هؤلاء يشكلون النسبة الأهم بحالي 49 بالمائة من المجموع.و الأخطر من هذا أنّ بعض الأشراف المتسربين في دواليب الدولة يتمتعون بالجنسية المزدوجة و هم يقيمون حاليا بمفردهم على حساب الخزينة العمومية و يتعاملون مع المصالح الوطنية بمنطق التعاون التقني الذي يحزم أمتعته بمجرد الخروج من الحكم. فمن الحجج التي يتأججون بها المترشحين لنيل شهادة الجنسية الفرنسية هي: كون أسلافهم شاركوا في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية للدّفاع عن فرنسا من الخطر النّازي.و كذلك هناك من يدّعي أنّ أسلافهم شاركوا إلى جانب الجيش الفرنسي في صفوف الحركة لمقاومة الثورة التي قام بها الشعب الجزائري"[1]

- الخلاصة:

ظاهرة الهجرة الخارجية في الجزائر لم تكن وليدة اليوم، بل تعود إلى الماضي البعيد في تاريخ المجتمع الجزائري. إلاّ أنّه لكل فترة ظروفها الخاصة التي تقوم بتحديد ظاهرة الهجرة. فإذا كانت في الماضي يطغى عليها الطابع الإجباري بفعل العامل الإستعماري الذي يقوم بنقل الجزائريون لإقحامهم في الحروب و الصناعات الحربية، أصبح في عصرنا الحالي يهاجرون الجزائريون رغبة منهم متأثرين بالعوامل العديدة و المتعدّدة للبحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية.

و تعتبر الأزمة الإقتصادية التي عاشتها البلاد في منتصف الثمانينات و بداية التسعينات جعلت الشباب الجزائر يعيش في مختلف المشاكل التي لم تتمكن الحكومة على إيجاد حلولها، رغم تداول على رأس الجهاز التنفيذي عدّة حكومات ابتداءا من عام 1988. ما خلق نوع من التشاؤم و فقدان الأمل وسط الشباب و جعلهم يبحثون عن الحلول بأنفسهم خارج حدود الوطن.

"منذ خمسين سنة كانت الهجرة تتسم بالطابع الريفي و الذكوري. هجرة الرجال الذين فُوضوا من طرف عائلاتهم للعمل لمدّة زمنية محدودة. هجرة منظمة و مبنية بشكل كامل.

---

1) نفس المرجع، ص 7.

هذه الهجرة التي تخص الرجال لوحدهم تاركين نسائهم و أولادهم في البلاد من أجل ضمان عيش عائلاتهم الكبيرة في البلاد فوجود هذا المسار المرسوم في الماضي من طرف أسلافهم شجعهم بكثرة من اختيار هذا الحلّ، حتّى أصبحت في وقتنا الحالي مغامرة دون الوعي بالعواقب.

هذه الروح المغامرة تفسر تفشي ظاهرة الهجرة السرّية بكلّ أنواعها وسط الشباب بدافع البحث عن مخرج قد يؤدّي بهم إلى جنّة الأحلام.

إذا كانت هذه الرّغبة التي يتسم بها الشباب الجزائري لمغادرة التراب الوطني و الإلتحاق بالدّول الأجنبية لا يدلّ على أنّ هذا الشباب يريد في الإنفصال عن المجتمع الجزائري الذي أنجبه و ليس كذلك تعاطفا عميقا مع البلدان التي يريد قصدها، بل الظروف المعيشية السائدة في المجتمع و انقطاع الأمل في تحسن أوضاع الحياة فيه دفعت به إلى المغامرة في حياة لا يعرف عليها إلاّ الحكايات الكاذبة. فحسب تصريح أحد الشباب المستجوبين قال لي:" الأوّل كنت أظنّ بمجرّد الدّخول التراب الفرنسي، فإنّنا نجد الأوروبيات في استقبالنا و الدّيار الفخمة تمنح لنا. لكن عند وصولي إلى هناك اكتشفت الحقيقة المرّة، أنّ الناس الذين نلتقي بهم ينظرون إلينا نظرة الحقرة خاصة بتفشي ظاهرة التمييز العنصري. و عند قدومنا إلى العمل ظهر لنا مخالف تماما مما كنا نتصوره هنا في أرض الوطن و ليس من السهل إيجاد عمل. يوجد العديد من المهاجرين الجزائريون يعانون الويلات (يعيشون في وضعية غير شرعية و يعانون البطالة و الفقر)، لكنّهم حشمولمن الرّجوع و مقابلة أقاربهم و عائلاتهم. لهذا فضلوا البقاء في هذا الجحيم". كما من بين المهاجرين الذين غادروا في السنوات الأخيرةبأنّ "لو تتحسّن ظروف الحياة في الجزائر لا يبقى و لا ثانية في المهجر.

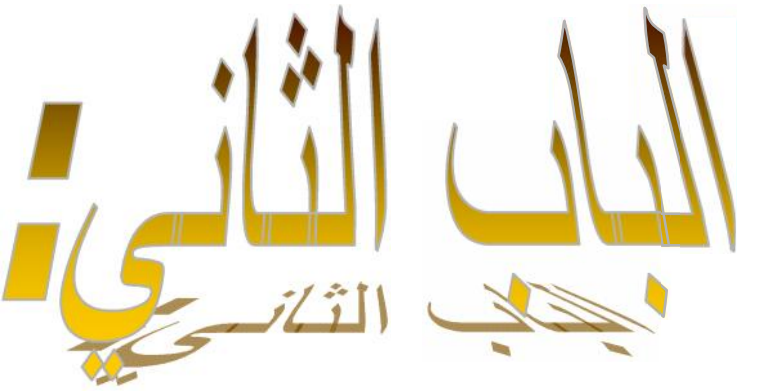

التحريات الميدانية

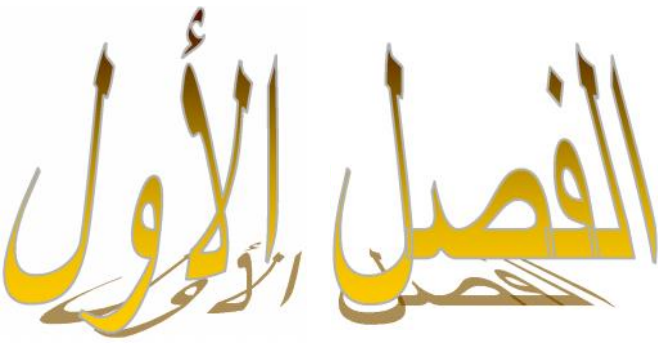

تأثير الظروف الإقتصادية في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

تمهيد:

نقصد بالعامل الاقتصادي، كلّ ما يتعلّق بحياة الشباب من الناحية المهنية و المادية الخاصة به و عائلته الأبوية. و هنا يدخل نوع العمل الذي يمارسه و طبيعته إن كان دائما أو مؤقتا، إن كان يدخل في الطابع الشرعي أو يعمل في إطار غير قانوني ومستوى الدّخل الذي يدخّله منه، إن كان هذا العمل يستجيب لحاجياتهم الضرورية و تطلعاتهم الشخصية.

يؤثر العمل مباشرة على حركات الأفراد و الجماعات، يعتبر مصدر عيش الإنسان، بدونه لا يمكن له توفير كلّ الواجبات الضرورية للحياة من أكل و كساء و إسكان. تضاف إلى كلّ هذا، الحاجيات المتعلّقةبالحياة المعاصرة، حيث أنّ الإنسان المعاصر لا يقف عند الحاجيات الأولية و إنّما يسعى دائما إلى تحقيق الحاجيات التي يقال عنها ثانوية و لكنّها أساسية عند الإنسان المعاصر، كالتعليم، السفر، الترفيه... كما ورد في المقابلة التي أجريت في صدد هذا البحث، قال أحد المستجوبين: "لا يوجد إطار حياة في بلادنا، أين يتمكن العامل من الخروج للتنزّه مع العائلة و في نفس الوقت اقتناء الحاجيات الضرورية... في عصرنا الإنسان يحتاج إلى أشياء كثيرة في الحياة، كالتنزه والترفيه. ولكن في بلادنا نلاحظ العكس، العامل يقضي كلّ حياته في صراع من أجل إقتناء كيس حليب و خبزة "[1] (و يقصد هنا الحاجيات البيولوجية الأولية كالأكل والشرب)

و عن السؤال: إذا كانت شروط العمل تتوفر هنا في بلادنا، هل تهاجر إلى فرنسا، أجاب:"لو تخرّجت من الجامعة، و وجدت منصب شغل، و تزوجت و لدي مقام إجتماعي- و ما هو المقام الإجتماعي؟ المقام الإجتماعي هو وجود منصب شغل، وسكن و القدرة على الحياة بشرف- لا أشك بأن أهاجر"[2].

لهذا نحاول في هذا الفصل التحقق عن ظروف عمل هؤلاء الشباب المستجوبين، و ما هو تأثير هذا العامل على ظاهرة هجرة الشباب.

---

[1]) مقابلة أجريت مع ل.أ يوم 23 أوت 2007 على الساعة الثامنة ونصف مساء في البير، بلدية معاتقة ولاية تيزي وزو

[2]) نفس المرجع السابق.

1-تحليل الجداول المتعلّقة بالظروف الإقتصادية

الجدول رقم 13 يمثل ممارسة المهاجرين للعمل

ممارسة عمل	التكرار	النسبة
يمارس	99	% 66
لا يمارس	51	% 34
المجموع	150	% 100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أنّ 66 % من أفراد العينة يمارسون عمل عكس 34% منهم لا يمارسون عمل. هذه النسبة تفوق المعدّل الوطني للبطالة الذي يشير إلى 26,41% حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات.[1]

أنّه نجد تبقى نسبة كبيرة من الشباب المهاجرين يمارسون عمل، و هذا يدلّ على:

أوّلا: أنّ طبيعة العمل لا يتلاءم مع رغباتهم و لا يبعث الاطمئنان و الاستقرار. وكثيرا ما يتخرّج شاب بشهادة في تخصص معيّن يجد نفسه يقوم بأعمال خارج عن مجال دراسته و لا تناسب كفاءاته المهنية. فمثلا، نجد مهندس في الإعلام الآلي يقوم بعمل عون مكتب في الإدارة. و هذا يجعل الشاب يعيش نوع من التأسف و يرى الحياة عبث. كلّ ما قدّمه خلال مشواره الدّراسي يذهب هباء.

ثانيا: طبيعة العمل غير الدائم يترك الشباب دائما في خوف من رجوعه إلى البطالة. وهذا حال الشباب الذين عملوا في إطار عقود ما قبل التشغيل و العقود المحدّدة. بعد معاناته ويلات البطالة لعدّة سنين، يفرح بإيجاده منصب عمل، إلاّ أنّ فرحته لا تدوم طويلا، ليجد نفسه بطالا من جديد.

ثالثا: الراتب المتقاضي لا يستجيب لتطلعات العامل الجزائر بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة من الحاجيات الضرورية كإقتناء مسكن و سيارة و الحاجيات الأخرى التي دخلت في نمط الإستهلاك في عالمنا المعاصر.

[1]) ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition 2000, N° 29, p.9

الجدول رقم 14 يمثل علاقة المستوى التعليمي للمهاجرين بممارستهم للعمل:

ممارسة العمل / المستوى التعليمي	يمارس	لا يمارس	المجموع
أمي	**1** % 50	**1** % 50	**2** % 100
ابتدائي	**4** %80	**1** % 20	**5** % 100
متوسط	**15** % 93,75	**1** % 6,25	**16** % 100
ثانوي	**22** % 64,71	**12** %35,29	**34** % 100
عالي	**57** % 61,29	**36** 38,71%	**93** % 100
المجموع	**99** % 66	**51** % 34	**150** % 100

إنّ توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لم يكن عادل و هذا استجابة لطبيعة المعاينة التي تتمثل في الكرة الثلجية أين يكن الباحث ليس له خيار في تحديد نوعية أفرادها، إلاّ أنّه تبين لنا من خلاله أنّ الجامعيين هم الذين قاستهم مشكلة البطالة بنسبة 38,71 % في المقابل نجد الشباب الذين في المستوى الابتدائي و المتوسط سجلوا أقل نسبة وتقدّر ب 20% و 6,25 % على الترتيب.

و إذا كان فئة الجامعيون يعانون أكثر من أزمة البطالة في الجزائر يدل على:

أولا: انعدام الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى استغلال الكفاءات الوطنية المكونة من المدارس العليا و الجامعة الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام كما هو معمول به في الدّول المتطورة.

ثانيا: التخرج الكثيف من الجامعيين يفوق استطاعة الدّولة في مجال مناصب الشغل الجديدة التي تخلق كلّ عام.

ثالثا: حدوث قطيعة بين مؤسسة التعليم و المؤسسة الإقتصادية، إذ أصبحت الجامعة تكوّن في تخصصات غير مطلوبة في عالم الشغل كيفا و كما.

أما في ما يخص الشباب الأميين رغم ارتفاع نسبتهم فلا يمكن أن نأخذها في الحسبان لأنّ عددهم غير معتبر.

هذا التفاوت في نسبة الجامعيين يعني أنّه إمّا أنّهم ما زالوا على مقاعد الدّراسة لم يشرعوا بعد في البحث عن العملّ أو أنّهم ما زالوا في مرحلة البحث عن منصب شغل نظرا لتخرّجهم الحالي من الدّراسة و البحث عن عمل يتطلب وقت خاصة في بلادنا.

الجدول رقم 15 يمثل العلاقة بين جنس المهاجرين بممارستهم للعمل:

ممارسة العمل / جنس المهاجرين	يمارس	لا يمارس	المجموع
ذكر	**62** % 69,66	**27** %30,34	**89** % 100
أنثى	**37** % 60,66	**24** %39,34	**61** % 100
المجموع	**99** % 66	**51** % 34	**150** % 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ نسبة الذين يمارسون العمل أغلبهم ذكور ويمثلون 69,66 % عكس الإناث اللّواتي يمثّلن 60,66 %. يرجع هذا الاختلاف إلى أن الذكور لديهم الحرية أكثر في ممارسة العمل في مختلف أشكاله و في أي مكان. زد إلى ذلك تعدّدّ الوظائف التي تتطلب الجهد البدني و الخاصة بالجنس الذكري، حيث معظم المؤسسات الإنتاجية التي تملكها الجزائر على القطر الوطني تتطلّب الذكور. فعلى سبيل المثال كلّ المؤسسات التي تشغل في الجنوب الجزائري في مجال انتاج المحروقات من

النفط و الغاز الطبيعي، و نظرا لطبيعة المناخ الذي يتميز بالحرارة الشديدة و التضاريس الوعرة فإنّها تستنجد كلية بالعنصر الذكوري ما عدا في السلك الإداري و التنظيف و هما النّشاطين غير معرّضة للخطورة.

أما الإناث، فهنّ يمارسن في أغلبيتهنّ الوظائف القريبة من البيت العائلي و التي لا تتطلب مجهود بدني كبير. و بالتالي ليس لديهن فرص كثيرة لممارسة عمل.

إلاّ أنّه في السنوات الأخيرة بدأ يحدث التغيير في المجتمع الجزائري، إذ أصبحت المرأة تؤكّد قدرتها و كفاءتها على ممارسة عدّة نشاطات التي كانت في الماضي القريب من انفراد الرجل لوحده، كدخول المرأة في سلك الأمن و الجمارك و الدّفاع الوطني، خير دليل على ذلك، وجود امرأة ضمن القائمة الخاصة بتعيين اللّواءات على القطاع العسكري، إلاّ أنّه يبقى عددهنّ محدودو هذا يرجع أنّ النّساء اللّواتي تعمل هنّ المتحصلات على الشهادات الجامعية والمتخرجات من معاهد التكوين في التخصصات الإدارية كالمحاسبة، أمينة مكتب، الإعلام الآلي و كذلك الأعمال اليدوية كالخياطة و الحلاقة، أما الأميات لا يسمح لهنّ المجتمع مغادرة البيت العائلي من أجل العمل إلاّ إذا تحتمت الظروف الاجتماعية، كالأرامل و اليتامى اللّواتي ليس لديهنّ ولي أمر يلبي الحاجيات الضرورية للحياة.

الجدول رقم 16 يمثل تأثير ممارسة المهاجرين للعمل على سنّهم عند محاولتهم الهجرة

سن المحاولة / ممارسة العمل	[18-25] سنة	]25-30] سنة	]30-35] سنة	المجموع
يمارس	**63** % 63,63	**23** % 23,23	**11** % 11,11	**99** % 100
لا يمارس	**26** % 50,98	**22** % 43,14	**3** % 5,88	**51** % 100
المجموع	**89** % 59,33	**47** % 31,33	**14** % 9,33	**150** % 100

نقصد هنا بسنّ محاولة الهجرة هو سنّ بداية تكوين الملف الإداري و تقديمه إلى المصالح القنصلية من أجل الحصول على تأشيرة. فمهما يكن الرد على الطلب سواء بالقبول أو بالرفض، المهم لنا هو إقبال الشباب على محاولة الهجرة نحو الخارج.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية المبحوثين 59,33 % بدأوا محاولة الهجرة في السنّ المبكّر أي في فئة العمر [18–25] سنة. كلّما تتقدّم في العمر كلّما نسبة المحاولة تنقص. و إذا سلطنا الضوء على أفراد العينة عبر موشور العمل فإنّه نجد أنّ 50,98 % من الذين لايمارسون شغل بدؤوا المحاولة باكرا أي في السنّ ما بين [18–25].أما الذين يمارسون شغل فهم بدؤوا المحاولة في سنّ ما بين]25–30] و هذا يدلّ على أنّ :

أولا: معظم أفراد العينة الذين لا يمارسون هم في فئة العمر [18–25] سنة لأنّهم جامعيون متخرّجون جدد بشهادات جامعية.

ثانيا: الذين يعملون و قاموا بمحاولة الهجرة في السنّ [25–30[هم أشخاص غير راضون بالوظائف التي يقومون بها أو غير مقتنعون بالرواتب التي يتقاضونها و التي لا تلبي حاجياتهم الضرورية و لا توفر لهم حياة مطمئنة.

الجدول رقم 17 يمثل إطار العمل الذي يشتغل فيه المهاجرين

إطار العمل	التّكرار	النّسبة
قانوني	61	% 61,62
موازي	38	% 38,38
المجموع	99	% 100

نقصد بالإطار القانوني هو إذا كان العامل مصرّح به عند الهيئات الرسمية كالشبكة الإجتماعية، و يعتبر فيه العامل يشترك في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد. أين يكن العامل يشتغل بأمان يتمكن من الحماية من حوادث عمل و الأمراض المهنية. أما الإطار الموازي، هو العمل بعيدا عن الرقابة القانونية، أين يكون العامل معرّض لعديد من الأخطار المهنية كحوادث عمل الخطيرة التي قد تؤدّي

بحياة الشخص بنفسه. و هذا النوع من العمل يخص تقريبا كلّ المؤسسات الخاصة. التي قليلا ما يصرحوا بالعامل لدى الهيئات الرسمية، و هذا لغياب الرقابة من طرف السلطات المعنية، و انعدام الصرامة في هذا المجال.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ 61,62 % من أفراد العينة يعملون في القطاع القانوني، أي مصرّحين لدى صندوق الضمان الإجتماعي، عكس 38,38 % منهم، يشتغلون في القطاع الموازي. من قد نتساءل، كيف أنّ معظمهم في القطاع العمومي، إلاّ أنّهم يبحثون عن الهجرة خارج الوطن. و الإجابة قد تكون:

أوّلا: إمّا أنّ العمل الممارس، رغم أنّه قانوني، إلاّ أنّه لا يستجيب لتطلعات الشباب الذين يبحثون دائما الأفضل. خاصة في زمن الأنترنيت و التكنولوجيا الرقمية و الراقية.

ثانيا إمّا الرّواتب التي يتقاضونها لا تستجيب لحاجياتهم الضرورية. و هذا كما أجاب أحد الشبان المستجوبين: "عملت عام في ايطار ما قبل التشغيل، بعدئذ أوقفوني. حينها اتجهت إلى المركز الوطني للتكوين و التعليم عن بعد أين استمرت العمل. إلاّ أنّه لم يحفزني كي أبقى في البلاد..نقص الإستقرار دفع بنا إلى الهجرة..."[1]

الجدول رقم 18 يمثل القطاع الإقتصادي الذي يشغل فيه المهاجرين

القطاع الإقتصادي	التكرار	النسبة
عمومي	52	% 52,52
خاص	47	% 47,48
المجموع	99	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أنّ الشباب المشتغلين يتوزعون تقريبا بصفة متساوية على القطاعين تقريبا بصفة متساوية إذ أنّ 52,52 % يمثل نسبة العاملين في القطاع

[1]) مقابلة أجريت مع ح.م يوم 17 ماي 2014 على الساعة السابعة مساء في إغيل اعوان، بلدية معاتقة ولاية تيزي وزو.

العام و 47,47 % يمثلون نسبة الذين يعملون في القطاع الخاص. و هذا التوزيع تقريبا نفسه مع المعدّل الوطني الذي يمثل 50,6 % و 49,4 % على الترتيب[1].

و إذا كان أغلبية الشباب الناشطين يعملون في القطاع العمومي و هذا يرجع بالكثرة إلى انتهاج الدّولة في السنوات الأخيرة سياسة تشغيل الشباب و الإدماج المهني في مختلف أصنافه.

و نظرا لتفاقم البطالة وارتفاع عدد الشباب الباحثين عن العمل تدريجيا، عمدت الدولة إلى بذل مجهودات كبيرة في ميدان التشغيل للتحكم في أزمة البطالة ومساعدة الشباب وان كان مردودها يتراوح بين السلبي و الإيجابي لأسباب و ظروف اقتصادية اتخذت الجزائر تدابيرها كغيرها من الدول التي سبقتها لذلك ، وقصد مواجهة التحولات التي عرفها سوق العمل ، أنشأت السلطات العمومية أجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا و قد تقرر انشاء هذه الأجهزة في سنة 1987 للشباب الطالبين للعمل والذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ، وانطلقت فعاليتها منذ 1998 بإدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الإنشغالات الأولية للدّولة، حيث قرر مجلس الوزراء المنعقد في 23 سبتمبر 1987 تطبيق برنامج خصوصي لتشغيل الشباب كحل مقدّم بإجراءات جديدة في إطار البرامج السنوية للحكومة لفك أزمة بطالة الشباب.[2]

---

[1]) ONS, Op Cite, p.9

[2]) CNES, Evolution de l'expérience d'emploi Algérienne des jeunes, Alger, 11-13 mars, 1996, p 06.

الجدول رقم 19 يمثل علاقة نمط العمل الذي يشغله المهاجرين بالقطاع الاقتصادي

نمط العمل / القطاع الإقتصادي	دائم	مؤقت	موسمي	جزئي	المجموع
عمومي	16 % 30,77	33 % 63,46	1 % 1,92	2 % 3,85	52 % 100
خاص	12 % 25,53	17 % 36,17	7 % 14,89	11 % 23,40	47 % 100
المجموع	28 % 28,28	50 % 50,5	8 % 8,08	13 % 13,13	99 % 100

نحاول توضيح من خلال هذا الجدول نمط شغل الشباب المهاجر، و هل هذا يتسم بالصفة الدائمة أو المؤقتة في كلا القطاعين العام و الخاص.منه تبين لنا أنّ 50,5 % من الشباب المهاجرين يعملون بصفة مؤقتة أي غير مستقرين في مناصبهم في كلا القطاعين الإقتصاديين. و تطغى الصفة المؤقتة لعمل الشباب في القطاع العمومي الذي يعتبر الممتص الوحيد للبطالة في الجزائر ما يمثل 63,64 %. عكس المناصب الدائمة فإنّ فهي أقل بكثير من الأولى حيث نسبة الشباب الذين يعملون بصفة دائمة لا تبعث للارتياح فهي تمثل28,28 % لكلا القطاعين. فإذا كانت هذه الصفة في انخفاض في السنوات الأخيرة، فهي تمثل من بين الأسباب التي تؤثر على الشباب من الهجرة للإستقرار في بلدان أخرى. و ما يؤثر كثيرا هو في الجزائر هو عدم توفير الدّولة لمناصب عمل دائمة للشباب حيث نسبة 30,77% التي تميز القطاع العمومي هي قليلة مقارنة بعدد الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل سنويا. أما القطاع الخاص ما زال يتخبط في مشاكل عدم هيكلة مقارنة بدرجة التطور التي حققها على الصعيد العالمي فهو كذلك لا يوفر مناصب شغل دائمة على المستوى المطلوب إذ تعتبر نسبة 25,53 % منخفضة جدا، رغم أنّ هذا القطاع يستمد قوته من عنصر شباب.

وارتفاع نسبة الشباب الذين يعملون بصفة مؤقتة يبين عدم استقرارهم اجتماعيا وبالتالي تعرّضهم إلى مختلف التيارات التي تؤدي بهم إلى عالم الاستقرار و البحث عن حياة

أفضل. كما ردّ أحد الشباب المستجوبين الذي هاجر منذ مدّة و يروي لنا الظروف التي كان يعمل فيها و يقول: "كنت أعمل في مدينة تيزي وزو، لكن الراتب، بعد اقتطاع مصاريف النقل بين موقع العمل و المنزل، لا يكفي لتلبية الحاجيات الضرورية الأخرى..."[1]

الجدول رقم 20 يمثل علاقة نمط عمل المهاجرين بدّخلهم الفردي

الدخل الفردي / نمط العمل	10000>	]10000-15000]	]15000-20000]	]20000-25000]	25000<	المجموع
عمومي	33 %63,46	7 %13,46	5 %9,61	6 %11,54	1 % 1,92	52 % 100
خاص	6 %12,77	21 %44,68	17 %36,17	1 % 2,13	2 % 4,25	47 % 100
المجموع	39 %39,39	28 %28,28	22 %22,22	7 % 7,07	3 % 3,03	99 % 100

من خلال الجدول نلاحظ أنّ :

- نسبة كبيرة من الشباب المشتغلين 39,39 % يتقاضون أجرا لا يتعدّى 10000 دج عكس 3,03 % منهم يتقاضون راتب يتعدّى أكثر من 25000 دج.

- أغلبية أفراد العينة المشتغلون يتقاضون راتب أقل من الراتب الوطني الأدنى المضمون و يعملون في القطاع العمومي، هم يمثلون الشباب الذين يندمجون في مختلف الشبكات الإجتماعية. وهذا نظرا لارتفاع نسبة هذه الفئة في القطاع العمومي.

- في المقابل نجد أنّ أغلبية الشباب الذين يشتغلون في القطاع الخاص 44,68% يتقاضون أجرا يتراوح بين 10000 و 15000 دج، بعدها فئة الذين يتقاضون الراتب بين 15000 و 20000 دج و تقدّر نسبتهم حوالي 36,17%.

[1]) م.ح، مقابلة أجريت يوم 2014/05/17 على الساعة السابعة مساء، بإغيل أعوان، معاتقة، تيزي وزو.

- ضعف نسبة الذين يتقاضون أجر شهري أكثر من 25000 دج، و تبلغ حوالي 3,03 %.

إذا كان معظم الشباب الذين يشتغلون في القطاع الخاص يتقاضون أجرا يفوق 10000 دج.لأنّ هذا القطاع غير معني من سياسة الشبكات الاجتماعية التي انتهجتها الدّولة من امتصاص أزمة البطالة، لكنّه في يتسم بتشغيل اليد العاملة بطريقة غير قانونية لا يصرّحون بهم إلى مصالح الضمان الاجتماعي. يضاف إلى ذلك، عدم ديمومة العمل تترك الشاب يعيش دائما في الخوف و اليأس و يعتبر نفسه بطال لعدم وجود الراحة النفسية و الاستقرار.

يعتبر الراتب المحرّك الأساسي للنّشاطات الإنسانية، فهو عبارة كفاءة للمجهود الذي يقدّمه الشخص خلال فترة عمله. فتعتمد الإستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة في المجتمعات المطوّرة على تطوير المحفزات المالية من أجل دفع الأشخاص من تقديم مجهود أكثر، فلا نتيجة اقتصادية مرضية بفرض نظام الأجور المتدني. فإذا كانت الدّول المتقدّمة تجذب كثيرا الكفاءات العالمية في مختلف الميادين: العلمية و التكنولوجية والرياضية والثقافية و الاقتصادية، لأنّها عرفت كيف تسيّر الموارد البشرية و كيف تثمّن مجهوداتها. لهذا نجد أن من جانب الأجور، الشباب يصنّفون في فئة المحرومين. معظمهم لا يشتغلون أي بطالون، و إن اشتغلوا فإنّهم لا يكافأ جهدهم. مما يفسر انتشار الآفات الاجتماعية وسط الفئات الشبانية من المخدّرات و السرقة و العنف. و ارتفاع كذلك ظاهرة الهجرة.

الجدول رقم 21 يمثل علاقة نوعية قطاع عمل المهاجرين بسنّهم أثناء محاولة الهجرة

سن الهجرة / قطاع العمل	[18–25] سنة	]25–30] سنة	]30–35[سنة	المجموع
قانوني	**29** % 47,54	**26** % 42,62	**6** % 9,84	**61** % 100
موازي	**18** % 47,37	**15** % 39,47	**5** % 5,88	**38** % 100
المجموع	**63** % 59,33	**23** % 31,33	**11** % 13,16	**99** % 100

يتضح لنا من خلال الجدول أنّ أغلبية الشباب الذين يشتغلون في كلا القطاعين حاولوا الهجرة بين [18–25] سنة بنسبة 47,54 % للقطاع القانوني و 47,37 % فيما يخص القطاع الموازي.تدلّ هذه المحاولة الباكرة على أنّ الشباب لم يكون راضون بالعمل الذي يشغلونه في كلا القطاعين. العمل في القطاع الموازي خارج عن كل معايير التشغيل المعمول بها عالميا من التغطية الإجتماعية، إلى فقدان الوقاية في ورشات العمل. فهم يشتغلون في أدنى شروط النّظافة و الوقاية. و يكون العامل معرضا لكلّ الأخطار. يضاف إلى ذلك الإستغلال المكثف ، إذ يصل أحيانا البعض إلى الإشتغال لمدّة أطول في اليوم إلى حدّ 16 ساعة بدون انقطاع. أما القطاع القانوني، فهناك نجد بعض الفئات العاملة مهمّشة، لا تتقاضى مقابل عنائها. فالعمال الذين يشتغلون بعقود محدّدة و الذين يشتغلون في الشبكات الإجتماعية يعانون الكثير. صحيح أنّهم يعملون في قطاع قانوني ومصرّحين إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، إلاّ أنّهم يعيشون الإستغلال الدائم من كلّ النواحي. يشتغلون لمدّة زمنية طويلة بدون مقابل و الأجر لا يلبّي الاحتياجات الضرورية للعامل. لهذا نجد بعض العمال الذين يزاولون هذه الأعمال يضيفون وظائف أخرى خارج توقيتهم القانوني لكي يتمكّنوا من اقتناء الحاجيات الضرورية للحياة.

الجدول رقم 22 يمثل علاقة دخل الأولياء بجنس المهاجرين

الجنس / دخل الأولياء	ذكر	أنثى	المجموع
أقل من 10000دج	**16** % 76,19	**5** % 23,81	**21** % 100
[15000-10000] دج	**39** % 78	**11** % 22	**50** % 100
[20000-15000] دج	**17** % 53,12	**15** % 46,87	**32** % 100
[25000-20000] دج	**10** % 34,48	**19** % 65,52	**29** % 100
أكثر من 25000 دج	**7** % 38,89	**11** % 61,11	**18** % 100
المجموع	**89** % 59,33	**61** % 40,67	**150** % 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ عند الأولياء الذين لديهم دخل شهري أقل من 10000 دج يتغلب الجنس الذكوري في الهجرة إذ تمثل نسبتهم 76,19 % عكس الإناث فيمثلن إلاّ 23,81 %. نفس الشيء بالنسبة للذين لديهم أولياء يتقاضون أجر بين [15000-10000] دج، الذكور يمثلون نسبة 78 % و الإناث يمثلون نسبة 22 %.

لكنّ النّسبة تنقلب في الدخل المنحصر بين [25000-20000] دج لتصبح الإناث تطغى على الذكور إذ يمثلون 65,52 % و 34,48 % على الترتيب.

نستنتج من معطيات هذا الجدول أنّ :

أوّلا: أغلب الذكور المهاجرين، دخل أوليائهم ضعيف، و هذا يرجع إلى التنشئة الاجتماعية التي تُمنح للذكور. حيث يصنع فيهم المجتمع روح المسؤولية منذ الصغر،

وعند كبرهم يرون في أنفسهم كمخلصين للعائلة. فالشاب الذي ينتمي إلى عائلة فقيرة يحلم دائما بإمكانيات لكي يوفر لعائلته و أخواته ظروف معيشية أحسن من أكل و إسكان. لهذا يغامر في مختلف الميادين من أجل تحقيق أهدافه. فحسب جون بارو BAROOU » « .Jأنّ " الدافع الأساسي للمهاجرين هو مساعدة العائلة عن طريق بعث الأموال من أجل تحسين الحياة و الظروف المعيشية."[1]

ثانيا:أغلب الإناث دخل أوليائهنّ جيّد، و هذا يرجع إلى خصوصية المجتمع الجزائري الذي لا يترك البنت تبتعد من البيت العائلي دون تحققهم من وجود الأمن و الأمان في المكان المقصود. و لا تتمكن العائلات الفقيرة من توفير الظروف الملائمة للبنت الراغبة في الهجرة، لهذا نجد هذه الأخيرة لا تفكّر بتاتا في هذا الموضوع، إلاّ في حالة إن تزوجت و هاجرت مع زوجها أو وجود مبادرة من الأقارب كالعم و الخال. أما الأولياء ذوي الدّخل الجيّد فهم الذين يوفرون هذه الشروط بما في ذلك المال.

الجدول رقم 23 يمثل علاقة دخل الأولياء بسن المهاجرين

السنّ / دخل الأولياء	[18-25] سنة	]25-30] سنة	]30-35[سنة	المجموع
أقل من 10000دج	2 % 9.52	10 % 47,62	9 % 42,86	21 % 100
[10000-15000] دج	23 % 46	25 % 50	2 % 4	50 % 100
[15000-20000] دج	26 % 81,25	5 % 15,62	1 % 3,12	32 % 100
[20000-25000] دج	24 % 82,76	4 % 13,79	1 % 3,45	29 % 100
أكثر من 25000 دج	14 % 77,78	3 % 16,67	1 % 5,56	18 % 100
المجموع	89 % 59,33	47 % 31,33	14 % 9,33	150 % 100

[1]) BAROU (J.) L'émigration dans le village de l'Ader, Cahiers d'Etudes Africaines, volume 16, N° 63, 1977, p 627.

يتضح لنا من هذا الجدول أنّ 47,62 % من الشباب الذين دخل أوليائهم يقل عن 10000دج يحاولون الهجرة في فئة عمر]25–30] سنة و كذلك 50 % من الذين دخل أوليائهم ينحصر بين 10000 و 15000 دج يحاولون في هذه الفئة من العمر. عكس الذين دخل أوليائهم ينحصر بين 20000 و 25000 دج يحاولون الهجرة باكرا في فئة العمر [18–25]سنة فإنّ نسبتهم تقدّر ب82,76 % و كذلك بنسبة للشباب الذين دخل أوليائهم يفوق 25000 دج يحاولون الهجرة في هذه الفئة من العمر.منه نستخلص أنّ دخل الأولياء يؤثر في سنّ الهجرة. كلّما كان دخل الأولياء ضعيفا، كلما كانسنّ الهجرة متأخرا.و هذا لا يعني أنّ الشباب في هذه الوضعية لا يرغبون في الهجرة باكرا و إنّما تأخرهم يرجع إلى عملية التحضير للهجرة و التي تتطلب وقت إضافي لتمكينهم من توفير الشروط الملائمة للهجرة، ما دام أنّ العائلة ليس بإمكانها من مساعدتهم ماديا. أما الشباب الذين أوليائهم يعرفون دخل جيّد فإنّهم يحاولون الهجرة في السنّ الباكر، و هذا يرجع إلى إمكانية عائلاتهم المساعدة في توفير شروط الهجرة، خاصة الذين لديهم أولياء في المهجر.

الجدول رقم 24 يمثل علاقة دخل الأولياء بإمكانية توفير المهاجرين مصاريف الهجرة

امكانية توفير / دخل الأولياء	يتمكن	لا يتمكن	المجموع
أقل من 10000دج	**18** % 85,71	**3** % 14,29	**21** % 100
[15000-10000] دج	**34** % 68	**16** % 32	**50** % 100
[20000-15000] دج	**13** % 40,62	**19** % 59,38	**32** % 100
[25000-20000] دج	**11** % 37,93	**18** % 62,07	**29** % 100
أكثر من 25000 دج	**6** % 33,33	**12** % 66,67	**18** % 100
المجموع	**82** % 59,33	**68** % 31,33	**150** % 100

نقصد هنا بوفرة إمكانيات الهجرة هي المصاريف التي يحتاج إليها الشاب أثناء قيامه بعمل الهجرة. من هذه المصاريف نجد تكاليف تحضير الإجراءات الإدارية من أجل طلب التأشيرة، تكاليف السفر سواء في الطائرة أو الباخرة و كذلك المؤونة التي يجب أن يحملها معه من أجل تلبية حاجياته الأولية أثناء وصوله إلى المهجر إلى غاية حصوله على العمل. كلّ هذه الظروف قد يكون الشاب حضر لها من قبل حيث يعمل و يجد في مختلف الأعمال ليتمكن من اقتصاد الأموال لكي يتمكن من السفر بارتياح. و يوجد آخرون لا يستطيعون توفير كلّ هذا بأنفسهم بسبب عدم توفرهم على وقت من أجل ممارسة عمل و اتكالهم على الأقارب من أجل تقديم لهم يد المساعدة. و هذا ما أردنا توضيحه من خلال هذا الجدول فوفرة إمكانية الهجرة يدلّ على أنّ الشاب تمكّن بنفسه من تحضير هذه المصاريف و التكاليف، و إذا كان لم يتوفر بنفسه فالأقارب و الأصدقاء هم الذين يوفرون ذلك.

و يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية المهاجرين بنسبة 59,33 % يتوفرون على إمكانيات الهجرة. ما يبين أنّ المهاجرين الشباب يحضرون أنفسهم للهجرة، أي يقومون بجمع الأموال منذ مدّة لكي يتمكّنوا من توفير الشروط المادية المناسبة. ولكن هذا مرتبط أيضا بدخل الأولياء، إذ أنّ الشباب الذين دخل أولياؤهم ضعيف لا يعتمدون إلاّ على أنفسهم من أجل توفير هذه المصاريف، هو الحال بالنسبة للذين دخل أولياؤهم أقل من 10000 دج، نجدهم بالأغلبية 85,71 %يعتمدون على أنفسهم في المقابل نجد أنّ 66,67 % من الذين دخل أولياؤهم يفوق 25000 دج لا يوفرون إمكانيات الهجرة بأنفسهم بل يعتمدون على أولياؤهم في ذلك.من هنا نستنتج أنّ دخل الأولياء له تأثير في هجرة الشباب خاصة للشباب الذين أنهوا مشوارهم الدّراسي و لم يعد لديهم وقت للعمل كثيرا من توفير الشروط المناسبة. فدخل الأولياء يساعدهم في أخذ قرار الهجرة.

الجدول رقم 25 يمثل علاقة طبيعة السكن بإمكانية توفير المهاجرين لمصاريف الهجرة

إمكانية توفير / طبيعة السكن	يتمكن	لا يتمكن	المجموع
شقة في عمارة	**26** % 63,41	**15** % 36,59	**41** % 100
بيت قصديري	**3** % 75	**1** % 25	**4** % 100
سكن تقليدي	**36** % 59,02	**25** % 40,98	**61** % 100
فيلا	**17** % 38,64	**27** % 61,36	**44** % 100
المجموع	**82** % 59,33	**68** % 31,33	**150** % 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية الشباب الذين يسكنون في عمارة بنسبة 63,41 % يعتمدون على أنفسهم في تحمّل مصاريف الهجرة. نفس الشيء بالنّسبة للذين يسكنون في بيت تقليدي و بيت قصديري فهم كذلك يمثلون نسبة 59,02 % و75 % على الترتيب.و هذا يدل على أنّ طبيعة السكن يعكس المستوى المعيشي للعائلة و دخل الأولياء. الشباب الذين يسكنون في عمارةوأ بيت تقليدي، يدلّ على أنّ دخل أوليائهم ضعيف أو متوسط ما يجعل الشباب أن يكون في حتمية تامة للاعتماد على النّفس في العمل من أجل إدّخار الأموال، ليس لديهم خيار آخر، إلاّ إذا تدخّل أحد الأقارب من العم والخال –احتمال ضئيل، عامة يتدخل العام و الخال من أجل استقباله في المهجر لبضع أيام أو أشهر و بعد ذلك انتهت المهمّة– ليقوم بهذه المهمّة.وفي المقابل نجد أنّ أغلبية الذين يسكنون في فيلا بنسبة 61,36 % يعتمدون على الأقارب للتدخل في عملية تحمّل عبئ مصاريف الهجرةو هذا لا يعني أنّهم ليسوا متمكّنين من القيام بهذا وإنّما لا يكلّفون نفسهم عناء إقتصاد الأموال. و نجد الشباب في هذه الفئة يقومون بسرف أموالهم في الحاجيات الأخرى دون تفكير في تكاليف الهجرة، إلاّ أن يصل اليوم أين يقرّ ر فيه الهجرة،

يستنجد بالأقارب للتدخل. هنا يعني أنّ السكن في فيلا يعكس المستوى المعيشي الرّفيع للعائلة، أي الأولياء يستطيعون مساعدة أولادهم بكلّ سهولة.

الجدول رقم 26 يمثل تأثير الجنس على إمكانية المهاجرين توفير مصاريف الهجرة

إمكانية توفير / الجنس	يتمكن	لا يتمكن	المجموع
ذكر	**63** % 70,79	**26** % 29,21	**89** % 100
أنثى	**19** % 31,15	**42** % 68,85	**61** % 100
المجموع	**82** % 59,33	**68** % 31,33	**150** % 100

اتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ 70,79 % من الشباب الذكور يعتمدون على أنفسهم في توفير مصاريف الهجرة و هذا يدخل في النظام الإجتماعي الجزائري الذي يمنح حرية الحركة أكثر للذكور، إذ أنّ فعل الهجرة يدخل في إرادته أكثر إن لم تتوفر العائلة على هذه الظروف فهو بنفسه يقوم بتحضيرها. أي لا يوجد عائق إجتماعي يوقفه عن فعله. وفي المقابل نجد أنّ نسبة الإناث التي لاتتوفر على إمكانيات أكبر بنسبة 68,85 % من مجموع الإناث المهاجرات. و هذا يدخل أيضا في طبيعة المجتمع الجزائر الذي يقيّد الإناث أكثر، فإن لم تكن العائلات تملك إمكانيات لما تركت البنت تقوم بفعل الهجرة إلى بلاد أجنبية.

2-الخلاصة:

نستخلص من خلال تحليلنا لجداول هذا الفصل أنّ العامل الاقتصادي يلعب دور أساسي في هجرة الشباب إلى الخارج، لو تمكّنوا من تحقيق الشروط اللازمة من عمل و أجر يضمن لهم حياة كريمة و شريفة لما قاموا بفعل الهجرة. من جانب الشغل النتائج المسجلة لا تشير إلى أوضاع حسنة للشباب، فرغم أنّ معظمهم يمارسون عمل و يمثلون 66 %من الشباب المستجوبين، إلاّ أنّ طبيعة العمل الممارس لا يضمن الاستقرار لهم، إذ أنّ من مجموع الذين يعملون لا نجد إلاّ 61,62 % منهم فقط يعمل في الإطار القانوني. ونعرف أنّ العمل في هذا الإطار يخرج كلية عن النظم العالمية للشغل، لا يتوفر على التأمين و الأمن من كلّ الجوانب، و كذلك العامل يعمل تحت رحمة ربّ العمل كأنّه يتصدّق عليه لهذا ويتعرّض مرارا لاستفزازات و تعسّفات خاصة الإناث، التي تتعرض لعدّة مضايقات و مساومات من طرف المسؤولون.

كما يتسم العمل الممارس كذلك، بالطابع المؤقت، إذ نجد 50 % من الشباب المشتغلين يمارسون عملا بصفة مؤقتة. و هذا لا يبعث بالإرتياح. فالعمل المؤقت يدلّ على عدم الاستقرار وبالتالي يؤثر في حياة الشباب بعدم رسم أهداف على المدى البعيد. و كذلك يدلّ على تعرّضه للبطالة في أي وقت.

39,39 % من الشباب المشتغلين يتقاضون أجرا أقل من 10000 دج، و هذا يدلّ على أنّ العمل الذي يشغلونه لا يمكّن لهم من اقتناء حتى الحاجيات الضرورية للحياة. خاصة في الوقت الذي متطلبات العصر تمتدّ إلى إستهلاكات أخرى. في عصر العولمة و الثورة الإعلامية التي أحدثت انقلابا عظيما على الصعيد العالمي، أصبح العالم كقرية واحدة، ما يحدث في أقصى شرق العالم يصل في ثانية ذاته إلى أقصى غربه. لهذا نجد الشباب على اتصال دائم مع التغيرات المختلفة التي تحدث في العالم، بما فيها التغير في نموذج الحياة، و بالتالي يتأثرون بشدّة بها. لهذا نجدهم في بحث مستمر على تحقيق ما حققته أمثالهم في البلدان الأخرى. و إذا كان العمل الذي يقومون به في بلادهم لا يسمح لهم بتحقيق هذا الطموح، فإنّهم يسعون إليه في بلدان أخرى.

تبين، أيضا، من خلال بحثنا هذا أنّ الإناث هم أكثر عرضة للبطالة من الذكور، إذ تبلغ نسبتهنّ 39,34 % عكس الذكور الذين يمثلون نسبة 30,34 %، و هذا يرجع إلى خصوصية المجتمع الذي وضع قيود لحركة الإناث.حيث أنّ العائلة الجزائرية لا تسمح لممارسة العمل بعيدا عن البيت العائلي، لهذا نجد أنّ اللّواتي لا يجدن عملا قريبا لا يعملن. الناس يفضلون أن تبقى المرأة بطالة لا تعمل من أن تشتغل بعيدا عن العائلة. وإن تم ذلك، فيتوجب على أن يقيم معها أخوها أو زوجها في إقامة جديدة بالقرب من مقر العمل.

من حيث السنّ ، نجد أنّ ظروف العمل تؤثر بصفة مباشرة على سنّ هجرة الشباب. فالشاب الذي لا يمارس عمل منظّم يحاول الهجرة على المبكر، عكس الشاب الذي يمارس عمل دائم فإنّه قليلا ما يفكّر في الهجرة.

تبيّن لنا أيضا أنّ دخل الأولياء يؤثر في هجرة الشباب.فكلّما كان ضعيفا، يكون سنّ المهاجر متأخرا، و تكون هجرة الإناث قليلة.و إذا كان جيّدا، فيكون سنّ المهاجر متقدّم و تكون نسبة الإناث مهمّة. و هذا يدلّ على الأهمية التي يقدّمونها الأولياء لهجرة أولادهم.

الفصل الثاني

تأثير المحيط الاجتماعي في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل تحليل الجداول المتعلّقة بتأثير المحيط الاجتماعي على هجرة الشباب نحو الخارج و أهميته في تطوّر هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري.

و نقصد هنا بالمحيط الاجتماعي، ذلك المحيط الذي يعرف ظاهرة الهجرة منذ فترة زمنية طويلة، إلى أن وصل عدد المهاجرين فيه يبلغ أعدادا مذهلة. مع مرور الوقت نشأت فيه ثقافة الهجرة شملت كلّ العائلات و الأفراد. من هذه المناطق التي عرفت ظاهرة الهجرة في الجزائر منذ زمن، نجد منطقة القبائل. تقريبا لا يوجد عائلة التي لا تملك مهاجرا على الأقل. يوجد أحيانا بعض القرى تقريبا كلّ سكانها هاجروا إلى بلدان أجنبية، ما جعل فيها موضوع الهجرة يتداول بشكل عفوي على الألسنة.

و يعتبر المحيط الإجتماعي مؤثر رئيسي في تطوّر ظاهرة الهجرة في فضاء جغرافي معيّن، ما جعل توزيعها ليس متساويا عبر الولايات الجزائرية، و تتمركز في4 ولايات: سطيف، تيزي وزو، بجاية و تلمسان اللّواتي تمثل 47,8 % من المجموع.

كذلك، نفس المجموعة من الولايات التي ذكرناها سابقا: تيزي وزو، تلمسان، بجاية وسطيف تستحود على 65 % من عدد المهاجرين المولودين بفرنسا.

مع ذلك، معظم المهاجرين المقيمين بفرنسا يتوزعون على 04 ولايات حسب الترتيب النسبي: تلمسان 17,5 %، بجاية 15,7 %، سطيف 10,3 % و تيزي وزو 8,9 %. أخذت هذه النسب حسب السكان المقيمين المولودين بفرنسا إضافة إلى المقيمين المولودين بالجزائر في 01 جانفي 1980[1]. أما الولايات الأخرى جاليتها غير معتبرة. نفس الشيء بالنسبة للهجرة الداخلية، تستحود هده الولايات على أعلى نسبة على القطر الوطني. و هذا لكون الظاهرة قديمة فيها يرجع الى بداية الاحتلال الفرنسي لبلادنا مما

[1]) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول سياسات الهجرة في أوربا، أيّ رهانات؟ الدّورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص22.

يجعلها تعرف ببؤر الهجرة. في البداية كانت الهجرة فردية، تخص الأفراد الذين يعانون الحرمان، بعدها يتغيّر شكلها ليصبح عائلية تحت صيغة التجمع العائلي.

فاعتمدنا على بعض المؤشرات التي تدخل في تحديد أهمية تأثير المحيط الاجتماعي في تطوّر ظاهرة الهجرة، كوجود في محيط الشباب أقارب عاشوا من قبل في المهجر وتاريخ مغادرة أول قريبه أرض الوطن و تأثير وجود المهاجرين في محيط الشباب، سواء على سنّه أو جنسه و حتى وجهته المقصودة.

1-تحليل الجداول الخاصة بالمحيط الإجتماعي:

الجدول رقم 27 يمثل مدى وجود أقارب بالمهجر

وجود الأقارب	التكرار	النسبة
نعم	132	% 88
لا	18	% 12
المجموع	150	% 100

يبين هذا الجدول أنّ معظم الشباب المهاجرين الذين تمكننا من استجوابهم صرّحوا بأنّهم لديهم الأقارب في المهجر، و هذا بنسبة 88 %. أما الذين لا يملكون الأقارب في المهجر لا يمثلون إلاّ 12 %.و هذا ما يبين أنّ ظاهرة الهجرة لدى الشباب لها أبعاد عائلية.

و الهجرة الجزائرية استمدّت طاقتها من عدّة أوهام و أفكار زرعت في ذهنيات الشباب الجزائريين. و حقيقة، هذه الأوهام أصبحت ضرورية لخلق الدّوافع و الحوافز في ذهنيات الأفراد و بعدها تحقيق مشروع الهجرة في أرض الواقع و في الأخير يصبح كوسيلة للاستمرارية عبر الزّمن[1].و هذه الأوهام خلقت عبر الخطابات المطوّرة عند المهاجرين أثناء عودتهم إلى أرض الوطن خلال العطل السّنوية بالحكايات و الحديث عن مجتمعات مختلفة تتسم بنوع من الحرية الفردية و حياة الرفاهية. و كذلك الإغراءات التي يمارسونها برجوعهم محمّلين بأشياء من الصعب اقتنائها في أرض الوطن، كالسيارات الفخمة.

1) Abdelmalek Sayad, Op.Cit, p.114

من جهة أخرى، الأقارب يوفرون للشباب الجدد الراغبين في الهجرة، ظروف الاستقبال والمساعدة اللازمة للاستقرار في المهجر. و بالتالي دفعنا ذلك إلى إدراج الجدول الموالي لمعرفة نوعية القرابة هذه.

جدول رقم 28_يمثل نوعية القرابة

صفة القرابة	التكرار	النسبة
الجد	9	% 6,00
الأب	29	% 19,33
الآخ	49	% 32,67
العم	62	% 41,33
الخال	53	% 35,33
الصديق	84	% 56,00
المجموع	132	% 100,00

نريد أن نوضح من خلال هذا الجدول صفة القرابة المتواجدة بالمهجر، منه تبيّن لنا أن 56 %من المبحوثين صرّحوا بوجود أصدقائهم بالمهجر و هي النّسبة الكبيرة من الشباب و هذا نتيجة العلاقة الحميمية التي يطوّرونها وبالتالي التأثير عليهم بواسطة نقل تجاربهم الشخصية. بعدها تتبع صفة العم التي تمثل 41,33 % من مجموع المبحوثين الذين صرّحوا بوجود أقاربهم في المهجر. و كذلك الخال يمثل نسبة معتبرة 35,33. إذا كان معظم الشباب المستجوبين لديهم أقارب بالمهجر و هذا يدلّ على التأثير الذي يمارسونهم عليهم أثناء رجوعهم إلى أرض الوطن. و هذا التأثير قد يكون مباشر عن طريق التشجيعات و التحفيزات التي يمارسونها عليهم. فالقريب دائما يعمل كل المستطاع من أجل أن يجلب الشاب إلى المهجر سواء عن طريق المساعدات المالية و حتى عن طريق علاقات الزواج. فكم من شاب و شابة تزوج بقريب له في المهجر من أجل الحصول على فرصة من أجل الهجرة بطريقة قانونية. كم يؤثرون الأقارب المهاجرون بطريقة غير مباشر ة و هذا بواسطة التغييرات التي يحدثونها لأنفسهم و عائلاتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية إلى درجة الرفاهية. فبعدما كانوا يعيشون في سكنات راشية قديمة أصبحوا

يعيشون في بنايات فخمة و يملكون سيارات من الطراز العالي. كما يتمكّنون من مساعدة أحد أقاربهم في تحقيق المشار يع الاستثمارية. كلّ هذا يؤثر في الشباب من اتخاذ قرار الهجرة و العمل كل ما في استطاعته من تحقيق الحلم.

الجدول رقم 29 يمثل علاقة جنس المهاجرين بتواجد أقاربهم بالمهجر

وجود أقارب / الجنس	يوجد	لا يوجد	المجموع
ذكر	**71** % 79,78	**18** % 20,22	**89** % 100
أنثى	**61** % 100	**0** % 00	**61** % 100
المجموع	**132** % 88	**18** % 12	**150** % 100

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول أنّ 88 %من أفراد العينة يصر ّحون بوجود أقارب بالمهجر و عندما دققنا في تفاصل هذا الجدول تبيّن لنا 100 % من اللّواتي حاولنا الهجرة لديهنّ أقارب بالمهجر. في المقابل 79,78% من الذين حاولوا الهجرة كذلك لديهم أقارب بالمهجرهذا يدلّ على أنّ الإناث لا يهاجرن لوحدهنّ إلاّ بوجود العائلة. عكس الذكور الذين يهاجرون لوحدهم بكلّ سهولة.

و يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الخلفية الاجتماعية التي تمنح لكلا الجنسين دوره لذلك يصبح الجنس ذو طابع اجتماعي أكثر منه بيولوجي. "فالتنشأة الإجتماعية تلعب دورا مهما في تنميط الأدوار الجنسية اجتماعيا حيث يتحوّل الجنس عبرها من جنس بيولوجي إلى جنس إجتماعي و ثقافي. و للأدوار الإجتماعية خاصة الأدوار الجنسية أهمية كبيرة في التكوين الثقافي لدى الفرد...بحيث يصبح لكلّ من الجنسين أدوارا متمايزة

و خاصة بكل منهما، و تصبح دليلا لطموحات و أداء الأفراد و بالتالي تؤثر على موقعهم و مكانتهم." [1]

بحيث يهيّء المجتمع الذكر منذ الصغر للنّشاطات خارج البيت، ليتمكّن فيما بعد من تحمّل مسؤوليات مختلفة بعيدا عن العائلة. أما الأنثى، فهي تتلقّى تنشأة مخالفة تماما. يحرص المجتمع بإحكام على تربيتها على الحياة داخل البيت العائلي، و عدم تقبّلها في الخارج.

كما يلقى على عاتق الأنثى في المجتمع الجزائري مسؤولية الحفاظ على العادات والتقاليد و القيم الإجتماعية. فهي التي تمثل شرف العائلة، على إثرها يسهر الجميع على حراستها و مراقبتها في كلّ سلوكاتها و حركاتها. و هذا ما يقلل من حريتها في ممارسة الأعمال خارج البيت العائلي. و السماح لها بالهجرة لوحدها يعني عرض شرف و حرمة العائلة لكلّ المخاطر، مما يجعل الأنثى لا تسافر إلاّ بوجود أحد أفراد عائلتها الذكر. وبالتالي تنشئ البنت ذات مخاوف من المحيط الآخر فإذا و جدت تشجيعا فهي تحاول الهجرة و إذا لم تجد فإنّها قليلا ما تحاول ذلك بمفردها.

الجدول رقم 30 يمثل علاقةوجود القرابة بسنّ محاولة الهجرة

السنّ / وجود أقارب	[18-25] سنة	]25-30] سنة	]30-35[سنة	المجموع
يوجد	**87** % 65,91	**41** % 31,06	**4** % 3,03	**132** % 100
لا يوجد	**2** % 11,11	**6** % 33,33	**10** % 55,55	**18** % 100
المجموع	**89** % 59,33	**47** % 31,33	**14** % 9,33	**150** % 100

[1]) مخداني نسيمة، الجامعة الجزائرية بين الأصالة و المعاصرة، الطبعة الأولى، دار قرطبة، الجزائر، 2013، ص246.

يتبيّن لنا من هذا الجدول أنّ 59,33 % من الشباب حاولوا الهجرة في السن المبكّر بين 18 و 25 سنة. و منه بعد التمعن في المعطيات الخاصة بالجدول يظهر أنّ 65,91 %من الشباب الذين صرّحوا بوجود أقارب في المهجر حاولوا الهجرة مبكرا في فئة العمر [18–25]سنة، في المقابل نجد أنّ 55,55 %من الشباب الذين صرّحوا بعدم وجود أقارب بالمهجر حاولوا الهجرة متأخرين في فئة العمر [30–35] سنة. و هذا يدلّ على أنّ وجود الأقارب في المهجر يساعد الشباب على بناء مشروع الهجرة و تحقيقه في أسرع وقت، أما الذين لا يملكون أقارب بالمهجر، لا يفكّرون في هذا الموضوع، إن فكّروا لا يحققونه في السنّ الباكر، لأنّهم يتطلّبون تحضيرات إضافية لتمكينهم من توفير ظروف ملائمة في المهجر خاصة ماديا.

الجدول رقم 31 يمثل علاقة صفة القرابة بسنّ محاولة الهجرة

السنّ / صفة القرابة	[18–25] سنة	]25–30] سنة	]30–35] سنة	المجموع
الجد	**5** % 55,56	**3** % 33,33	**1** % 11,11	**9** % 100
الأب	**16** % 55,17	**11** % 37,93	**2** % 6,90	**29** % 100
الأخ	**26** % 54,17	**20** % 41,67	**2** % 4,17	**48** % 100
العم	**32** % 47,54	**28** % 42,62	**1** % 9,84	**61** % 100
الخال	**22** % 35,85	**29** % 47,17	**2** % 16,99	**53** % 100
الصديق	**38** % 40,96	**41** % 49,40	**4** % 9,64	**83** % 100
المجموع	**87** % 59,33	**41** % 31,33	**4** % 9,33	**132** % 100

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول أنّ معظم الشباب الذين لديهم أقارب في المهجر حاولوا الهجرة ابتداءا من السنّ المبكر بين 18 و 25سنة، بحيث أنّ 55,56 % من الذين لديهم الجدّ يحاولون في نفس فئة العمر. و نفس الشيء بالنّسبة للذين لديهم الأخ والعم.أما الذين لديهم الخال و الصديق فهم، بالعكس، يحاولون الهجرة في سنّ متأخر نوعا ما (أي بين 25 و30 سنة) و هذا بالنّسب 47,17 % و 49,40 % على الترتيب.

و هذا يدلّ على أنّ وجود الأقارب يحدث تأثير مباشر على الأفراد في إتخاذ قراراتهم الحاسمةفكما يقال إنّ الفرد هو إبن بيئته الإجتماعية، و السلوكات التي يطوّرها لا تكون إلاّ نتيجة التفاعلات الإجتماعية. فهو إذا تجسيد لوسطه الإجتماعي. فالإنسان يولد صفحة بيضاء، بعدها يقوم المجتمع بإملاء عليه جميع قوانينه و نظمه و بعدها يصبح هو بدوره حافظ و حارس على ديمومتها.

جدول رقم 32يمثل سنة ّذهاب أول قريب إلى المهجر

السنة	التكرار	النسبة
قبل 1960	35	%29,66
]1960-1970]	35	% 29,66
]1970- 1980]	16	% 13,56
]1980-1990]	8	% 6,78
]1990-2000]	17	% 14,41
بعد 2000	7	% 5,93
المجموع	118	% 100,00

يبيّن هذا الجدول أنّ أغلبية المهاجرين الشباب عندهم أقارب في المهجر منذ مدّة طويلة، إذ تتكافء المرحاتلين قبل 1960 و [1960-1970] بنسبة 29,66 % لكليهما. في المقابل نجد أنّ المرحلتين [1980-1990] و مرحلة بعد 2000 سجلتا أقلّ نسب 6,78 % و 5,93 % على الترتيب.و هذا يدل على أنّ أغلبية المستجوبين لديهم علاقة

قديمة مع المهجر و دخل فعل الهجرة في الممارسة العائلية. و كذلك يدلّ قدم فعل الهجرة في العائلة على امكانية توفير ظروف الإستقبال بكلّ سهولة، ليس كما الذين ليهم قرابة استقرّت جديدا، لم يكن أمامها متسع الوقت من توفير ظروف إستقبال مهاجرين جدد.

جدول رقم 33 يمثل البلد المقصود من طرف الشباب المهاجرين

البلد المقصود	التكرار	النسبة
فرنسا	98	% 65,33
كندا	17	% 11,33
أمريكا	14	% 9,33
إسبانيا	8	% 5,33
انجلترا	3	% 2
ألمانيا	3	% 2
ايطاليا	2	% 1,33
سويسرا	2	% 1,33
بلجيكا	1	% 0,67
اليونان	1	% 0,67
الإمارات	1	% 0,67
المجموع	150	% 100

من خلال هذا الجدول نستنتج أنّ معظم المهاجرين يتّجهون إلى فرنسا بنسبة 65,33%، تاتي بعدها كندا و الولايات المتحدة الأمريكية بالنّسب 11,33 % و9,33%.عكس الدّول بلجيكا، اليونان والإمارات العربية بأقلّ نسبة 0,67 %.

إذا كان معظم المهاجرون يتجهون إلى فرنسا، لم يكن بفعل صدفة، وإنّما يرجع إلى عوامل تاريخية عميقة. و لكون الهجرة ظاهرة إجتماعية تمتدّ جذورها إلى مرحلة معيّنة من التاريخ، فهي تطوّر لظاهرة تاريخية. فحسب أ. تورين

« ***A.TOURAINE*** » : "...التفاعلات التي تنشأ بين الطبقات و القوى الإجتماعية مشتقة منها و هم الفاعلين لتاريخية المجتمع، و الذين يفسّرون نظام الفعل التاريخي في المجتمع..." [1] لكون فرنسا بلد إستعماري نشأت عملية الهجرة مباشرة بعد استحواذها على على الجزائر، لتغذية مصانعها الضخمة باليد العاملة في مختلف الميادين خاصة خلال الحربين. و بعدها أصبح الجزائريون يلجؤون إليها بشكل أوتوماتيكي. على إثرها نشأت جالية جزائرية متشعبة مع الشعب الفرنسي، خير دليل على ذلك ظهور شخصيات مؤثرة على الرأي العام الفرنسي و متجنسة بالجنسية الفرنسية، أمثال الرياضي العالمي المشهور زين الدين زيدان، الكاتب عزوز بقاق الذي أصبح فيما بعد وزير مكلف بالمهاجرين في عهد الرئيس الفرنسي ساركوزي...

أما الهجرة إلى أمريكا الشمالية (كندا و الولايات المتحدة الأمريكية)، فهي ظهرت في العشرينات الأخيرة، خاصة بعد التسعينات و العشرية الأولى من الألفية الثانية، و يرجع إلى السياسة المنتهجة من كلا البلدين لحصد الكفاءات العالمية من بينها التابعة للبلدان الإفريقية و الأسيوية المتخلّفة. و ترتكز أكثر هذه السياسات المسماة بـ"الهجرة المنقاة" على تشجيع الإطارات ذات الكفاءة العالمية و الجامعيين بمنح لهم كلّ التسهيلات والظروف المناسبة للعيش في أراضيها.

جدول رقم 34 يمثل الأقارب المتواجدين بالمهجر في محيط المهاجرين

عدد الأقارب	التكرار	النسبة
[1- 5]	48	% 36,36
]5- 10]	34	% 25,76
]10- 15]	31	% 23,48
15<	19	% 14,39
المجموع	132	% 100

[1]) GIRAUD (Claude), Histoire de la sociologie, Dar El Afaq, Alger, 1987, p. 120

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أنّ معظم الشباب المهاجرين لديهم على الأقل خمسة من أقاربه يتواجدون بالمهجر، لهذا الفئة [1- 5[تمثل الأكبر بـ36,36 %.بعدها تلي الفئة [5- 10[تمثل النّسبة 36,36 %.

أما الفئة التي تفوق العدد 15 فهي تمثل أقل نسبة بـ14,39 % و هذا يدلّ على أنّ معظم الدّول المقصودة نادرا ما نجد واحد يبلغ هذا العدد باستثناء فرنسا التي كانت الهجرة فيها نتيجة لظروف تاريخية. وهذا ما يبيّنه الجدول المالي:

جدول رقم 35 يمثل علاقة عدد الأقارب المتواجدين بالخارج و البلد المقصود

البلد المقصود / عدد الأقارب	فرنسا	كندا	أمريكا	بلدان أوربية أخرى	المجموع
[1- 5]	**17** % 35,41	**9** % 18,75	**8** % 16,67	**14** % 29,17	**48** % 100
[5- 10]	**26** % 76,47	**2** % 5,88	**2** % 5,88	**4** % 11,76	**34** % 100
[10- 15]	**27** % 87,10	**2** % 6,45	**2** % 6,45	**0** % 0	**31** % 100
15<	**19** % 100	**0** % 0	**0** % 0	**0** % 0	**19** % 100
المجموع	**89** % 67,42	**13** % 9,85	**12** % 9,09	**18** % 13,64	**132** % 100

يبين لنا هذا الجدول أنّ المتجهين إلى فرنسا هم الذين يطغوا في كل الفئات، إذ يمثلون 35,41 % بالنسبة للفئة [1- 5[وبعدها تزداد في الفئة الثانية [5- 10[بالنسبة 76,47 % إلى أن تصل 100 % في الفئة الأخيرة الأكثر من 15 قريب.

يرجع هذا التفاوت الفرنسي في كل الفئات إلى الظروف التاريخية، كما قلنا فيما سبق. حيث تطوّرت الهجرة في فيها إلى أن أصبحوا يتكلّمون عن أجيال الهجرة، و وصلوا إلى الجيل الثالث.

فالجيل الأوّل يمثل هجرة الأشخاص الذين فعلوا ذلك استجابة للعوامل الإقتصادية العسيرة. و الجيل الثاني هي المرحلة أين المهاجرين ليسوا كما يعتقدون الإخرين، بل عرفوا ازدياد أولادهم في أراضيهم. أما هجرة الجيل الثالث تمثل إزدياد أولاد المهاجرين.

أما البلدان الأخرى فهي تعرف إرتفاعا في الفئة الأولى إذ البلدان الأوربية الأخرى تشهد نسبة معتبرة مقارنة بفرنسا و تقدّر بـ29,17 % بعدها تلي كندا و الولايات المتحدة الأمريكية بالنّسب 18,75 % و 16,67 % على الترتيب.

فإذا كانت هذه البلدان الأوربية الأخرى و بلدان أمريكا الشمالية كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعرف فيها الهجرة تطوّرا كما شهدته فرنسا، لأنّها بلدان حديثة الهجرة فيها بالنّسبةللجزائريين، و تطوّرت كثيرا في السنوات الأخيرة بعد اتخاذ فرنسا اجراءات تضييقية اتجاههم ابتداءا من عام 1973.

جدول رقم 36 يمثل علاقة وجود الأقارب المقصودين في المهجر بالبلد المقصود

وجود أقارب / البلد المقصود	يوجد	لا يوجد	المجموع
فرنسا	**78** % 79,59	**20** % 20,41	**98** % 100
كندا	**9** % 52,94	**8** % 47,06	**17** % 100
أمريكا	**8** % 57,14	**6** % 42,86	**14** % 100
بلدان أوربية أخرى	**17** % 85	**3** % 15	**20** % 100
الإمارات العربية	**0** % 0	**1** % 100	**1** % 100
المجموع	**112** % 88	**38** % 12	**150** % 100

يبيّن هذا الجدول أنّ معظم الشباب المهاجرين المتّجهين إلى الدّول الأوربية قصدوا أقاربهم المتواجدين هناك. حيث يمثلون 79,59 % من الذين يتجهون إلى فرنسا و85% من الذين يتجهون إلى الدّول الأوربية الأخرى. و أما الذين يتجهون إلى أمريكا الشمالية (كندا و الولايات المتحدة) فإنّ النسبة تنخفض إلى 52,94 % و 57,14 % على الترتيب. وهذا يرجع إلى إختلاف السياسات الخاصة بالهجرة لكل بلد. فالبلدان الأمريكية الشمالية انتهجت سياسات مشجعة لهجرة الكفاءات، و نظرا لبعدها الجغرافي لا يقصدها إلاّ الذين يدخلون في حيز الشروط المطلوبة، سواء كان عنده أقارب أم لا، أما الدّول الأوربية الأخرى و نظرا لقربها الجغرافي، يقصدها مختلف الفئات الإجتماعية، و السياسات المنتهجة كانت أشدّ صرامة، لهذا نجد أنّ معظم الذين يقصدونها عندهم علاقات عائلية.

الجدول رقم 37 يمثل علاقة جنس المهاجرين بصفة القرابة المقصودة

القرابة المقصودة / الجنس	الأولياء	الإخوة	الأقارب	الأصدقاء	المجموع
ذكر	**4** % 7,84	**14** % 27,45	**6** % 11,76	**27** % 52,94	**51** % 100
أنثى	**17** % 27,87	**13** %21,31	**31** % 50,82	**0** % 0	**61** % 100
المجموع	**21** % 18,75	**27** %24,11	**37** % 33,04	**27** % 24,11	**112** % 100

يبين لنا هذا الجدول أنّ 50,82 % من الإناث يقصدن الأقارب و بعدها الأولياء والإخوة بـ27,87 % و 21,31% على الترتيب ولكنّ نلاحظ أنّ الإناث لا يقصدن الأصدقاء. و في المقابل نجد أنّ معظم الذكور يقصدون أصدقاؤهم بنسبة 52,94 % بعدها الإخوة بالنّسبة 27,45 %. و ما نلاحظه أكثر أنّ الذكور يقصدون بنسبة قليلة الأولياء ونسبتهم لا تتعدّى 7,84 %.

نستنتج من خلال هذه البيانات أنّ :

أولا: 100 % (نسبة لا تظهر في الجدول و هي نتيجة عدد الإناث اللائي قصدن الأقارب على مجموع الإناث اللائي حاولن الهجرة) من الإناث لا يهاجرن إلاّ بوجود الأقارب.لذلك نجد أنّ معظم الإناث يتجهن نحو الأقارب كالعم و الخال.لأنّ كما ذكرنا في السابق أنّ العائلة في المجتمع الجزائري لا تسمح بهجرة البنت بعيدا عن العائلة بدون وجود وجهة عائلية مقصودة. "البنت تملك مكانتها في الفضاء الداخلي المسكون...زيادة على هذا، تبقى البنت حاملة لأخلاق العائلة.إذا ذهبت للمغامرة فإنّها تعرّض شرف العائلة للإهانة. هذه الأسباب تجعل من البنت لا تهاجر و لو تكن رغبتها كبيرة، حتى تتوفر الشروط أكثر أمنا لها و العائلة."[1]

ثانيا: 57,30 % (نسبة كذلك لا تظهر في الجدول) من الذكور يقصدون القرابة. و هي نسبة منخفضة كثيرا بالنّسبة للإناث. لأنّ الذكور يقبلون المغامرة لأنفسهم، و هذا يتبيّن خاصة في ظاهرة الحراقة، بحيث نجد أنّ هذه الظاهرة تخص كلية الذكور بسبب درجة حرية الفعل التي يتمتعون بها في المجتمع الجزائري. "الظاهرة (الحراقة) فعل يخص الذكور..."[2]

ثالثا: إذا كان معظم الذكور الذين قمنا باستجوابهم يتجهون إلى الأصدقاء يعني أنّ الذكور يجدون الحرية أكثر عند الأصدقاء. و الذكور عندما يهاجرون يبحثون فقط على يد العون الأولية، أي الإنسان الذي يوجّههم أثناء نزولهم في بلد أجنبي ويساعده في إيجاد منصب شغل، فهي مدّة لا تفوق ثلاث أشهر. عكس الإناث اللاّئي لا يقصدون الأصدقاء، و هذا لأغراض إجتماعية لها علاقة بالعادات و التقاليد و القيم الإجتماعية.

---

1) SPIGA (SASSI), « Migration irrégulières » : in Les migrations africaines, volume 2, CREAD, Alger, 2012, p.238.

2) Ibid, p. 238.

جدول رقم 38 يمثل علاقة جنس الشباب المهاجرين بالبلد المقصود

البلد المقصود / الجنس	فرنسا	كندا	أمريكا	بلدان أوربية أخرى	الإمارات العربية	المجموع
ذكر	44 %49,44	12 %13,49	13 %14,61	19 %21,35	1 %1,12	89 %100
أنثى	54 %88,52	5 %8,2	1 %1,64	1 %1,64	0 %0	61 %100
المجموع	98 %65,33	17 %11,33	14 %9,33	20 %13,33	1 %0,67	150 %100

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ الأغلبية العظمى للإناث يتجهن إلى فرنسا، لكن قليلة الإناث اللاّئي يتجهن إلى البلدان الأخرى، حيث نسبة المتجهات إلى البلدان الأوربية الأخرى لا يمثلن إلاّ 1,64% و هي نفس النّسبة فيما يخص المتجهات نحو الولايات المتحدة الأمريكية. و في المقابل نجد الذكور يتوزعون بشكل متجانس تقريبا بين الدّول، باستثناء فرنسا التي تمثل 49,44% من مجموع الذكور الذين حاولوا الهجرة إلاّ أنّها نسبة قليلة إذا قارننها مع الإناث. و كذلك إتجاه الذكور إلى باقي الدّول الأوربية تعتبر مهمّة مقارنة بالإناث فهي 21,35%.

و يرجع هذا الإختلاف في بلدان الوجهة، إلى إختلاف في المقام الإجتماعي بالنّسبة للجنسين و كذلك إلى تواجد العائلة بشكل كبير. و بما أنّ التواجد العائلي يتمركز بشكل كبير في فرنسا جعل منها الوجهة الرئيسية للإناث. أما الذكور و لاتّسامهم بروح المغامرة، يتجهون إلى أي جهة توفرت التسهيلات الإجرائية. و هذا ما يفسر إتجاه البعض إلى البلدان المكتشفة حديثا بالنّسبة للجزائريين كأستراليا و إفريقيا الجنوبية (هذا الإتجاه لم يذكر في بحثنا هذا وإنّما يستند إلى مطالعتنا الشخصية للصحف اليومية وبعض المعارف القريبة لنا التي اتجهت إلى جنوب افريقيا للعيش هناك)

جدول رقم 39 يمثل علاقة جنس المهاجرين بسنّهم أثناء محاولتهم الهجرة

السنّ / الجنس	[18-25] سنة	]25-30] سنة	]30-35] سنة	المجموع
ذكر	**39** %43,82	**39** %43,82	**11** %12,36	**89** %100
أنثى	**50** %81,97	**8** %13,11	**3** %4,92	**61** %100
المجموع	**89** % 59,33	**47** % 31,33	**14** % 9,33	**150** %100

يبيّن لنا هذا الجدول أنّ معظم البنات المهاجرات حاولنا الهجرة في فئة العمر [18-25] سنة بنسبة 81,97% أما الفئات الأخرى فهنّ أقليات. في المقابل نجد أنّ الذكور انخفضت النّسبة بالنّصف أي 43,82% لنفس فئة العمر (أي [18-25] سنة) وتستمرّ النّسبة نفسها للفئة الموالية]25-30[سنة.

إذا كانت معظم البنات حاولن الهجرة بالنّسبة كبيرة في السنّ المبكّر، يدلّ على أنّهن يملكن مساعدة من العائلة. فهنّ كما ذكرنا في الجدول السابق رقم 11 أنّ البنات قصدن أقاربهن كلية. و كذلك العائلة الجزائرية لا تترك البنت للهجرة إلاّ إذا تمكّنت من توفير لها الشروط المناسبة لضمان سلامتها من كلّ الجوانب (جسدية، معنوية و أخلاقية) من بين هذه الشروط المال. كلّ هذه الظروف تفسّر سبب محاولة الهجرة باكرا لإناث. أما فيما يخص الذكور، يرجع سبب انخفاض نسبة المحاولة في سن 18 و 25سنة إلى تفرّغ بعض الشباب المهاجرين إلى العمل لجمع المال لكي يتمكّنوا من توفير الشروط اللازمة. و هذا لا يعني بأنّ الذكور لا يعتمدون على العائلة في قضية الهجرة و إنّما يوجد الذين يعتمدون على أنفسهم في هذا الأمر، لأنّ عائلاتهم ليس لديهم إمكانيات لكي توفر الشروط اللازمة.

جدول رقم 40 يمثل علاقة البلد المقصود بالدافع الذي كان وراء اختيار المهاجرين للوجهة المقصودة

الدافع / البلد المقصود	توفرالأمن والإستقرار	تواجد العائلة	العمل	سهولة أسلوب الهجرة	إتمام الدّراسة	بدون إجابة	المجموع
فرنسا	17 %17,35	47 %47,96	2 %2,04	15 %15,31	8 %8,16	9 %9,18	98 %100
كندا	7 %41,18	3 %17,65	5 %29,41	1 %5,88	1 %5,88	0 %0	17 %100
أمريكا	6 %42,86	3 %21,43	3 %21,43	1 %7,14	1 %7,14	0 %0	14 %100
بلدان أوربية أخرى	4 %20	4 %20	1 % 5	4 %20	4 %20	3 %15	20 %100
الإمارات العربية	0 %100	0 %0	1 %0	0 %0	0 %0	0 %0	1 %100
المجموع	34 %22,67	57 %38	12 % 8	21 %14	14 % 9,33	12 % 8	150 %100

يبين هذا الجدول أنّ نسبة كبيرة 38% من الذين يتوجهون إلى المهجر إختاروا الوجهة بدافع وجود العائلة فيها، أما الذين أجابوا بتوفّر الأمن و الإستقرار.

و كذلك إذا رجعنا إلى مستوى الدّول فإنّ نجد معظم الذين يتجهون إلى فرنسا، ذكروا دافع وجود العائلة هناك هو الدافع الرئيسي الذي أثر فيهم لإختيار وجهتها بنسبة 47,96%. بعدها يأتي دافع توفر الأمن و الإستقرار في المرتبة الثانية بنسبة 17,35%.و في المقابل نلاحظ أنّ المتجّهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا يتجهون الشباب إليها بدافع توفر الأمن و الإستقرار بنسبة 42,86% و 41,18% على الترتيب. يأتي بعدها في المرتبة الثانية دافع العمل و تحسين ظروف المعيشة بنسبة

21,43% و 29,41% على الترتيب. و تقريبا تتعادل الدّوافع فيما يخص الدّول الأوربية الأخرى.

نستنتج من هنا أنّ دافع وجود العائلة و الأقارب خو الدّافع الرئيسي لاختيار الوجهة. و هذا لغرض إلقاء المساعدة اللاّزمة خاصة في الأوقات الأولى من الوصول. و تسهيل عملية الإدماج في المجتمع بإلقاء التوجيهات اللاّزمة و إيجاد العمل بسهولة.

صحيح أنّ في بداية الهجرة (خاصة فيما يخص وجهة فرنسا) كانت بدافع إقتصادي والعمل سواء إرغاما عنهم من طرف السلطات الإستعمارية لغرض دفع الإقتصاد الفرنسي لذي كان بحاجة إلى يد العاملة، أو طوعا منهم بسبب البطالة و الفقر المنتشرين في كلّ أرجاء البلاد و لم يكن أمام الشباب في ذلك الحين إلاّ حل الهجرةولكن بعد مرور الزّمن نشأت هناك ثقافة الهجرة في بعض مناطق الوطن، لهذا نجد أنّ هذه الظاهرة تتمركز فيها بشكل قوي.

و لكن بعد ممارسة التضييقات القانونية و تبني سياسات غير مشجعة للهجرة ابتداءا من السبعينات و الثمانينات، أخذت هذه التيارات تبحث عن اتجاهات أخرى. في هذه الأحيان ظهرت الوجهة نحو بلدان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة و كندا) و كذلك بلدان أوربية أخرى.

2-الخلاصة:

تبيّن لنا من خلال تحليلنا لجداول الخاصة بهذا الفصل أنّ المحيط الإجتماعي للشباب له أثر كبير في اتخاذ قرار الهجرة و اسراع في تحقيق الفعل.

تبيّن لنا أنّ أغلبية الشباب المهاجرين لديهم في محيطهم على الأقل فرد يعيش في الخارج. هذا ما يؤثر في سلوك الشباب و تطوير نمّو فكرة الهجرة في ذهنيتهم. هذا التأثير يظهر من خلال بعض المؤشرات التي توحي بأهمية هذا التفاعل.أنّ الأغلبية العظمى للشباب الذين عندهمفمحيطهم أقارب في المهجر صرّحوا بأنهم حاولوا الهجرة في السنّ المبكّر بين 18 و 25 سنة. فوجود الأقارب في المهجر يساعد الشباب على بناء مشروع الهجرة و تحقيقه في أسرع وقت، أما الذين لا يملكون أقارب بالمهجر، لا يفكّرون في هذا

الموضوع، إن فكّروا، فلا يحققونه في سنّ مبكّرة، لأنّهم يتطلّبون تحضيرات إضافية لتمكينهم من توفير ظروف ملائمة في المهجر خاصة ماديا.و جميع الإناث صرّحن بوجود أقارب في محيطهن العائلي، ما يجعلهنّ يقرّرن الهجرة في السنّ المبكّر و يحدّدن وجهتهنّ .

من خلال تصريحات الشباب المهاجرينّ أنّ أغلبهم اختار بلد الهجرة بدافع وجود العائلة.نستنتج من هنا أنّ دافع وجود العائلة و الأقارب هو الدّافع الرئيسي لاختيار الوجهة. لأنّ القلق الوحيد للشاب قبل هجرته هو وجود أحد في المهجر يساعده عند وصوله.فالشباب الذي ليس لديه أقارب في المهجر قد يتعرّض لصعوبات عند وصوله إلى المهجرفكثيرا ما يقال بأنّ كثر الشباب الذين يعيشون حالة تشرّد و ينامون تحت الجسور بسبب عدم وجود قريب يساعدهم.

فوجود القريب في المهجر يمكن المهاجر الجديد من إلقاء المساعدة اللاّزمة، خاصة في الأوقات الأولى من الوصول. و تسهيل عملية الإدماج في المجتمع بإلقاء التوجيهات اللاّزمة و إيجاد العمل بسهولة.

تأثير الوضع السياسي للبلاد في هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج

تمهيد:

نريد من هذا الفصل معرفة الحياة السياسية للشباب المهاجرين و إظهار موقفهم من المسألة السياسية.لأنّ المشاركة في التظاهرات السياسية في مختلف أشكالها سواء بالتأييد أو بالمعارضة يدلّ على الإندماج الإجتماعي للشباب داخل مجتمعهم من حيث إبداء رأيهم في القضايا السياسية التي تحدّد مصير المجتمع سواء بإنتخاب أشخاص مسؤولين بإمكانهم تحمّل المسؤوليات المختلفة المخولة لهم، أو إختيار برامج، إيديولوجيات وأفكار التي بإمكانها دفع المجتمع إلى مستوى المجتمعات المتقدّمة أو المشاركة بأنفسهم بتقمص المسؤوليات لفرض آرائهم في المجتمع.

و إن تحليل الأوضاع السياسية لجزائر ما بعد سنة 1988 م يكشف أو يقدم لنا صورة عن التحولات الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، والسعي إلى محاولة إتاحة فرص جديدة للمشاركة السياسية لفئات مختلفة من المجتمع.

ويرى الكثير من المتتبعين والمختصين في الحياة السياسية، والعلاقة بين السلطة والمجتمع عدم حدوث تغيرات جوهرية في العلاقة التي تربط بين الحاكم و المحكوم، غير أن حرص السلطة الحاكمة على إضفاء الشرعية و الفعالية في إدارة قواعد العملية السياسية كتفعيل حق المشاركة السياسية للوصول إلى ترسيخ الحكم الصالح في المجتمع و تجسيد مفاهيم الشفافية، والانفتاح، والحوار.[1]

وهكذا انتقل النظام السياسي الجزائري إلى الممارسة الديمقراطية وآليات تطوير الأداء السياسي من خلال الاعتماد على مبدأ التداول على السلطةوإشراك المواطن في الحياة السياسية عن طريق تنظيم انتخابات يراد لها أن تكون حرة، نزيهة و تعددية. غير أن التراجع عن ما وصف بالمكسب الديمقراطي بعد تدخل المؤسسة العسكرية ، وتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ودخول الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني ونشوء حالة من اللاّ استقرار امتدت خاصة من 1992 م إلى غاية 1997 م، وهي الفترة التي شهدت أحداث دموية

---

1) متكيس (هدى) ، توازنات القوى في الجزائر، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية عدد 1993 ، 172، ص 30 [1]

راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين إضافة إلى سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للأفراد.

و بعد كلّ هذه التحوّلات في الساحة السياسية الجزائرية هل ما زال الشباب يؤدّي دوره كما بيّنه غداة أحداث أكتوبر 1988 بعد التعدّدية السياسية التي عرفتها بلادنا. لهذا الغرض اعتمدنا على عدّة مؤشّرات تبيّن موقف الشباب من الميدان الثقافي، و هذا من خلال معرفة إن كانوا يناضلون في إطار التشكيلات السياسية، أو معرفة رأيهم حول طريقة التسيير في البلاد أو رأيهم عن الممارسة السياسية. هذا ما نحاول أن نبيّنه في تفاصيل هذا الفصل.

1-تحليل الجداول الخاصة بالوضع السياسي:

الجدول رقم 41 يمثل انخراط المهاجرين في الأحزاب السياسية

إنخراط في حزب سياسي	التكرار	النسبة
منخرط	14	% 9,33
غير منخرط	136	% 90,67
المجموع	150	% 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم الشباب المهاجرين لم ينخرطوا في أي حزب سياسي و هذا بنسبة 90,67 %ما يدلّ على أنّ الشباب المهاجرين غير مهتمين بالممارسة السياسية.و هذا يعكس حقيقة الواقع الذي يؤكّد أنّ أغلبية الشباب الجزائريين تخلّوا عن الممارسة السياسية و هو ما تبيّنه نتائج العمليات الإنتخابية في السّنوات الأخيرة التي تسجل أقل نسبة المشاركة في تاريخ الجزائر المستقلة، حوالي 50 % على الصعيد الوطني، و لا تتعدّى 20 % في بعض المناطق.

هذه الظاهرة لا تخص فقط الإنخراط في حزب سياسي، و إنّما حتى التعاطف مع حزب سياسي. هذا ما يبيّنه الجدول الموالي:

الجدول رقم 42 يمثل تعاطف المهاجرين مع حزب سياسي

تعاطف مع حزب	التكرار	النسبة
متعاطف	32	% 21,33
غير متعاطف	118	% 78,67
المجموع	150	% 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن ّ معظم الشباب المهاجرين غير متعاطفين مع أي حزب سياسي و تقدّر نسبتهم بـ78,67 %.رغم أنّ الكثير يتوقع تحسن الأحوال بعد أحداث أكتوبر 1988، كما يقول بينيامين ستورا: "يمثل هذا التاريخ كتدشين لنظرة الماضي و الحاضر، مفتوح على مفهوم متعدّد للتاريخ"[1]

فالمواطنة باعتبارها حياة جماعية قائمة على روابط تشريعية وسياسية وثقافية وإنسانية، وإطار تتحقق من خلاله الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية اللازمة للمساواة والعدالة، لا يمكنها أن تصبح فعالة وبناءة إلا عن طريق مشاركة كل فرد في تدبير شؤون مجتمعه بإبداء الرأي، والقيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، والمشاركة باعتباره ناخبا أو مرشحا في اختيار نوع السلطة التي يجب أن يخضع لها المجتمع.

هذه المشاركة التي ستسمح بتثبيت الديمقراطية، فلا يستقيمُ عُودها إلا بمشاركة جميع فئات وشر ائح المجتمع من رجال ونساء.

فهي إذاً حق للجميع، حيث تتنوع وتتعدد وتتكامل من خلال مجموعة من الإجراءات والسلوكات والممارسات، التي تشكل ميدانا خصبا لتفعيل القدرات والمهارات.

وإذا كان التركيز في بلادنا يربط المشاركة عموما بالمشاركة السياسية بشكل خاص، فإن الكثير يختزلها في الإنتخابات، إلا أن واقع الأمر يفيد بأن المشاركة هي مشاركات،

[1]) ZEMMOURI (Kamal), « combien ça coute ?», Midi Economie, n°02 du 31/12/2006, p.26

فنجد المشاركة السياسية، والمشاركة في المجتمع المدني، المشاركة في الحياة اليومية... إلخ، وينبغي الإنتباه إلى ضرورة خلق توازن بين هذه المشاركات، هذا التوازن الذي يجعل الديمقراطية صيرورة نامية لا مجرد شعارات وادعاءات فارغة.

الجدول رقم 43 يمثل علاقة جنس المهاجرين بانخراطهم في حزب سياسي

إنخراط في حزب / الجنس	منخرط	غير منخرط	المجموع
ذكر	**13** % 14,61	**76** % 85,39	**89** % 100
أنثى	**1** % 1,64	**60** % 98,36	**61** % 100
المجموع	**14** % 9,33	**136** % 90,67	**150** % 100

يتبين لنا من هذا الجدول أنّ 98,36 % من الإناث غير منخرطات في حزب سياسي. مقابل 85,39 % من الذكور غير منخرطين في حزب سياسي. يرجع هذا الإختلاف بين الذكور و الإناث فيما يخص النّشاط السياسي إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يرى إلى المرأة التي تنشط في هذا المجال بنظرة سيّئة. بحيث النّشاط السياسي يمارس خارج البيت في الأماكن الأكثر تردّدا للعنصر الذكري.لهذا نجد أنّ المرأة مقيّدة من طرف العائلة و المجتمع. و لا يسمح لها بممارسة هذا نوع من النّشاط لأنّه قد يلطّخ بسمعة العائلة، و خاصة أنّ الممارسة السياسية يستعمل فيها كلّ الطرق للوصول إلى الهدف المنشود دون أخذ بعين الإعتبار وضعية الغير. أما الذكور فهم يتمتّعون بالحرية في هذا المجال، فالساحة السياسة تعتبر من أحد ميادين الصراع من أجل بلوغ المسؤولية و فرض المباديء و الإديولوجيات في السلطة كما هو الحال بالنّسبة للصراع العسكري. لهذا نلاحظ الإختلاف بين الجنسين في هذا المجال.

الجدول رقم 44 يمثل علاقة جنس المهاجرين بتعاطفهم مع حزب سياسي

تعاطف مع حزب / الجنس	متعاطف	غير متعاطف	المجموع
ذكر	**21** % 23,60	**68** % 76,40	**89** % 100
أنثى	**11** % 18,03	**50** % 81,97	**61** % 100
المجموع	**32** % 21,33	**118** % 78,67	**150** % 100

و إذا قارننا مسألة التعاطف مع حزب سياسي، فتقريبا لايوجد فرق بين الجنسين، فكلاهما غاب عن الحياة السياسية. فالنّسبة 23,60 % تمثل تعاطف أو قبول الذكور للأحزب السياسية توحي بمدى عزوفهم عن هذا الميدان. نفس الشيء بالنّسبة للإناث 18,03 % يدلّ على أنّهن بعيدات عن الساحة السياسية. و يرجع هذا العزوف عن الساحة السياسية إلى فقدان في كلّ ما هو سياسي. و هذا لعدم نجاعة السياسات المنتهجة من طرف مختلف الحكومات في حل مشاكل الشباب بما فيها مشكل البطالة الذي يبقى دائما كبقعة سوداء في مختلف البرامج الحكومية. أما الأحزاب السياسية فإنّها لم تلعب دور فعال في معالجة مشاكل الشباب. فهي إذا أخذنا بعين الإعتبار حظورها في الحياة اليومية للمواطنين عامة و للشباب خاصة، فإنّها تظهر هذه الأحزاب في المناسبات فقط. و بالأكثر خلال الفترات الإنتخابية. تظهر في الساحة من أجل الإستفادة بأصوات المواطنين و الحصول على الإمتيازات المالية التي تمنح للأحزاب خلال مشاركتها في مناسبة انتخابية معيّنة. فمعظم الشباب يرون في السياسيين بأنّهم ينشطون من أجل المصالح الشخصية على حساب المنفعة العامة. فعلى سبيل المثال، يرون في مشاركة السياسيين في الإنتخابات التشريعية، هي من أجل منصب في البرلمان لا أكثر و لا

أقل. وبالأحرى بعد الإنتخابات يبتعدون عن الأنظار، و حتى المناصب التي نشطوا من أجل بلوغها يتركونها فارغة.كلّ هذا جعل من الشباب يفقدون الثقة في كلّ ما هو سياسي. لا فرق بين الذكر و الأنثى، كلاهما لهما نفس الرؤية في الحياة السياسية.

الجدول رقم 45 يمثل علاقة سنّ محاولة المهاجرين للهجرة بإنخراطهم في حزب سياسي

إنخراط في حزب / سنّ	منخرط	غير منخرط	المجموع
[18-25] سنة	**9** % 10,11	**80** % 89,89	**89** % 100
]25-30] سنة	**4** % 8,51	**43** % 91,49	**47** % 100
]30-35] سنة	**1** % 7,14	**13** % 92,86	**14** % 100
المجموع	**14** % 9,33	**136** % 90,67	**150** % 100

من خلال قراءتنا لمعطيات هذا الجدول يظهر أنّ إنخراط الشباب في الأحزاب السياسية ينخفض كلّما تقدّمنا في السنّ و هذا بالنّسب الآتية: في الفئة العمرية [18-25] سنة يسجّل الشباب أعلى نسبة و هي 10,11 %، و في الفئة الثانية]25-30] سنة يسجلّ نسبة منخفضة 8,51 %. أما في الفئة الثالثة فهم يسجلون أقل نسبة و هي 7,14%.

و يرجع هذا الإنخفاض التدريجي في نسبة الإنخراط في حزب سياسي حسب السنّ، إلى طبيعة كلّ مرحلة. في الفئة الأولى ما بين 18 و 25 سنة، يتسم الشباب بنوع من المثالية في تفكيره، و يحلم بحياة أحسن، لهذا يساند الأحزاب السياسية التي تقبّل إيديولوجيات التي كان يحلم بها و العمل على تحقيقها. في الفئة الثانية 25 و 30 سنة يبدأ الشباب باكتشاف الواقع، و يتضح أنّ هناك من الذين يناضل معهم يتحرّكون حسب

المصالح الشخصية. كذلك يدخل في الإهتمام حياته الخاصة و يبحث على ميدان يمكّن له من بناء حياته أكثر، و تدخل في ذهنه الحياة المهنية و يعمل على منصب شغل وكيفية معالجة مشاكله الشخصية و العائلية. أما المرحلة الثالثة ما بين 30 و 35 سنة، تزداد تنخفض نسبة الإنخراط في حزب سياسي، و هنا تدخل كثيرا في الحسبان التجربة الشخصية للأفراد، إذ أنّ مشاكله أصبحت فوق كلّ إعتبار. تقدّم سنّه و لم يجد أمامه ولا أحد ليحلّ مشاكله الشخصية. فلهذا نجده غير مهتم بالحياة السياسية.كما صرّح أحد المستجوبين: "لم أمارس السياسة و لم أدخل في تشكيلة سياسية، أترك الممارسة السياسية لمن يتمكّن لها." [1]

الجدول رقم 46 يمثل علاقة المستوى التعليمي للمهاجرين بانخراطهم في حزب سياسي

إنخراط في حزب / المستوى التعليمي	منخرط	غير منخرط	المجموع
أمي	**0** % 0	**2** % 100	**2** % 100
ابتدائي	**0** % 0	**5** % 100	**5** % 100
متوسط	**0** % 0	**16** % 100	**16** % 100
ثانوي	**2** % 5,88	**32** % 94,12	**34** % 100
عالي	**12** % 12,90	**81** % 87,10	**93** % 100
المجموع	**14** % 9,33	**136** % 90,67	**150** % 100

[1]) م.ح، مقابلة أجريت يوم 2014/05/25 على الساعة الحادي عشر صباحا، بسوق الخميس، معاتقة، تيزي وزو.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أنّ الأميين و الإبتدائيين و المتوسطين كلّهم لم ينخرطوا في الأحزاب السياسية و نسبتهم تبلغ أقصاها 100 %، أما الثانويون والجامعيون انخفضت نسبتهم إلى 94,12 % و 87,10 % على الترتيب.

تقريبا لا يوجد اختلاف في عملية الإنخراط في الأحزاب السياسية بالنّسبة للشباب، فالعزوف عن الممارسة السياسية ظاهرة تمس كل الفئات العمرية و كل المستويات العلمية. يرجع سبب عزوف القاعدة الإجتماعية عن الممارسة السياسية إلى فقدان الثقة بين المسؤولين و المواطنين. فهي تعتبر هواة شاسعة و فارقة تسير إلى عدم الإلتقاء فيما بينهم. معظم الملتقيات الجماهيرية و النّدوات السياسية تعاني من شغور القاعات من الحضور. و الشيء المؤسف أكثر هو شغور أماكن النّواب خلال جلسات البرلمان لمعالجة قضايا الوطن رغم أنّها لا تعقد مرارا. أما في حالة المصادقة على القوانين الخاصة برواتبهم فنجدهم كلّهم حاضرون بدون استثناء. يضاف إلى هذا كثرة قضايا الفساد التي مست معظم المنتخبين في كلّ مستوياتهم.و كثيرا ما يفكر المواطنون بأنّ الأحزاب السياسية و الإنتخابات ما هي إلى شكلية تعبّر فقط على وجود ديموقراطية مظهرية « La démocratie de façade » ، لا تعالج المشاكل الواقعية التي يتخبّط فيها المجتمع.

أما الإختلاف الطفيف الذي يتميّز به الجامعيون و الثانويون هو راجع إلى إمكانيتهم في إعتلاء مناصب المسؤولية داخل التنظيمات الحزبية. عكس الأميين الذين يرون فقط بأنّهم أصبحوا وسيلة لإنجاز الأشغال اليدوية فقط، أما مناصب المسؤولية ليس لهم أن يحلموا بها.لكن على العموم أنّ 90,67 % من الشبلب المبحوثين في كلّ مستوياتهم غير مهتمين بالأحزاب السياسي.و هذا مؤسف، لأنّ الأحزاب السياسية دورها هو إحداث تغييرات في المجتمعات بطريقة عقلانية و سلمية، فإذا كانت النّخبة غابت عنها، فإنّ يبقى المجال للغير المؤهلين لقيادة مصير المجتمعات، و هو واقع المجتمعات المتخلّفة التي طغى عليها العنف.

الجدول رقم 47 يمثل علاقة المستوى التعليمي للمهاجرين بتعاطفهم مع حزب سياسي

تعاطف مع حزب / المستوى التعليمي	متعاطف	غير متعاطف	المجموع
أمي	**1** % 50	**1** % 50	**2** % 100
ابتدائي	**2** % 40	**3** % 60	**5** % 100
متوسط	**5** % 31,25	**11** % 68,75	**16** % 100
ثانوي	**9** % 26,67	**25** % 73,53	**34** % 100
جامعي	**15** % 16,13	**78** % 83,87	**93** % 100
المجموع	**32** % 21,33	**118** % 78,67	**150** % 100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ نسبة التعاطف إرتفعت بالنّسبة للمستوى أمي والإبتدائي و تبلغ 50 % و 40 % على الترتيب. لكن فيما يخص المستوى الجامعي تنخفض إلى 16,13 %.

إذا قارننا هذه النّتائج بالتي تخص الإنخراط فإنّنا نجد أنّ نسبة التعاطف أرتفعت مقارنة بالإنخراط. فكثيرا ما يتعاطف الشباب إلى الإيديولوجيات التي تدافع عنها الأحزاب، وليس الشخصيات.فهناك من يصرّح لهنّ الشخصيات المسيّرة للأحزاب لا تحترم مباديء الديموقراطية، و تجدها تمارس سلوك معادية لها. لهذا نجد بعض التشكيلات السياسية تتفرّغ من أغلبية مناضليها، إلاّ أنّهم في العمق يبقون يحترمون المباديء المؤسسة للأحزاب. لهذا نجد إختلاف في المعطيات الخاصة بالإنخراط ة التي تتعلّق بالتعاطف.

الجدول رقم 48 يمثل رأي المهاجرين في الحياة السياسية في الجزائر

الرّأي	التّكرار	النّسبة
حسنة	13	% 8,67
وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية	15	% 10
وجود مشاكل كثيرة و كثرة الكذب	28	% 18,67
تشهد تطور مستمر	5	% 3,33
فاشلة و انعدام الديموقراطية	56	% 37,33
عدم الإهتمام بالأمور السياسية	4	% 2,67
بدون إجابة	29	% 19,33
المجموع	150	% 100

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية الشباب المهاجرين يرون في الحياة السياسية أنّها فاشلة و عديمة الديموقراطية، و هذا بنسبة 37,33 %، و بعدها يلي هؤلاء الذين يرون بأنّ الحياة السياسية هي كثرة المشاكل و الكذب بنسبة 18,67 %. أما الذين يرون بأنّ السياسة تشهد تطوّر مستمر، فهم لا يمثلون إلاّ 3,33 %، هي نسبة قليلة مقارنة بالذين يرونها بالنّظرة السلبية.ما يلفت إنتباهنا في هذا الجدول هو أنّ نسبة الذين لم يدلوا بتصريح حول الحياة السياسية، تأتي في المرتبة الثانية و تقدّر بـ19,33%.

من هذا نستنتج أنّ الشباب سئموا من الحياة السياسية: لا يرون فيها إلى الكذب، خاصة الوعود الإنتخابية. فكثيرا ما يظهر النّشطاء السياسيون من ممثلون أحزاب ومختلف مرشحين لمناصب المسؤولية و وزراء حكوميون عبر مختلف قنوات الإعلام السمعية البصرية أو الصحافة المكتوبة أو في التجمعات الشعبية، يلقون بخطابات على شكل شعائر تفتن الآذان الصاغية و لكنّها محشوة بالأكاذيب و المغالطات. و كذلك ما تتسم به الممارسة السياسية في بلادنا هو فقدان الشفافية في كلّ مختلف العمليات التي تسايرها. كما يندرج في تقرير الملتقى الإقتصادي العالمي:"الجزائر تمرّ بمرحلة انتقالية

مضطربة تعرف انعدام الشفافية في المستوى السياسي."[1]لهذا يظهر أنّ الشباب لم يعطوا الإهتمام و لو للإجابة على هذا السؤال.

و ما يدلّ أكثر على هذا هو انتشار ظاهرة في المجتمع خلال المناسبات الإنتخابية، وعمّ كلّ القطر الوطني، هو عزوف المواطنين عن الملتقيات و التجمعات الشعبية المنظمة من طرف المترشحين."يلقون بخطاباتهم أمام جمهور مبعثر و في قاعات شبه فارغة."[2]

الجدول رقم 49 يمثل وجود أمل لدى المهاجرين في تحسن أوضاع البلاد

وجود الأمل	التكرار	النسبة
نعم	33	% 22
لا	111	% 74
دون إجابة	6	% 4
المجموع	150	% 100

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية الشباب ليس لديهم أمل في تحسّن أوضاع البلاد و هذا بنسبة 74 %.منه نستنتج أنّ فقدان الأمل في تحسّن الأوضاع دفع الشباب إلى البحث عن بلد آخر أين يمكنه بناء أمل في مستقبل زاهر يبعث بحياته إلى مستوى أرقى ليصل إلى تلبية حاجياته الضرورية و الثانوية.لأنّ كما قال أحد المستجوبين في المقابلة:"أن الحياة لا تتحدّد فقط في الحاجيات الأولية كالأكل و الشرب، و إنّما نريد أكثر من هذا، كإمكانية قضاء العطلة مع أفراد العائلة في أحد المواقع الساحلية، و إهداء للابن الهدية في مناسبة تخصّه كعيد ميلاد مثلا.لكن في بلادنا لا نستطيع تحقيق كلّ هذا، كلّ حياتنا نشقى و نتعب من أجل اقتناء خبزة و كيس حليب، أما فيما يخص الحاجيات الأخرى لا يمكننا التفكير فيها لأنّها أصبحت من المستحيلات السبع..."[3]

---

[1]) BOUCHAMA (Kamal), « pour le premier mandat d'un nouveau chef de l'Etat », Le Quotidien Le Soir d'Algérie, du Lundi 14 avril 2014, p.6

[2]) Ibid, p.3.

[3])م.ح، مقابلة أجريت يوم 2007/08/13 على الساعة الثالثة مساءا، بسوق الإثنين، تيزي وزو.

إنّ أي تغيير يحدث في مجتمع بشري معين لازم وجود عوامل تساعد على تحقيقه. من هذه العوامل لازم توفر موارد بشرية حاملة لمشعل التغيير و جوّ ملائم يساعد على إنجاح العملية.في بلاد كالجزائر التي تملك كلّ العوامل التي بوسعها تغيير الحياة في المجتمع إلى الأحسن من العوامل الجغرافية و المناخية و الثروات الطبيعية و البشرية، إلاّ أنّها لم يحدث استغلال عقلاني لهذه الثروات من إجل تحقيق تغيير إجابي. فالثروات الطبيعية التي تكمن في المواد الأولية من النفط و الغاز الطبيعي، استغلّت أموالهم في مشاريع أقل أهمية لا تعيد بالفائدة على المجتمع و ذهبت معظمها في النّهب و الفساد. منذ الإستقلال الجزائر تتخبط في مشكل إقتصادي و هو التبعية المطلقة لمداخيل البترول.و عانت مرارا من أزمات البترول، إلاّ أنّ الدّروس لم تستخلص من الماضي. أما الثروات البشرية من الشباب و المفكّرين هم دفعوا بهم سواء إلى مختلف الآفات الإجتماعية كالمخدّرات والسرقة و العنف و الهجرة بالنّسبة للشباب، أما المثقفين و المفكّرين هم دفعوا إلى باب الهجرة لتستفيد دول أخرى من خدماتهم المختلفة. فمن يحدث التغيير، و من يحسّن أوضاع البلاد.

الجدول رقم 50 يمثل علاقة رضى المهاجرين عن كيفية تسيير شؤون البلاد بدافع الذي حفّزهم على الهجرة:

الدافع / الرضاء	توفر الأمن والإستقرار	تواجد العائلة و الأقارب	العمل	سهولة أسلوب الهجرة	الرّغبة في إتمام الدّراسة	بدون إجابة	المجموع
راضي	0 %0	2 %28,57	1 %14,29	0 %0	3 %42,86	1 %14,29	7 %100
غير راضي	34 %24,29	55 %39,29	10 %7,14	21 %15	10 %7,14	10 %7,14	140 %100
دون إجابة	0 %0	0 %0	1 %33,33	0 %0	1 %33,33	1 %33,33	3 %100
المجموع	34 %22,67	57 %38	12 %8	21 %14	14 %9,33	12 %8	150 %100

يبيّن لنا هذا الجدول أنّ معظم الشباب بنسبة 38% هاجروا بدافع وجود الأقارب في المهجر. أغلبهم هاجروا بدافع وجود العائلة والأقارب و تقدّر نسبتهم 39,29%، و يأتي في المرتبة الثانية دافع توفر الأمن و الاستقرار بنسبة 24,29 %أما دافع الرّغبة في إتمام الدّراسة لا يمثل إلاّ 7,14 %. أما فيما يخص الذين كانوا راضون بكيفية التسيير فنجد أغلبهم هاجروا لدافع الرّغبة في إتمام الدّراسة. و بعدها يأتي دافع تواجد العائلة والأقارب في المرتبة الثانية بنسبة 28,57 %.

نستنتج من خلال هذا الجدول أنّ الذين جاوبوا بالرضاء في كيفية التسيير هم الشباب الذين ينتمون إلى عائلات ذات دخل جيّد، و ينظرون الأمور من الزاوية الإيجابية إذ أنّ التسيير الحالي للظروف من الحتمية أن تمرّ بهذه المرحلة، لأنّه ليس من السهل تسيير الأزمة التي مرّت بها الجزائر، لأنّ الأزمة لم تكن وليدة اليوم، و إنّما هي نتيجة العوامل التاريخية. حيث هي ما زالت تدفع ثمن الوجود الاستعماري الذي زرع في المجتمع الجزائري كلّ أنواع السياسات التي تغذي التعفن على المدى البعيد لتبقى هي المستفيدة الأولى من الثروات الطبيعية التي تملكها أراضيها. أما الشعب الجزائري يبقى دائما يتخبط في مشاكل معقّدة تعرقله من إحداث المنعرج الحاسم في تاريخه لينمكن من بعث مكينة التطوّر.

و" أنّ المسيرة الإصلاحية التي عملت على إسترجاع السلم والأمن للبلاد التي تضررت من قرابة عشرية من سنوات العنف هو مسعى سمح بإعادة تدريجية للأمن، كما تم فتح ورشات إصلاح انصبت على المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والقضائية، وذلك في إطار الإصلاح الشامل لهياكل الدولة. وبالمقابل ساهمت مداخيل النفط المرتفعة في تحسين الوضع المالي للدولة وتمكينها من التسديد الجزئي لديونها الخارجية البعيدة والمتوسطة المدى، وفتح ورشات الاستثمار والتخطيط والتنمية في إطار ما عرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي توازيا مع طرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية."[1]

[1]) ZENTAR (A), « Recettes pour d'autres défis », Midi Economie, n°02-du 31/12/2006, p.4

و كذلك يستند بعض الذين يرون أنّ التسيير هو على الدّرب الصحيح إلى بعض تقارير البنك العالمي الذي يصرّح بأنّ "نشاط معظم النّشاطات الإقتصادية هي في نمو إيجابي. قطاع البناء سجّل نمو بنسبة 9.5 %، الخدمات 6.8 % و قطاع الزّراعة سجل نمو بنسبة 5 % في عام 2006... أما في ما يخص المؤشرات الإجتماعية، سجل هناك انخفاض في نسبة البطالة إلى 11.8 % من مجموع السكان النّشطين...حسب الديوان الوطني للإحصائيات. الحكومة الجزائرية تلقت عدّة شهادات من المنظمة العالمية خاصة الصندوق النّقد الدّولي و البنك العالمي."[1]

أمّا فيما يخص الشباب الذين أجابوا بعدم الرّضا، فإنّهم متأثرين بظروفهم الاقتصادية العسيرة، إذ أنّ مختلف السياسات الشبانية المنتهجة لم تجدي نفعا في حلّ المشاكل المتعدّدة التي يعيشون فيها، رغم مرور فترة زمنية طويلة و أصبحت الخطابات الرّسمية التي يتلفظ بها المسؤولون المتداولون على تسيير شؤونهم لم تكن إلاّ غبار في العينين، نطقوا بها استجابة للبرامج الانتخابية المسطّرة. لهذا يظهر في المرتبة الثانية دافع البحث عن الأمن و الاستقرار يحتل المرتبة الثانية.صحيح أنّ وجود العائلة و الأقارب هو الذي يحتل المرتبة الأولى، إلاّ أنّ البحث عن لأمن و الاستقرار يعتبر كالمحرّك الفعلي للأفراد.لأنّ لو وجد الشباب الاستقرار في بلاده لما تحدّى المخاطر لبلوغ بلدان أجنبية.

[1]) ABDEL AZIZ (Fayçal), « L'économie Algérienne ; croissance sans développement », Revue L'ACTUEL, N°96, Octobre 2008, p.06 -07

الجدول رقم 51 يمثل أسباب عدم رضى المهاجرين عن كيفية تسيير شؤون البلاد

أسباب عدم الرضى	التكرار	النسبة
عدم تحقيق طموحات الشباب	26	% 18,57
تسير على شكل جماعات وراثية	29	% 20,71
عدم وجود إستراتيجية تسيير منظمة	39	% 27,86
كثرة الفساد و الرّشوة	34	% 24,29
دون إجابة	12	% 8,57
المجموع	140 (*)	% 100

(*) المجموع يخص فقط عدد الشباب الذين صرّحوا بعدم الرّضاء بكيفية التسيير

يبيّن هذا الجدول أنّ أغلبية الشباب الذين لم يرضوا بكيفية التسيير يستندون إلى سبب عدم وجود إستراتيجية تسيير منظمة، و هذا بنسبة 27,86 %.و هو ما يدلّ على أنّ الشباب لم يكونوا أنانيين في رأيهم، إذ سبقوا بخاصية ذات بعد جماعي. فعدم وجود استراتيجية التسيير يدلّ على عدم وجود أمل بالسير في الدّرب المؤدّي إلى التغيّر الإجابي.ورغم أنّ الإقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات و رغم عواقبه الوخيمة على مستقبل البلاد،إلاّ أنّ المسؤولون لم يصلوا إلى إيجاد حلول ناجعة لإحداث منعرج في وضع حلول للإقتصاد و وضع أسس متينة للتنمية المستدامة. في الماضي القريب كانت الجزائر تلقّب بيابان إفريقيا، تملك أحسن المركّبات الصناعية على مستوى إفريقيا، و كانت القطاعات الزراعية و الصناعية في تطوّر هام و خاصة أنّها حققت الإكتفاء الذاتي.

و الآخرون يصرّحون بانتشار الرّشوة و الفساد بنسبة 24,29 %. والجزائر كباقي الدول تعاني من ظاهرة الفساد والفساد بنوعيه الكبير، والصغير و الكبير الذي هو عادة يكون في إطار الوظائف والأنشطة في المجالات الإدارية ، القضائية.

إن الرشوة واستغلال النفوذ، والغش والتهرب الجبائي كلها مظاهر لما يعرف بالفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، لا تختلف عن الدول الأخرى في تفشي هاته الظواهر، ويكفي الإشارة هنا إلى رقم وحيد لإدراك حقيقة الظاهرة في الجزائر إذ أن حوالي 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر عبارة عن افتقار غير رسمي أي غير خاضع للجباية وللضرائب مما يوضح حجم الظاهرة وتفشيها في دولة الجزائر. "إن الناتج الإجمالي الداخلي رسميا يبلغ حوالي 47 مليار دولار أمريكي، ولكن هذا الرقم لا يعبر عن حقيقة الواقع الجزائري لأنه من الضروري إضافة نصف الرقم لمعرفة حجم الناتج الجزائري بصورة أخرى رقم أجر يوضح تفشي الفساد في جسم الاقتصاد الجزائري، فوزارة المالية تقدر حجم التهرب الجبائي الجزائري بأكثر من 80 مليار دينار أي مليار دولار أمريكي".[1] وهو كم هائل عندما تعرف أن الضريبة على المداخيل في الجزائر يدفعها أساسا الأجراء مما يدلّ على أنّ جزءا كبيرا من الثروة رهن المجتمع لا يخضع للجباية.

أما الذين يصرّحون بعدم تحقيق طموحات الشباب فهي تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 18,57 %و لعلّ أنّ هذا السبب يعتبر من أهم المؤثرات التي تؤدّي بالشباب إلى العزوف عن الممارسة السياسية. لا شكّ أنّ اهتمام الدّولة بحلّ مشاكل الشباب و تلبية احتياجاتهم سيعكس ايجابيا على مشاركة الشباب الفاعلة في كلّ ما يجري على أرض الوطن."[2]

[1]) صبع (عامر)، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 و 2004، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر)، 2008، ص.107.

[2]) تاج الدين (أحمد سعيد)، الشباب و المشاركة السياسية، الدار المصرية اللّبنانية، ط 2، القاهرة، 2006، ص.85.

الجدول رقم 52 يمثل تأثير جنس المهاجرين على سبب عدم رضائهم في كيفية تسيير شؤون البلاد

السبب / الجنس	عدم تحقيق طموحات الشباب	تسير على شكل جماعات وراثية	عدم وجود إستراتيجية تسيير منظمة	كثرة الفساد والرّشوة	دون إجابة	المجموع
ذكر	12 % 13,79	17 % 19,54	30 % 34,48	24 % 27,58	3 % 4,60	86 % 100
أنثى	14 % 25	12 % 21,43	9 % 16,07	10 % 17,86	9 % 19,54	54 % 100
المجموع	26 % 18,18	29 % 20,28	39 % 27,27	34 % 23,78	12 % 10,49	140 % 100

نكتشف من معطيات هذا الجدول أنّ معظم الذكور يرون بأنّ البلاد تسيّر على شكل جماعات وراثية و هذا بنسبة 34,48 %بعدها يلي الذين يصرّحون بأنّه كثر الفساد والرّشوة في التسيير و هذا بنسبة 27,58 %و في المقابل نجد أنّ الإناث في أغلبيتهنّ يرون في التسيير بعدم تحقيق طموحات الشباب بنسبة 25 %.

من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أنّ الإهتمامات تختلف بين الذكور و الإناث. فالذكور يهتمون بطبيعة الحكم نظرا أنّ أغلبيتهم صرّح بعدم وجود تسيير منظم. يرجع هذا إلى أنّ الذكور يتمتعون بالنّفوذ في النّشاط السياسي، و إمكانيته خوض الصراع السياسي بكلّ حرية لأنّ المجتمع يخول له هذا الإمتياز أما الإناث فهنّ يختزلن نظرتهنّ في عدم تحقيق طموحات الشباب، لأنّ الإناث يهتمن كثيرا بمستقبل الشباب، و لديهنّ إحساس لمشاكلهم.لأنّ مشاكل الذكور تمس بصفة مباشرة الإناث.

و الملفت للإنتباه في هذا الجدول أنّ نسبة الإناث التي لم تدل بإجابتها عن هذا السؤال لا تقل أهمية، إذ 19,54 %يرجع هذا إلى تهرّب الإناث عن المسألة السياسية و عدم المغامرة في شؤونها، لأنّ المجتمع الجزائري لايشجع النّساء على الممارسة السياسية، و لا يحبّها أن تكون في المناصب المسؤولية رغم الإجراءات القانونية التي استحدثت في مختلف القوانين الخاصة بتسيير الهيئات المنتخبة سواء على المستوى المحلّي أو الوطني

و جعل من التمثيل النّسوي شرط من الشروط اللازم استوفاء بها لتقديم جميع القوائم الإنتخابية، إلاّ أنّه تبقى النّساء رهينة التقاليد و النّظم الإجتماعية السائدة.

الجدول رقم 53 يمثل تأثير جنس المهاجرين على رأيهم حول الحياة في الجزائر

الرأي / الجنس	ناقصة في جميع الميادين	صعوبة المعيشة	غير مستقرة	لا بأس بها	غامضة	دون إجابة	المجموع
ذكر	24 % 26,97	17 % 19,10	19 % 21,35	12 % 13,48	9 % 10,11	8 % 8,99	89 % 100
أنثى	16 % 26,23	11 % 18,03	14 % 22,95	9 % 14,75	5 % 8,19	6 % 9,84	61 % 100
المجموع	40 % 26,67	28 % 18,67	33 % 22	21 % 13,33	14 % 9,33	14 % 9,33	150 % 100

يبين لنا هذا الجدول أنّ معظم الشباب يرى أنّ الحياة في الجزائر ناقصة في جميع الميادين و ذلك بنسبة 26,67 %و أنّ الحياة في الجزائر غير مستقرّة بنسبة 22 %. كما أكّد بعضهم بنسبة 18,67 %أنّ المعيشة صعبة أما الآخرون يرون الذين يرون أنّ الحياة لا بأس لا يمثلون إلا 9,33 %.و هذا ما يعبّر على أنّ الشباب غير راضون بالحياة في الجزائر. و هذا يعود إلى:

أوّلا: غلاء مستوى المعيشة و عدم قدرة المواطن على سدّ الحاجيات الضرورية في حياته اليومية و عدم تمكّنه من تحقيق أحلامه.

ثانيا: انتشار ثقافة العنف في المجتمع جعل الحياة غير آمنة سواء على مستوى الأفراد أوالجماعات و خلق نوع من الفوضى يفرض نفسه في كلّ مكان.

ثالثا:الرّكود الكبير على المستوى الإقتصادي، إذ أصبحت الآلة الإنتاجية معطّلة، غير مهيّئة للسير، و يأخذ مكانها الكائن المستهلك في المجتمع، بحيث كلّ حاجة ننتظرها في الميناء، لو يوما يفرض إيقاف الواردات، ستحدث إضطرابات يصعب حلّها.

رابعا: انتشار ظاهرة البيروقراطية تجعل الإدارة رهينة بعض السلوكات الغير العقلانية

تسير في اتجاه المعاكس للقوى الحاملة للتقدّم و الرقي. ما جعل بعض الفاعلين الإجتماعيين يستسلمون لأمر الواقع.

كما نلاحظ أنّه لا يوجد إختلاف بين نظرة الذكور و الإناث عن الحياة في البلاد. فنسبة الإناث اللائي ترى أنّ الحياة ناقصة في جميع الميادين هي 26,23 % في المقابل نسبة الذكور هي تقريبا نفسها 26,97 %. نفس الشيء بالنّسبة للآراء الأخرى، النّسب تتقارب.من هنا نستنتج أنّ لا يوجد فرق بين الذكور و الإناث فيما يخص التعبير عن الحياة، كلاهما يعانيان نفس الصعوبات و المشاكل.

جدول رقم 54 يمثل تأثير جنس المهاجرين على رأيهم حول الحياة في البلاد الذي يرغبون الهجرة إليه

الرأي / الجنس	توفر جميع الشروط للحياة الكريمة	حياة هادئة ومزدهرة	توفر الإمكانيات العلمية	بدون إجابة	المجموع
ذكر	**28** %31,46	**43** % 48,31	**12** % 13,48	**6** % 6,74	**89** %100
أنثى	**13** % 21,31	**36** % 59,02	**8** % 13,11	**4** % 6,56	**61** %100
المجموع	**41** %27,33	**79** %52,67	**20** %13,33	**10** %6,67	**150** %100

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ أغلبية الشباب يرون أنّ الحياة في البلاد التي يقصدونها هادئة و مزدهرة، و هذا بنسبة 52,67 %، أو تتوفر فيها جميع الشروط الكريمة بنسبة 27,33%. أما الآخرون يرون بأنّ تتوفر الإمكانيات العلمية بنسبة 13,33 %.

و نلاحظ هناك اختلاف طفيف بين الجنسين، فأغلبية الإناث يرون أنّ الحياة في البلاد التي هنّ بقصدها هادئة و مزدهرة و يمثلن نسبة 59,02 %، أما الذكور فإنّهم يمثلون في هذه الخاصية نسبة 48,31 %. و تأتي بعيدا خاصية توفر جميع الشروط الكريمة بنسبة 21,31 % للإناث و 31,46% للذكور.

و هذا ما يعبّر على أنّ الشباب يبحثون عن الحياة أحسن من التي يعيشونها في بلادهم.و هذا يعود إلى أنّ أغلبيتهم يّعيشون على هامش التطوّر الإقتصادي العالمي وأنّ أحوالهم المعيشية بالغة الحرج و المرارة و القسوة و أنّ أوضاعهم الإقتصادية تجاززت في تدهورها حدود الرّكود و الإنكماش. بمختلف المعايير، مازالت توصيفات التخلّف الإقتصادي و التكنولوجي و الحضاري بالأبعاد المتكاملة تعكس التخلّف السياسي والإجتماعي و الثقافي. و لا تعكس هذه الأوضاع قضايا الفقر المادي فقط و لكنّها تعكس قضايا الفقر الحضاري حتى في ظل توافر الغنى و الرفاهية، مما يؤكد في النّهاية أنّها قضية البشر و المحيط الإجتماعي الخانق للحياة و الإزدهار لأنّه خال من القدرة على ممارسة الحرية المسؤولة."[1]

2- **الخلاصة:**

من خلال تحليلنا لجداول هذا الفصل تبيّنا لنا أنّ الشباب في أغلبيتهم غير مهتمين بالميدان السياسي. فعند محاولتنا معرفة إن كانوا يدخلون تشكيلات في سياسية، ظهر لنا أنّهم غير مهتمّين بالأحزاب السياسية لا بالإنخراط و لا بالتعاطف.و هذا يدلّ على أنّ الشباب سئموا من الممارسة السياسية التي لا تحدث تغيير في صميم المجتمع.و أنّ الأحزاب السياسية لم تعمل على كسب القوى الشبانية و لم تستثمر في طاقاته كما هو الحال في المجتمعات المتقدّمة التي بنت قوّتها على شبابها، رغم شيخوخة هرمها السكاني إلاّ أنّها تعمل على تثمين شبابها و تزيد من رفع قوّتهم باستيراد الشباب من مختلف الدّول المتخلّفة بشتى الوسائل.

و يرجع سبب عزوف الشباب عن الميدان السياسي إلى، في نظرهم، كثرة الكذب وإنتشار الفساد.فحسبهم أنّ المسؤولون السياسيين يبحثون فقط على المصلحة الشخصية قبل العامة. فعليها لا يريدون أن يكونوا ركائز لمسؤولون غير مهتمّين بالمشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها المجتمع بما فيها الشباب. أما التشكيلات السياسية في الجزائر تبدو غائبة في معظم الوقت، و لا تظهر إلاّ في المناسبات الإنتخابية لغرض الضفر بمناصب المسؤولية و الإستفادة بالأغلفة المالية التي توفّرها الحكومة لهذا الغرض. و بعدها تبقى

[1]) مسعد (محي محمد)، نفس المرجع سبق ذكره، ص.26.

بعيدة كلّ البعد عن المسائل الإجتماعية و المشاكل التي يعاني منها المواطنون بما فيها الشباب.

و يظهر لنا أنّ عامل السنّ يؤثر في اشتراك الشباب في الحياة السياسية، فكلمّا تقدّم في السنّ ضعفت مشاركته. و يرجع هذا الإنخفاض التدريجي في نسبة المشاركة حسب السنّ ، إلى طبيعة كلّ مرحلة. في الفئة الأولى ما بين 18 و 25 سنة، يتسم الشباب بنوع من المثالية في تفكيره، و يحلم بحياة أحسن، لهذا يساند الأحزاب السياسية التي تقبّل إيديولوجيات التي كان يحلم بها و العمل على تحقيقها. في الفئة الثانية 25 و 30 سنة يبدأ الشباب باكتشاف الواقع، و يتضح أنّ هناك من الذين يناضل معهمهتحر ّكون حسب المصالح الشخصية. كذلك يدخل في الإهتمام حياته الخاصة و يبحث على ميدان يمكّن له من بناء حياته أكثر، و تدخل في ذهنه الحياة المهنية و يعمل على منصب شغل وكيفية معالجة مشاكله الشخصية و العائلية. أما المرحلة الثالثة ما بين 30 و 35 سنة، تزداد تنخفض نسبة الإنخراط في حزب سياسي، و هنا تدخل كثيرا في الحسبان التجربة الشخصية للأفراد، إذ أنّ مشاكله أصبحت فوق كلّ إعتبار. تقدّم سنّه و لم يجد أمامه ولا أحد ليحلّ مشاكله الشخصية.

و نفس الشيء بالنّسبة للإناث اللائي يشهدن ضعف المشاركة مقارنة بالذكور. و يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يرى إلى المرأة التي تنشط في هذا المجال بنظرة سيّئة، بحيث النّشاط السياسي يمارس خارج البيت في الأماكن الأكثر تردّدا للعنصر الذكري.

و بالتالي فالنتيجة التي نخرج بها في تحليل هذه الجداول إلى أنّ الشباب سئم من الممارسة السياسية و لم يعد له أيّ ذوق للخوض فيها. و منه اتضح لنا أنّ العامل السياسي يعتبر سبب من أسباب هجرة الشباب إلى الخارج، بحثا عن مناخ يتوفر على عيش حياة كريمة.

النتائج العامة:

تبيّن لنا استنادا إلى معطيات و نتائج هذه الدّراسة أنّ الظروف الإقتصادية الصعبة للمهاجرين و المحيط الإجتماعي الذي يتداول فيه موضوع الهجرة بكثرة على الألسنة والعامل السياسي الذي لا يبعث للإرتياح تقف وراء إقبال الشباب على الهجرة. فالشباب عندما يجدون أنفسهم مهمّشين في وطنهم و ليس لديهم أي دور في الحياة الإجتماعية والإقتصادية و السياسية و هو غارق في البطالة و فاقد للأمل حتي في إيجاد منصب عمل ثابت يحفظ كرامته و يلبي حاجياته الضرورية في الحياة.

فعند تحليلنا للفرضية الخاصة بالعامل الإقتصادي تبيّن أنّ من خلال الجداول التي تشير إلى مؤشر العمل أنّ نسبة البطالة التي تمس فئة الشباب تقدّر بـ34 % ، فهي تفوق بكثير النسبةّ الوطنية التي تقدّر ب 12,3 % [1](حسب الديوان الوطني للإحصائيات) فهي نسبة مبالغ فيها، لإنّ لم يحتسبوا الذين يعملون في سلك الشبكة الإجتماعية و الذين يعملون بعقود لمدّة قصيرة. فهي أعمال ظرفية خلقت من أجل تحديد من حجم البطالة.

إنّ مظم الشباب الذين إستجوبناهم صرّحوا بأنّهم يقومون بعمل لا يتلاءم مع رغباتهم ولا يبعث الاطمئنان و الإستقرار وكثيرا ما يتخرّج شاب بشهادة في تخصص معيّن يجد نفسه يعمل أعمال لا تناسب كفاءاته المهنية. فمثلا نجد مهندس في الإعلام الآلي يقوم بعمل عون مكتب في الإدار ة. و هذا يجعل الشاب يعيش نوع من التأسف و يرى الحياة عبث كلّ ما قدّمه خلال مشواره الدّراسي يذهب هباء.

و طبيعة العمل غير الدائم يترك الشباب دائما في خوف من رجوعه إلى البطالة. وهذا حال الشباب الذين عملوا في إطار عقود ما قبل التشغيل و العقود المحدّدة. بعد معاناته ويلات البطالة لعدّة سنين، يفرح بإيجاده منصب عمل، إلاّ أنّ فرحته لا تدوم طويلا، ليجد نفسه بطالا من جديد.

---

[11]) MUSETTE Mhammed Saib et Hammouda Nacer Eddine, La question de l'emploi au Maghreb central, CREAD, Volume 3, Alger, 2006, p.41.

كما أنّ الراتب المتقاضي لا يستجيب لتطلعات العامل الجزائر بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة من الحاجيات الضرورية كإقتناء مسكن و سيارة و الحاجيات الأخرى التي دخلت في نمط الإستهلاك في عالمنا المعاصر.

و تبين أيضا نتائج الدّراسة أنّ معظم الشباب الذين يعتمدون على أنفسهم من أجل تحضير تكاليف الهجرة و المؤونة اللازمة أن يحملها معه المهاجر هم الشباب الذين يسكنون في البيوت التقليدية أو يسكنون في شقة في عمارة فهم يمثلون 63,41 % بالنّسبة للذين يسكنون شقة في عمارة و 59,02 % بالنسبة للذين يسكنون في بيوت تقليدية. في المقابل 61,36 % من الذين يسكنون بيوت فخمة (فيلا) يعتمدون على أوليائهم من أجل المساعدة لتنفيذ مشروع الهجرة ماديا.

كذلك فيما يخص دخل الأولياء فكلّما يكن دخل الأولياء مرتفع فإن قابلية الشباب للإعتماد على أنفسهم تنخفض. فنجد 85,71 % من الشباب الذين يقل دخل أوليائهم عن 10000 دج يعتمدون على أنفسهم. في المقابل 33,33% من الشباب الذين دخل أولياؤهم يفوق 25000 دج يعتمدون على أنفسهم.

و تبيّن أيضا من خلال هه الدّراسة أنّ المحيط الإجتماعي للشباب يدفعهم بشكل كبير في بلورة فكرة الهجرة في أذهانهم و العمل على تجسيدها على أرض الواقعحيث صرّح أغلبية الشباب المهاجرين أنّ أقاربهم المتواجدين بالمهجر يكون لهم الفضل في تحقيق مشروع الهجرة في حياتهم لكون أغلبهم لديهم أقارب في المهجر، حيث تبين الجداول أنّ 88 % من أفراد العينة لهم أقارب في المهجر و هذا ما يشجعم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اختيار الهجرة. و هذا ما يبيّن أن الأغلبية اختاروا وجهتهم بفضل وجود على الأقل أحد الأقارب فيها خاصة فيما يخص الإناث، اللّواتي صرّحن كلّهن (100%) بأنّهن قصدن العائلة في هجرتهنّ .

أما من خلال الدّوافع التي أدّت بالشباب إلى إختيار الوجهة، فمعظمهم صرّحوا بوجود العائلة فيها و هذا يتبيّن من خلال نتائج الجداول التي تشير إلى أنّ 38 % من الشباب الذين هجروا اختاروا الوجهة بدافع وجود العائلة في البلد المقصودة.

و في الأخير يظهر لنا أنّ العامل السياسي يؤثر هو بدوره في هجرة الشباب إلى الخارج. و هذا ما بيّنته الجداول التي تناولناها في الفصل الخاص بالعامل السياسي حيث أنّ أغلبيتهم غير مهتمين بالميدان السياسي و غير مهتمّين بالأحزاب السياسية لا بالإنخراط و لا بالتعاطف. حيث تبيّن الجداول أنّ 90,67 % من الشباب غير منخرطين في أحزاب سياسية.و هذا يدلّ على أنّ الشباب سئموا من الممارسة السياسية التي لا تحدث تغيير في صميم المجتمع.و أنّ الأحزاب السياسية لم تعمل على كسب القوى الشبانية ولم تستثمر في طاقاته.

و يرجع سبب عزوف الشباب عن الميدان السياسي إلى، في نظرهم، كثرة الكذب وإنتشار الفساد.فحسبهم أنّ المسؤولون السياسيين يبحثون فقط على المصلحة الشخصية قبل العامة. فعليها لا يريدون أن يكونوا ركائز لمسؤولون غير مهتمّين بالمشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها المجتمع بما فيها الشباب. أما التشكيلات السياسية في الجزائر تبدو غائبة في معظم الوقت، و لا تظهر إلاّ في المناسبات الإنتخابية لغرض الضفر بمناصب المسؤولية و الإستفادة بالأغلفة المالية التي توفّرها الحكومة لهذا الغرض. و بعدها تبقى بعيدة كلّ البعد عن المسائل الإجتماعية و المشاكل التي يعاني منها المواطنون بما فيها الشباب.

خاتمة:

تعتبر هجرة الشباب الخارجية ظاهرة منتشرة في معظم بلدان العالم خاصة التي تشهد المشاكل الإقتصادية و ظروف الحياة العسيرة بما فيها بلدان العالم الثالث على العموم والجزائر على وجه الخصوص. فهذه الظاهرة تعكس خطر متواصل التأثير و هو مرشح للإرتفاع في ظل العولمة التي فرضت نفسها على الصعيد العالمي. فانعدام العدل في تقسيم الثروات بين بلدان العالم أدّى إلى انعدام المساواة و خلق فروق كبيرة بين البلدان المتقدّمة و البلدان المتخلّفة. فهجرة الشباب هي نتيجة لهذه السياسات الغير العادلة والمجحفة في حقّهم و حق عدّة طبقات المشكّلة لمجتمعات البلدان المتخلّفة. و تعتبر الأسباب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية هي الوجه الأساسي لهذه الظاهرة.

و النّزيف الذي تشهده معظم البلدان في طاقاتها الشبانية خاصة الجزائر، تعتبر ضياع في ثروتها البشرية التي هي بامكانها حمل على عاتقها مصير كلّ المجتمع لو استغلت على الوجه الخصوص. و لكن قبل أن يجد الشاب نفسه مرغما إلى الإتجاه إلى بلدان أجنبية و غريبة بعيدا عن أرض أهله و ثقافته. كان يعيش حياة غريبفي بلاده و هذا بالتهميش المفروض على مختلف لمستويات و نفيه من سوع العمل.جعله يعيش حياة من المستوى الأدنى. ما جعه يعيش مرارة الواقع ليدخل نفق التهميش و النسيان من كل جانب لترمي به خارج إطار الحياة الإجتماعية. و أصبح أصحاب القرار و أصحاب المصالح الساسية يتاجرون بمشاكلهم من أأجل بلوغ أهدافهم الشخصية أثناء المواعد الإنتخابية، لهذا نشاهدهم يتهر ّبون من كلّ ماله علاقة بالممارسة السياسية.

و المساعدة العائلية التي يبحثها الشباب من أجل بناء مشاريعه الهجرية، لن تكن إلاّ وسيلة لتنفيذ فكرة راسخة في ذهنه.

قائمة المراجع

I. المراجـــــع باللّـــــغة العربيـــــــــــة:

أ- الكتب العامة و المنهجية:

1- أبو عيانة (محمّد)، دراسات في علم الاجتماع، دار النّهضة العربية، بيروت، د ت.

2- إحدادن(زهير)، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .

3- إحسان(محمد حسن)، الأسس العلمية لمنهاج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1982.

4- الخريجي (محمّد عبد اللّه) و الجوهري (محمّد)، علم السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

5- الزين صالح (علي) و زهري (زينب)، قضايا في علم الاجتماع و الأنتروبولوجيا: أطر نظرية و أسس منهجية و تطبيقية، دار الكتب الوطنية وتطبيقية، بنغازي، 1996.

6- السيد (عبد العاطي)، علم اجتماع السكان، جامعة الإسكندرية، 2004.

7- الشرنوبي (محمد عبد الرحمن)، جغرافية الإنسان، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1972.

8- الغريب (محمد عبد الكريم)، سوسيولوجية السكان، دار النشر مكتبة النهضة، القاهرة، 1984.

9- باعشن (عبد الرحمن علي)، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997 .

10- بوفير (ليون)، الهجرة الدّولية، (تر. سهاونة فوزي)، الجامعة الأردنية، عمان، 1977.

11- بيار (جورج)، جغرافية السكان،(تر. سموحي فواق العادة)، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970.

12- بيلاربي (أ.)، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوربي، يوروميد، برشلونة، 2011.

13-تاج الدين (أحمد سعيد)، الشباب و المشاركة السياسية، ط2، الدار المصرية اللّبنانية، القاهرة، 2006.

14-جلبي (علي عبد الرزاق)، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

15-حجازي (محمد فؤاد)، الأسرة و التصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975.

16-خضر (كريا)، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة، دمشق، 1999.

17-راتول (محمّد)، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

18-ربيع (محمّد)، هجرة الكفاءات العلمية، جامعة الكويت، الكويت، 1973.

19-شفيق (محمّد)، السكان و التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.

20-عبد الفتاح محمد (وهيبة)، جغرافية الإنسان، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ت.

21- لطيفي (عبد الفتاح عبد الله)، مدخل إلى الجغرافية الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1992

22- متكيس (هدى)، توازنات القوى في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1993.

23- مخداني (نسيمة)، الجامعة الجزائرية بين الأصالة و المعاصرة، دار قرطبة، الجزائر، 2013.

24- مسعد (محي محمد)، المجتمع العربي و أهمّ تحدّيات العولمة ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2004.

25- يسرى (عبد الرزاق)، الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطبعة العربية، بيروت، 1969.

26- يوسف الصباح (أمل)، الهجرة إلى الكويت من عام 1957 إلى عام 1975، جامعة الكويت، الكويت، 1978.

ب- المجلات و الجرائد:

27- الصواي (عبد الحفيظ):"الهجرة العربية في ظل العولمة"، مجلة المجتمع، العدد 1570، 2003.

28- أبو طارق (محمد العربي)، "الجزائر في أعتاب التسعينات خواطر عن التحولات والإنهيارات"، جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 16 أفريل 1990.

29- بوطابع (العمري)، "قراءة في الوضع السياسي الراهن"، جريدة الخبر، 9 جانفي 1993، ص11

30- رقيق (علاء الدين) "الإستقلال الذي ضمناه،" جريدة المجاهد الأسبوعية، 8 جويلية 1994.

31- غليون (برهان)، "بناء المجتمع الديمقراطي، مرحلةاللارجو ع"، جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 3 أوت 1990.

32- غليون (برهان)، "معركة الديمقراطية في الجزائر"، جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 6 جويلية 1990.

ت- القواميس:

33- عاطف غيث (محمّد)، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

34- مذكور (إبراهيم) ، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.

ث- دراسات غير منشورة:

35- بن زيوش (غالية)، الهجرة و التعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر)، 2005.

36- دهار (فريدة)، علاقة الأنترنت بهجرة الشباب الجزائري نحو الخارج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال, قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر)، 2010.

37- زايدي (زاهية)، مقاربة سوسيولوجية حول دافعية حاملي الشهادات الجامعية نحو الهجرة الخارجية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2012.

38- صبع (عامر)، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 و 2004، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر)، 2008.

39- عبد السلام (أحمد)، العلاقة بين العودة من المهجر و التوافق المهني، (رسالة الماجستير في علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين الشمس)، 1989.

40- مبروك (مريم)،تعلّق الطلبة ما بعد التدرّج بالهجرة الخارجية، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011.

41- ناصح (عبد الرحمن)، الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي و التفكير في الهجرة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع, معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2011.

ج- التقارير و النّدوات:

42- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي حول هجرة العمل العربية، إدارة السياسات المكانية والهجرة، 2006.

43- جامعة الدول العربية، "هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص؟"، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، إدارة السياسات السكانية و الهجرة، 2008.

44- راوية توفيق،"هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا، تحليل للأسباب والدوافع"، ندوة حول" المغتربون العرب من شمال أفريقيا في أوربا، جامعة الدول العربية، إدارة المغتربين، أفريل2007 .

45- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،"سياسات الهجرة في أوربا أي رهانات؟"، مشروع تقرير، الدّورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

46- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول وضعية الجالية الجزائرية في الخارج، الدّورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997.

47- مركز التنمية العالمية، "أحداث و سياسات التنمية"، تقرير لجنة بيانات الهجرة الدّولية، واشنطن، ماي 2009.

II. المراجـــــع باللّـــــغة الأجنبيـــــــــــــة:

A. LES OUVRAGES:

1- ALI MAZIGHI (Kamal), L'émigration algérienne en France, histoire et problèmes culturels, OPU, Alger, 1993, p.191.

2- ANGERS (Maurice), Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Ed. Casbah, Alger, 1997,

3- BELTRAMONE (André), La mobilité géographique d'une population (Définitions, mesures et applications à la population française), Ed. Gautier-Villar, Paris, 1966.

4- BEN ACHENHOU (A.), Les vrais enjeux de l'émigration maghrébine en Europe, in L'émigration maghrébine en Europe : Exploitation ou coopération, CREA, SNED, Alger, Sans date.

5- BOUTEFNOUCHET (Mustafa), La société algérienne en transition, OPU, Alger, 2004

6- CENEAP, La migration des Algériens vers l'Europe des douze, Alger, 1992.

7- COMBESSIE (Jean Claude), La méthode en Sociologie, Ed. Casbah, Alger, 1998.

8- ERIC (Taieb), Immigrés effets générations, Les éditions de l'atelier point d'appui, Paris, 1998.

9- GILBERT (Badia), Les barbelés de l'exil : études sur l'émigration allemande et autrichienne (1938-1940), Presse Universitaire de Grenoble, Grenoble, 1979.

10- GILBERT (Meynier), "Après l'indépendance : Les relations tumultueuses entre l'Algérie et la France", in Histoire de l'Algérie coloniale, ouvrage collectif, EDITION LA DECOUVERTE, Paris, 2012.

11- GILDAS (Simon), Géodynamique des migrations internationales dans le monde, PUI, Paris, 1995.

12- GIRAUD (Claude), Histoire de la sociologie, DAR EL AFAQ, Alger, 1987.

13- GRAVITZ (Madeleine), Méthodes des sciences sociales, DALLOZ, Paris, 1974,

14- HALARY (Charles), Les exiles du savoir, les migrations scientifiques internationals et leurs mobiles, L'HARMATAN, Paris, 1994

15- HAMMOUDA (Nacer-Eddine), Le désir de migration chez les jeunes algériens, Institut universitaire européen, Italie, 2008

16- HASSAM (Fodil), Chronique de l'économie algérienne, vingt ans de réformes libérales 1986-2004 : Les chemins d'une croissance retrouvée, L'ECONOMISTE D'ALGERIE, Alger, 2005, p 171

17- IBN KHALDOUN (Abderrahmane), Les prolégomènes, (traduction : W.Mac GUCKIN DE SLANE), Institut de France, Paris, 1863.

18- INEAP ; L'émigration algérienne en France : situation sociodémographique et économique des émigrés, Alger, Août 1982.

19- INEAP, L'émigration algérienne en France, Alger, 1982

20- KOUAOUCI (Ali), Elément d'analyse démographique, OPU, Alger, 1994.

21- Les médias associés, Algérie 30 ans situation économique : bilans et perspictives, ANEP, Alger, 1992.

22- MARTIN (Denis), La libre circulation des personnes dans l'Union Européenne, Bruxelles, 1994.

23- MOULIER BOUTANG Yann, Economie politique des migrations clandestines de main d'œuvre, comparaison internationale et exemple français, Edition PUBLISUD, Paris, 1986.

24- MUSETTE (Mohamed Saib) : « Les migrations africaines et les transferts de fonds –quels enjeux ? » in : LES MIGRATIONS AFRICAINES, V 2, CREAD, OPU, Alger, 2012.

25- MUSETTE (Mohammed Saib) et HAMMOUDA (Nacer Eddine), La question de l'emploi au Maghreb Central, V3, CREAD, OPU, Alger, 2006.

26- NOUREDDINE Khaled, « LA HARRAGA : Un acte de désespoir ou tentative de réalisation de soi », in Les migrations africaines, volume2, CREAD, OPU,, Alger, 2012.

27- RAGER (Jean Jacques), l'émigration en France des musulmans d'Algérie, Société Nationale des Entreprises de Presse, Alger, 1956

28- SAYAD (Abdelmalek), la double absence : des illusions des l'émigré aux souffrances de l'immigré, LE SEUIL, Paris, 1999.

29- SMITH (Thomas Lynn) and PAUL (E Zopf), Démography: principals and methods, F.A.DAVIS Co, Philadelphia, 1970.

30- SPIGA (Sassi), « Migration irrégulières », in : Les migrations africaines, V2, CREAD, OPU, Alger, 2012

31- STALKER (Peter), Les travailleurs émigrés : études des migrations internationales de mains d'œuvres, Bureau international du travail, Genève, 1995.

32- Z. GUILMOTO (Christophe) et SANDRON (Frédéric), Migration et développement, Les études de la Documentation française, Paris, 2003.

B. LES REVUES ET JOURNEAUX:

33- BAROU (J.) "L'émigration dans le village de l'Ader", Cahiers d'Etudes Africaines, volume 16, N° 63, 1977

33- BENCHABANE (Ahmed), « Obtention des visas auprès des services consulaires de France : Le reve et les barbelés », Le Quotidien EL WATAN, du 19/04/2006.

34- BOUAMAMA (Said), « L'immigration algérienne au temps de la colonisation », La Revue Hommes et migration : français et algériens, N° 1244, juillet - août 2003.

34- BOUCHAMA (Kamal), « pour le premier mandat d'un nouveau chef de l'Etat », Le Quotidien Le Soir d'Algérie, du Lundi 14 avril 2014

35- Fayçal (Abdelaziz), « L'économie Algérienne ; croissance sans développement », La Revue L'ACTUEL, N°96, Octobre 2008

36- HAMMOUDI (Souhila) : « 100000 algériens ont demandé l'asile politique », Le Quotidien Liberté, 12 juin 2005, 12 juin 2005.

37- HERAN (François), « Bulletin mensuel d'information » Population et société, Institut national d'études démographiques, N° 397, janvier 2004.

38- INSEE, Economie et statistique, n° 144, 1982

39- MENTOURI (Djamel), « Voyage au bout de la détresse », Midi Economie, N°01, du 21/12/2006.

40- SYLVIA (Zappi), « Le conseil Economique et Social préconise l'entrée de 10 000 étrangers par an », Le Quotidien Le Monde, du 08 Novembre 2003.

41- WILLIAMS (Allan) et BALA (Vladimir) « Mobilité internationale en Europe centrale : touristes, commerçants et migrants », Revue européenne des migrations internationales, vol.18, Département de Géographie, Université de Poitier, 2002.

42- YECHKOUR (R), « Les escrimeurs s'esquivent au Canada », Le Quotidien EL WATAN, Samedi 9 juin 2007

43- ZEMMOURI (Kamal) « Combien ça coute ? », Midi Economie, n°02, du 31/12/2006.

44- ZENTAR (A), « Recettes pour d'autres défis », Midi Economie, n°02- du 31/12/2006

C. DICTIONNAIRES :

39- AKOUN (André) et ANSART (Pierre), Dictionnaire de sociologie, Le Robert et Seuil, Paris, sans date.

40- Dictionnaire de la langue française, Edition La Connaissance, Paris, 1995.

D. LES ETUDES NON PUBLIEES :

41- LARBI (Mokhtar), l'émigration rurale, et le développement agricole, , (Mémoire du diplôme d'études supérieures, département des sciences économiques, Université d'Alger), 1977.

E. RAPPORTS ET CONFERENCES :

42- AMBROSETTI Elena, TATTOLO Giovanna, « Actes des colloques sur : Le rôle des facteurs culturels dans les théories des migrations », l'AIDELF, 2008.

43- Cadre d'Intervention Transversale (CIT), Migrations internes et internationales 2010-2013, Agence française de développement, 2013.

44- CNES, Evolution de l'expérience d'emploi Algérienne des jeunes, Alger, 11-13 mars, 1996

45- Conseil de l'Europe, Conférence méditerranéenne sur la population et les migrations et le développement, Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996

46- HERAN (François), Rapport du séminaire sur : « Immigration, marché du travail et intégration », Commissariat Général du Plan, Paris, 2002.

47- Nations unies, Rapport concis sur « population, environnement et développement », New York, 2001

48- Nations unies, Rapport Concis sur les migrations internationales et développement, New York, 1998

49- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition 2000, N° 29.

50- SALT (Jean), Evolution actuelle des migrations en Europe, CMDG, Décembre, N°26, 2002.

51- SOPEMI, Rapport annuel sur les « Tendances des migrations internationales », OCDE, , Paris, 1999,

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع **تخصص ديموغرافي**

إستمارة بحث

لإجراء بحث ميداني من أجل تحضير مذكرة الماجستير تحت عنوان "دوافع و أسباب هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج"، نرجو منكم ملئ هذه الإستمارة.أحيطكم علما أنّ معلوماتها لن تستخدم إلاّ لغرض العلم و المعرفة.و فضلكم فوق كلّ اعتبار.

I. المعلومات الشخصية:

1- السن:.....

2- الجنس: 1- ذكر ☐ 2- أنثى ☐

3- المستوى العلمي:1- أمي ☐ 2- ابتدائي ☐ 3- متوسط ☐

4- ثانوي ☐ 5- جامعي ☐

4.- مكان السكن (الولاية):.....

5- هل أنت متزوج؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

6- اذا كان نعم منذ متى؟ (عدد السنوات) .....

7- عدد الاولاد:.....

II. البيئة الاجتماعية:

8- هل عندك احد أقاربك في المهجر؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

9-إن كان نعم ما هي صفة القرابة التي تربطكم؟ 1- أب ☐ 2- أخ ☐ 3- عم ☐

4- خال ☐ 5- جد ☐ 6- صديق ☐

10- ما هو عدد أقاربك المتواجدين بالمهجر؟ .....

11- إلى أي سنة يرجع ذهاب أول قريبك إلى المهجر؟ .....

12- ما هو عدد الذين يعيشون مع عائلاتهم بالمهجر؟ .....

13- حسب رأيك كثر، كيف هو عدد المهاجرين في حيك (أو قريتك) ؟ 1-منعدم ☐

2-متوسط ☐ 3 - كبير ☐

14- كيف هي علاقتك مع الآخرين؟ 1-كثير الإختلاط ☐

2- متوسط الإختلاط ☐ 3- قليل الإختلاط ☐

15-كيف تقضي أوقات فراغك؟ 1-القراءة ☐ 2- مشاهدة التلفاز ☐ 3- التجوال ☐

4- التسلية ☐

أخرى .....

16- هل أنت من محبي المطالعة؟ 1- نعم ☐ 2-لا ☐

17- ما هي المواضيع التي تحب المطالعة عليها؟ 1- الثقافة ☐ 2- التاريخ ☐

3- الروايات ☐ 4- الفلسفة ☐ 5 - السياسة ☐

أخرى.....

18- هل تمارس الرياضة؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

19- إن كانت الإجابة ب"لا" لماذا؟ 1-عدم وجود رغبة ☐ 2- عدم وجود إمكانيات ☐

أخرى.....

20- هل تمارس نشاط فني ؟ 1-نعم ☐ 2- لا ☐

21- إن كانت الإجابة ب"لا" لماذا؟ 1-عدم وجود رغبة ☐ 2- عدم وجود إمكانيات ☐

أخرى.....

22- هل أنت من رواد قاعات السينما؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

23- إن كانت الإجابة ب"لا" لماذا؟ 1-عدم وجود رغبة ☐ 2- عدم وجود إمكانيات ☐ أخرى.....

24- هل أنت من رواد المرافق الرياضية لمشاهدة التظاهرات الرياضية؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

25- إن كانت الإجابة ب"لا" لماذا؟ 1-عدم وجود رغبة ☐ 2- عدم وجود إمكانيات ☐ أخرى.....

26-كيف تعبر عن الحياة في الجزائر؟ .....

.....

.....

III.المحور الخاص بالمستوى الاقتصادي:

27- هل تمارسون نشاط اقتصادي؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

28- إذا كان نعم ما هي طبيعة هذا النشاط؟ 1- دائم ☐ 2- موسمي ☐ 3- جزئي ☐

29- في أي قطاع اقتصادي يدخل هذا النشاط؟ 1- الزراعة ☐ 2- الصناعة ☐ 3- الخدمات ☐

30- في أي نمط يدخل نشاطك؟ 1- العمومي ☐ 2- الخاص ☐

31- هل نشاطك يدخل في: 1- القطاع القانوني ☐ 2- القطاع الموازي ☐

32- في أي فئة ينحصر دخلك الشهري؟

1- اقل من 10000 دينار ☐ 2- بين 10000 و 15000 دينار ☐

3- بين 15000 و20000 دينار ☐ 4- بين20000 و25000 دينار ☐

5- أكثر من 25000 دينار ☐

33- ما هو عدد أفراد عائلتك؟.....

34- ما هي طبيعة سكنكم؟

1- سكن تقليدي ☐ 2-- بيت قصديري ☐ 3- شقة في عمارة ☐

4- فيلا ☐

35 – هل سكنكم مجهز بالأثاث ؟

1– الثلاجة ☐ 2– المذياع ☐ 3– التلفاز ☐ 4– الأرائك ☐

5– جهاز الغسيل ☐ 6– مكتبة ☐ 7– الحاسوب ☐

36– في أي فئة ينحصر دخل أولياؤك الشهري؟

1– اقل من 10000 دينار ☐ 2– بين 10000 و 15000 دينار ☐

3– بين 15000 و 20000 دينار ☐ 4– بين 20000 و 25000 دينار ☐

5– أكثر من 25000 دينار ☐

37– كيف تعبر عن الحياة الإقتصادية في الجزائر؟.....

.....

.....

IV. المحور الخاص بالجانب السياسي:

38–هل أنت منخرط في حزب سياسي؟1– نعم ☐ 2– لا ☐

39–هل أنت متعاطف مع أحدهم؟ 1– نعم ☐ 2– لا ☐

40–هل أنت راضي بكيفية التسيير في شؤون البلاد؟ 1– نعم ☐ 2– لا ☐

41– إن كانت الإجابة ب"لا" لماذا؟.....

42– هل لديك أمل في تحسين أوضاع البلاد؟1– نعم ☐ 2– لا ☐

43– هل عندك أمل في تحسين اقتصاد البلاد؟1– نعم ☐ 2– لا ☐

44– كيف تعبر عن الحياة السياسية في الجزائر؟ .....

.....

V. المحور الخاص بالهجرة:

45– كم كان سنك أثناء قيامك بالمحاولة الأولى للهجرة؟ .....

46– ما هو البلد المقصود؟.....

47– ما سر اختيارك لهذا البلد؟.....

48– ما الذي أثر فيك لاختيار الهجرة؟ 1– الظروف الاجتماعية ☐

2– الظروف الاقتصادية ☐

أخرى.....

49- هل كان من شجعك لاتخاذ هذا القرار؟1- نعم ☐ 2- لا ☐

50- إن كانت الإجابة ب "نعم"، ما هي صفة قرابتكم؟ 1- الأولياء☐ 2- الإخوة ☐
3- الأقارب☐ 4 - الأصدقاء☐

آخرون.....

51- هل عندك إمكانيات الذهاب ؟1- نعم ☐ 2- لا ☐

52- ام كان من يتكفل بذلك؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

53- هل عندك وجهة معينة تتجه إليها؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

54- ما هي صفتها؟1- الأولياء ☐ 2- الإخوة ☐ 3- الأقارب ☐
4 - الأصدقاء ☐

آخرون.....

55- هل لديك علاقات مع المهاجرين قبل؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

56- ما طبيعة هذه العلاقات؟ 1- عائلية ☐ 2- قرابة ☐ 3- صداقة ☐

أخرى.....

57- كيف ترى الحياة في البلاد الذي ترغب الذهاب إليه؟.....

.....

.....

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع **تخصص ديموغرافي**

دليل مقابلة

أنا باحث في علم الاجتماع أحضر رسالة ماجستير تحت عنوان:"دوافع و أسباب هجرة الشباب الجزائري نحو الخارج". و لكونكم معنيين بظاهرة الهجرة، أرجو منكم قبول دعوتنا للإجابة على بعض الأسئلة و فضلكم فوق كل اعتبار و شكرا.

- هل أنت موافق على إجراء هذه المقابلة؟
- كم عمرك؟
- متى هاجرت؟
- ماذا كان أول بلد هاجرت إليه؟ احكي كيف تم ذلك.

1-أسئلة خاصة بالبلد الذي يعيش فيه المهاجر:

- ما البلد الذي تعيش فيه الآن؟
- من نصحك إليه؟
- هل كان لديك أحد من محيطك هاجر إليه قبلك؟
- من أين جاءتك فكرة الهجرة؟
- كيف كانت نظرتك للحياة في ذلك البلد قبل ذهابك إليه؟

- لو كنت الآن تعيش في الجزائر هل تحاول الهجرة ؟ وضح ذلك.

2-أسئلة خاصة بوضعية المهاجر في البلد الذي يعيش فيه:

- هل أنت متزوّج؟
- هل لديك أولاد؟
- هل تعمل؟
- هل لديك وثائق رسمية في هذا البلد؟
- متى تحصلت عليها هل يمكنك توضيح كيف كان وضعك قبل تسوية وضعيتك؟
- هل طلبت شهادة الجنسية أم لا ؟ اشرح لماذا.

3-أسئلة خاصة بتصوّر المهاجر للحياة في الجزائر؟

- ما رأيك في الحالة الاجتماعية في الجزائر؟
- كيف ترى الاقتصاد في الجزائر؟
-ما رأيك في المسألة السياسية في الجز ائر؟
- هل كنت تصوّت وأنت في المهجر أثناء الانتخابات؟
- هل لديك نيّة الرجوع إلى بلدك الأصلي؟